مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

دراسات
DERASAT

دراسات

دوريّة نصف سنويّة محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين

افتتاحية العدد:

الميثاق الوطني.. رؤية ملك ومستقبل مملكة

الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة ورئيس تحرير دورية دراسات

دراسة العدد:

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب: رؤية استراتيجية

الدكتور أشرف محمد كشك

ملف العدد:

الخليج العربي في دائرة الصراعات الإقليمية

- الصراع في اليمن وتأثيره على أمن الخليج والأمن الإقليمي
- الصراع الروسي - الأمريكي في سوريا وتداعياته الإقليمية
- تركيا والصراعات الإقليمية بين الفرص والتحديات: حالتي سوريا والعراق
- الصراع الإقليمي - الدولي في القرن الإفريقي وتأثيره على الأمن الإقليمي لدول الخليج

القضايا الإقليمية:

- مستجدات الدور الخليجي تجاه العراق
- أثر العقوبات الدولية على قطاع النفط الإيراني

المجلد الرابع / العدد 2 - 2017م

عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجيّة والدولية والطاقة "دراسات"

تأسس مركز "دراسات" بمملكة البحرين في ديسمبر من العام 2009م، كمؤسسة تفكير مستقلة تعنى بإجراء الدراسات في المجالات الاستراتيجية والدولية والطاقة؛ بهدف رصد ودراسة وتحليل ومتابعة التطوّرات الاستراتيجيّة على الصعيدين الإقليميّ والدوليّ؛ بقصد استخلاص المؤشّرات على المدَيَيْنِ القريب والبعيد، المؤثّرة على المصالح الحيويّة لمملكة البحرين، بمفهومها الشامل، سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً وأمنيّاً.

السياسة التحريرية

تعتمد سياسة التحرير على التكليفات المباشرة للباحث، لكن يمكن قبول مقترحات من جانب الباحثين والمحللين، لإعداد دراسات وتقارير قابلة للنشر في الدورية، عبر الإرسال أو الاتصال بمدير التحرير.

الإشتراكات السنوية

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان الدوريّة باسم مدير التحرير.

المراسلات

توجّه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، strategicjournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي: دورية "دراسات"
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب 39443 ، الرفاع، مملكة البحرين

هاتف: 762 752 17 (973+) - فاكس: 678 754 17 (973+)

الترقيم الدولي الموحد للدورية

ISSN 2384-468X

دراسات

دوريّة نصف سنويّة متخصّصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين، تعنى بنشر الدراسات والتحليلات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة، ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركّز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين العربية والإنجليزية".

رئيس التحرير
الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة
رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الهيئة الاستشارية
الدكتور رائد محمد بن شمس
الدكتور أحمد هاشم اليوشع
الدكتور محمد أحمد عبدالله

هيئة التحرير
الدكتور عمر أحمد العبيدلي
الدكتور أشرف محمد كشك

مدير التحرير
الدكتور أشرف محمد كشك

جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبّر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

© جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة للدورية، 2017م. ولا يجوز الاقتباس من مواد الدورية دون الإشارة الى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية "ورقياً أو إلكترونياً" دون اتفاق مسبق مع المركز.

المحتويات

التعريف بالدورية 4

الافتتاحية: الميثاق الوطني.. رؤية ملك ومستقبل مملكة
بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة 9

القسم الأول:
الدراسات 13

التحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الإرهاب: رؤية استراتيجية
الدكتور أشرف محمد كشك 15

القسم الثاني:
ملف العدد: الخليج العربي في دائرة الصراعات الإقليمية 33

تقديم الملف: 35

1. **الصراع في اليمن وتأثيره على أمن الخليج والأمن الإقليمي**
الدكتور مصطفى علوي 37
2. **الصراع الروسي -الأمريكي في سوريا وتداعياته الإقليمية**
الدكتورة نورهان الشيخ 47
3. **تركيا والصراعات الإقليمية بين الفرص والتحديات: حالتي سوريا والعراق**
الدكتور سمير صالحة 61
4. **الصراع الإقليمي الدولي في القرن الإفريقي وتأثيره على الأمن الإقليمي لدول الخليج**
الدكتور محمد عاشور 73

القسم الثالث: القضايا الإقليمية 87

التطورات الإقليمية: 87

تقديم الملف: 89

1. **مستجدات الدور الخليجي تجاه العراق وأهميته في تحقيق أمن الخليج والأمن الإقليمي**
الدكتور معتز سلامة 91
2. **أثر العقوبات الدولية على قطاع النفط الإيراني**
الأستاذ عبد العزيز الدوسري 103

القسم الرابع:
عروض الكتب والمؤتمرات 119

تقديم الملف: 121

أولاً: عروض الكتب: 123

1. **الانخراط الوقائي: كيف يمكن للولايات المتحدة تجنب الحرب، والبقاء قوية وحفظ السلام**
عرض الأستاذ: محمود عبدالغفار 123

2. **المنطقة الداكنة: التاريخ السري للحرب السيبرانية**
عرض الأستاذة: مروة العبيدلي 129

3. **الآثار الجيوسياسية للطاقة المتجددة**
عرض الأستاذة: غادة عبدالله 135

4. **حروب إيران: ألعاب الجاسوسية والمعارك المصرفية، والصفقات السرية التي أعادت تشكيل الشرق الأوسط**
عرض الأستاذ: محمد بوحسن 139

ثانياً: المؤتمرات: 145

مؤتمر التحالفات العسكرية في الشرق الأوسط - مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

المنامة (16-17 أكتوبر 2017م)

عرض الدكتور: أشرف محمد كشك 145

قواعد وإجراءات النشر في الدورية 155

التعريف بالدورية

1. دوريّة نصف سنويّة متخصّصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين.

2. تعنى الدوريّة بنشر الدراسات والتقارير السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي، ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركّز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين العربية والإنجليزية".

3. من أبواب الدوريّة الثابتة:

أ. افتتاحية العدد، يتناول مختلف القضايا الاستراتيجية الراهنة.

ب. الدراسات، يتضمن 3 دراسات، تتسم بالأصالة والجدية، فضلاً عن اتخاذها المنهج العلمي.

ت. ملف العدد، والذي يهدف لدراسة قضية من القضايا الراهنة، سواء بالنسبة لمملكة البحرين أو القضايا الإقليمية أو الدولية، بحيث لا تتجاوز كل مساهمة 4000 كلمة على أقصى تقدير.

ث. التقارير التحليلية، مجموعة من التحليلات التي ينفذّها باحثو "دراسات" أو غيرهم بشأن القضايا الراهنة على الساحة المحلية أو الإقليمية أو الدولية، ولا يزيد التحليل عن 3000 كلمة ويضمّ من 3 – 5 تقارير.

ج. مراجعات الكتب، بهدف التعريف بمحتوى أحدث الكتب ونقدها بأسلوب علمي من حيث السلبيات والإيجابيات ومواطن التميّز وأوجه القصور. وينبغي ألّا تزيد مراجعة الكتاب عن 1000 كلمة، وأن تتضمّن المراجعة، موضوع الكتاب وحدوده الزمانية والمكانية والمرجعيّة، منهج الباحث في بحثه وأدواته ومصادره، إضافات الباحث واستدراكاته على من سبقه والجديد في بحثه، ويلتزم الباحث بعرض أبرز الأفكار التي ناقشها الكتاب برؤية نقدية. وترفق معها البيانات الأساسية للكتاب (الكاتب، عنوان الكتاب، سنة النشر، دار النشر، الطبعة).

ح. الوثائق، ويحوي عدداً من الوثائق الاستراتيجية المهمّة كالكلمات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدّى، أو التقارير الختامية لأعمال قمم مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو جامعة الدول العربية أو الأمم المتحدة، وغيرها.

4. تراعى في أولوية النشر، ما يلي:

أ. التوازن في الدراسات التي تعالج الوضع الراهن، والدراسات المتعلقة بآفاق المستقبل.

ب. تاريخ استلام الدراسة وأسبقيّة البحوث للنشر، إن كان هناك طلب إجراء تعديلات عليها.

ت. تنوّع الأبحاث والباحثين لتحقيق التوازن بحيث تنشر الدوريّة لأكبر عدد من الكتّاب في العدد الواحد.

ث. القضايا الاستراتيجية المختصّة بمملكة البحرين، وذلك لما تعانيه المكتبة البحرينية من نقص واضح فيها.

5. تهدف الدوريّة إلى:

أ. نشر الدراسات والتقارير في التخصّصات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي ذات الصلة بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل.

ب. تشجيع وتدعيم البحث العلمي الاستراتيجي بمفهومه الشامل.

ت. تزويد المكتبات في دول المنطقة والباحثين وصنّاع القرار بنتائج الدراسات والتقارير التي يحتاجونها في مجال اختصاصات الدوريّة.

6. تحرص الدورية على ترسيخ دور المركز في تناول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بمملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي ومشكلاته على النحو الذي يجعلها دورية رصينة وتقدّم العون للباحثين والمهتمّين.

افتتاحية العدد

الميثاق الوطني.. رؤية ملك ومستقبل مملكة

بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

رئيس تحرير دورية "دراسات"

الكلمة الافتتاحية

الميثاق الوطني.. رؤية ملك ومستقبل مملكة

الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة [1]

في خضم التطورات المتلاحقة، والتحديات الأمنية الإقليمية، احتفلت مملكة البحرين يوم 14 فبراير الماضي بالذكرى السابعة عشرة لإقرار ميثاق العمل الوطني، كحدث فاصل ومحوري في تاريخ البحرين والمنطقة، باعتباره يمثل وثيقة جامعة تعبر عن رؤية ملك ومستقبل وطن، وتتضمن المقومات الأساسية للمجتمع، وكفالة الحريات الشخصية، والمشاركة الشعبية في الشؤون العامة، وتحديد الأسس والمنطلقات الاقتصادية.

والميثاق مشروع وطني ذاتي متكامل الأركان يلبي التطلعات الشعبية، تم بموجبه تعديل الدستور، وإعلان المملكة الدستورية، وإعادة الحياة النيابية والبلدية وفق أسس سليمة بالأخذ بنظام المجلسين في السلطة التشريعية، وجرى استكمال المؤسسات الدستورية من محكمة دستورية، وسلطة قضائية، وإنشاء ديوان للرقابة المالية والإدارية، وإطلاق الحريات العامة، وتأسست الجمعيات السياسية، ونشطت مؤسسات المجتمع المدني، وتمكين المرأة سواء بالمشاركة السياسية والرعاية الاجتماعية والأسرية أو تبوُّؤ أرفع المناصب في الداخل والخارج. وهناك سلسلة طويلة من الإصلاحات والنجاحات في مجالات الخدمات الأساسية، وإطلاق المبادرات على مختلف المستويات.

الاحتفال بذكرى ميثاق العمل الوطني هذا العام له طابع خاص، فهو يتواكب مع بدء احتفالات المملكة بـ"مئوية الإنجاز" في العديد من المجالات التنموية، كالتعليم والقضاء والنظام البلدي والعمل الشرطي في إطار نهضة شاملة ومتوازنة، وكذلك مع مرور عشر سنوات على انطلاق رؤية البحرين الاقتصادية 2030، لتواصل المملكة الفتية طريقها نحو المستقبل بكل ثقة وثبات.

لقد نجحت مملكة البحرين في التغلب على تحديات عدة. فعلى الصعيد الاقتصادي ورغم محدودية الموارد الطبيعية، وانخفاض أسعار النفط، إلا أن استراتيجية الاستثمار في العنصر البشري، وتنويع مصادر الدخل، وجذب الاستثمارات النوعية والأنشطة الاقتصادية الجديدة، أثمرت نتائج مهمة، فالاقتصاد الوطني يعتبر في الوقت الراهن الأكثر نمواً على مستوى منطقة الخليج، وتقلصت نسبة البطالة إلى ما دون 4%، وترسخت مكانة البحرين كمركز للمال وريادة الأعمال.

---

1 رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجيّة والدولية والطاقة - رئيس تحرير دورية "دراسات" - مملكة البحرين

وعلى المستوى الأمني، واصلت مملكة البحرين جهودها مع الشركاء والتحالفات العسكرية لمكافحة خطر الإرهاب، كما نجحت الأجهزة الأمنية في إحباط العديد من المخططات الإرهابية، وإلقاء القبض على خلايا الإرهاب التي تدربت في معسكرات الحرس الثوري الإيراني، وتتلقى الدعم من النظام القطري.

وفي خطوة تحمل مغزى، وافق البرلمان البريطاني في نهاية العام الماضي على قرار حكومي يصنف خلايا وجماعات مسؤولة عن تفجيرات وأعمال قتل في مملكة البحرين كمنظمات إرهابية.

وتعتبر المملكة المتحدة أول دولة من أعضاء منظمة حلف (الناتو) تقوم بتصنيف هذه الجماعات الإرهابية. وأعقب هذا الإجراء، تصريح السفير الأمريكي لدى البحرين في مقابلة مع وكالة أنباء البحرين "بنا" أنه "لطالما كانت البحرين شريكاً ثابتاً في مكافحة الإرهاب، وهي نفسها ضحية للإرهاب الموجه من الخارج".

لقد تبنت إيران منذ قيام نظام ولاية الفقيه، مخططاً توسعياً للهيمنة يقوم على أدوات غير مشروعة مثل: إنشاء المليشيات الإرهابية المسلحة، والتدخل في شؤون الدول الأخرى، والإعلام الموجه، بغرض السيطرة على مقدرات المنطقة، في حين استمرت قطر في التحالف مع جماعات الإرهاب من أجل كسب النفوذ الإقليمي.

وفي المقابل، تبلورت رؤية استراتيجية لدول الاعتدال العربي لمواجهة تلك الأخطار، وبدا واضحاً أن الردع والضغط هما السبيل لمواجهة الخطر الإيراني، بينما كان التجاهل والنبذ من نصيب قطر.

ويتضمن العدد الجديد من دورية "دراسات" ملفاً كاملاً عن "الخليج العربي في دائرة الصراعات الإقليمية" نظرًا لأهمية تأثيرات الأوضاع الجارية في دول الجوار والشرق الأوسط على الأمن الخليجي، كما تم تخصيص دراسة العدد عن "التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب" بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة، كتحرك جماعي وخطوة استراتيجية دشنت مرحلة حاسمة لمنع الدول المارقة وجماعات الإرهاب من تحديد مصير مستقبل منطقتنا.

وفي الختام، يسرني أن أعرب عن اعتزازي بالجهود التي يبذلها فريق عمل مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" من مجلس الأمناء والإدارة والباحثين في سبيل تنفيذ رؤية ورسالة المركز، والتي ظهر أحد مؤشراتها في اختيار مركز "دراسات" ضمن أفضل خمسة مراكز على مستوى الوطن العربي، ومازالت المسيرة مستمرة وفق أعلى معايير الجودة والموضوعية.

والله تعالى الموفق،،

الدراسات

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب: رؤية استراتيجية

الدكتور أشرف محمد كشك

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب: رؤية استراتيجية

الدكتور أشرف محمد كشك [1]

ملخّص:

تتناول هذه الدراسة تحليل قرار المملكة العربية السعودية تأسيس التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب في ديسمبر 2015م باعتباره تطوراً خليجياً وإقليمياً مهمّاً للتصدي لذلك التحدي من ناحية، ومؤشراً على تطور الأمن الإقليمي ذاته من ناحية ثانية، وتتضمن تلك الدراسة أربعة محاور أساسية:

أولها: طبيعة ذلك التحالف وأساسه القانوني.

وثانيها: الأهمية الاستراتيجية لتأسيس ذلك التحالف.

وثالثها: مدى فاعلية ذلك التحالف للتصدي لظاهرة الإرهاب.

ورابعها: متطلبات تفعيل عمل ذلك التحالف.

وقد انتهت الدراسة إلى عدة نتائج هي أنه على الرغم من أن التحالف الإسلامي لا يصنف ضمن التحالفات الدفاعية التقليدية التي شهدها العالم، ومنها حلف شمال الأطلسي"الناتو"؛ فإنه تضمن آليات عمل تتشابه مع جوهر عمل تلك التحالفات، كما أن التحالف الإسلامي يكتسب خصوصية في هذا الشأن؛ بالنظر إلى أن جل جهوده ستكون في الدول الإسلامية والتي شهدت معظم الحوادث الإرهابية من بين دول العالم الأخرى، بالإضافة إلى أن وجود إحدى وأربعين دولة ضمن هذا التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية، والتي لديها خبرة ممتدة في التصدي للإرهاب - فضلاً عن ثقلها الإقليمي والعالمي، وما يحظى به ذلك التحالف من دعم من جانب المجتمع الدولي- جميعها مقومات تدعم عمل ذلك التحالف، بالإضافة إلى أن استمرار التحالفات يظل مرتبطاً بالهدف الذي تم تأسيسها من أجله، فضلاً عن ارتباطها بشكل وثيق بموازين القوى الإقليمية والدولية، كما أن بعضاً من تلك التحالفات ربما يدوم إذا ما كان هناك ميثاق منشئ له يتضمن هيكلاً واضحاً، به التزامات محدّدة من جانب الدول الأعضاء، بالإضافة إلى أهمية وجود استراتيجيات مستقبلية لتلك التحالفات؛ للتكيف والتأقلم مع بيئة التهديدات الأمنية المتغيرة.

---

1 مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

مقدّمة الدراسة وتساؤلاتها:

في ظل استمرار تحدي الإرهاب كأحد أخطر التحديات التي تواجه دول العالم كافة -المتقدم منها والنامي- فإن إعلان المملكة العربية السعودية في الرابع عشر من ديسمبر2015م عن تأسيس التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب يعدّ خطوة نوعية على صعيد مواجهة ذلك التهديد، وخاصة في ظل إعلان عدد كبير من الدول الانضمام إلى ذلك التحالف رسمياً بلغ 41 دولة في نوفمبر 2017م ودعم عدد آخر لذلك التحالف، حيث عقد مجلس وزراء دفاع التحالف اجتماعه الأول في السادس والعشرين من نوفمبر2017م بمدينة الرياض، وأسفر عن قرارات مهمة تعكس تصميم دول التحالف على القضاء على الإرهاب وفق رؤية شاملة تتجاوز مستوى التنسيق الأمني والعسكري التقليدي لتشمل محاربة الإرهاب على المستويين الإعلامي والتمويلي.

وقد آثار قرار المملكة تأسيس ذلك التحالف أربعة تساؤلات رئيسية وهي:

أولاً: ما هي طبيعة ذلك التحالف وأساسه القانوني؟

ثانياً: ما هي الأهمية الاستراتيجية لتأسيس ذلك التحالف؟

ثالثاً: ما مدى فاعلية ذلك التحالف لمحاربة ظاهرة الإرهاب وتحقيق الأمن الإقليمي عموماً؟

رابعاً: ما هي متطلبات تفعيل عمل ذلك التحالف؟

وستكون الإجابة عن هذه التساؤلات محاور لتلك الدراسة.

أولاً: طبيعة التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب وأساسه القانوني:

التحالفات العسكرية عموماً، وباختصار تعدّ الأحلاف أحد أشكال العلاقات الدولية، ويعرف الحلف الدولي بأنه "التزام تعاقدي بين دولتين أو أكثر يقوم على الالتزامات المتبادلة لاتخاذ السياسات والتدابير العسكرية والسياسية اللازمة للدفاع عن تلك الدول الأعضاء ولحماية مصالح أمنها القومي بفاعلية لم تكن لتتحقق من خلال استخدام الدولة العضو لقدرتها المنفردة، وهذه السياسات والتدابير تتخذها الدول أعضاء الحلف مجتمعة ضد دولة أو دول أو حلف ما يقوم بتهديد الحلف ودوله"، ووفقاً لهذا التعريف توجد عدة متطلبات لنشأة الأحلاف وهي (إنشاء مؤسسات تكون مهمتها تنفيذ الأهداف المتفق عليها، العلاقة التعاقدية الرسمية المكتوبة، التعهدات المتماثلة المتبادلة بين أطراف الحلف، الإدراك المشترك من جانب أعضاء الحلف لمصالحها والأطراف المعادية لها، الاستخدام المشترك للقدرات العسكرية والسياسية لدوله الأعضاء ضد دولة أو دول أو حلف آخر)، من ناحية ثانية تتعدد أنماط التحالفات استناداً إلى المعايير التي يتم استخدامها في تصنيف تلك الأحلاف وهي مدى قانونية الحلف وإطاره الزمني والبعد الجغرافي والهدف من تأسيسه وعدد أعضائه، فضلاً عن معيار العلانية أو السرية[1].

1 مصطفى علوي، عاصفة الحزم: نحو تحالف خليجي للدفاع المشترك، آراء حول الخليج، (1 يوليو، 2015م)، الصفحات 65،67.

ووفقاً لهذا المفهوم فقد شهد العالم تأسيس عدة تحالفات عسكرية منها تأسيس حلف شمال الأطلسي"الناتو" عام 1949م؛ وذلك للتصدي للخطر الشيوعي، وقد ضم الحلف آنذاك كل من بلجيكا وكندا وفرنسا وإيسلندا وإيطاليا ولوكسمبرج وهولندا والنرويج والبرتغال والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وتتضمن المعاهدة المنشأة للحلف مقدمة وأربع عشرة مادة، أهمها المادة الخامسة والتي تتضمن: أن أي عدوان يقع على أي دولة من دول الحلف يعتبر عدواناً على الدول المتحالفة جميعاً بما يحتمه ذلك من مساعدة تلك الدولة لرد ذلك العدوان بكل الوسائل الممكنة، كما أنشئ حلف وارسو "معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة" عام 1955م أي بعد تأسيس حلف الناتو بست سنوات، وضم حلف وارسو كلاً من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية الحرة وبولونيا ورومانيا واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، حيث استهدف الاتحاد السوفيتي السابق -ضمن أهداف أخرى لذلك الحلف- إيجاد منظمة عسكرية على غرار حلف الناتو لتكون بمثابة أداة في المفاوضات بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي آنذاك[1]، وقد استمر حلف الناتو وتوسع ليضم دولاً عديدة من غرب وشرق أوروبا حتى بلغ عدد أعضائه في الوقت الراهن 29 دولة، بينما انهار حلف وارسو مع تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء حقبة الحرب الباردة عام 1991م.

وقد شهدت المنطقة العربية والعالم عدة تحالفات عبر تاريخها سواء بين دولها أو بمشاركة أطراف من خارج المنطقة العربية وإن لم يكن بالشكل التقليدي على غرار حلفي الناتو ووارسو، وإنما تلك التحالفات أوجدتها التحديات الأمنية التي واجهتها تلك الدول وتتمثل تلك التحالفات في التحالف العربي خلال حروب 1948م و1967م و1973م، فضلاً عن التحالف الدولي لتحرير دولة الكويت عام 1991م والتحالف الدولي للحرب ضد الإرهاب عام 2001م والتحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش عام 2014م، والتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن عام 2014م وصولاً إلى التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب عام 2015م، وعلى الرغم من أن هذا الأخير يناط به تنسيق الجهود لمحاربة الفكر المتطرف، ربما يرى البعض أن هناك علاقة بين هذا التحالف وذلك الذي ارتبط بعاصفة الحزم حيث إن النطاق الجغرافي للأول يمكن أن يمتد إلى الثاني تأسيساً على توصيف الميلشيات الحوثية من جانب بعض الدول المتحالفة بالميلشيات الإرهابية المسلحة، فضلاً عن زيادة نشاط كل من تنظيمي القاعدة وداعش في جنوب اليمن؛ مما يعني تهديد الحكومة الشرعية في اليمن[2].

1 محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (1978م).

2 عمار علي حسن، عاصفة الحزم، نمط التحالفات واحتمالات التكرار ومسارات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، (2016م)، 53.

1- طبيعة التحالف الإسلامي العسكري:

في الخامس عشر من ديسمبر2015م أعلن ولي العهد ووزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان عن تشكيل تحالف عسكري مكون من 34 دولة إسلامية بقيادة المملكة العربية السعودية لمحاربة الإرهاب من خلال تأسيس مركز عمليات مشتركة مقره العاصمة الرياض؛ بغرض تنسيق ودعم العمليات العسكرية لمحاربة الإرهاب ولتطوير البرامج والآليات اللازمة لدعم تلك الجهود، وحول طبيعة ذلك التحالف قال ولي العهد السعودي "إن عمل التحالف تنسيقي لمواجهة التنظيمات الإرهابية وتقوية تحالف واحد يسهم في القضاء على الإرهاب، مشيراً إلى أن التحالف الإسلامي العسكري يأتي من باب الحرص على مكافحة هذا الداء، مؤكداً على أن بعض الدول تعاني من الإرهاب مثل تنظيم داعش في كل من سوريا والعراق، وأيضًا بعض الدول الأخرى مثل اليمن وليبيا، وأن ذلك يتطلب جهودًا دولية لمحاربته من خلال هذا التحالف"، وحول مدى إلزامية قرارات التحالف للدول الأعضاء قال ولي العهد السعودي "لا يمكن إصدار موقف ملزم للدول المشاركة في التحالف ، ولكن التحالف سيكون دوره تنسيقيًا، وكل الدول سوف تسهم حسب قدراتها في هذا المجال"، وأضاف أن "التحالف الإسلامي سينسق مع جميع المنظمات الدولية، ومع الدول المهمة في العالم"، مؤكداً على أن "التحالف لن يخص أي تنظيم إرهابي بعينه، وأن أي تنظيم إرهابي يظهر أمام التحالف سوف تُتخذ كل الإجراءات في محاربته وأن التحالف لا يعتبر حشدًا عسكريًا، وإنما هو جهد لتنسيق مجهودات الدول للقضاء على الإرهاب وذلك من خلال التنسيق مع حكومات الدول الشرعية وكذلك المجتمع الدولي"، ووفقاً لحديث ولي العهد فإن التحالف يأتي "تأكيداً على مبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي التي تدعو الدول الأعضاء إلى التعاون لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، كما أنه يأتي التزاماً بالأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة التعاون الإسلامي، والمواثيق الدولية الأخرى الرامية إلى القضاء على الإرهاب، وتأكيداً على حق الدول في الدفاع عن النفس وفقًا لمقاصد ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وانطلاقًا من أحكام اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والقضاء على أهدافه ومسبباته"، الجدير بالذكر أن 34 دولة أعلنت انضمامها لذلك التحالف فور إعلانه[1].

وخلال الفترة التي تلت إعلان هذا التحالف كان هناك تنسيق بين أعضائه لبحث هيكل التحالف وآليات عمله، ففي مارس 2016م عقد رؤساء الأركان بدول التحالف اجتماعاً في مدينة الرياض، وفي السادس والعشرين من نوفمبر 2017م عقد مجلس وزراء دفاع التحالف الاجتماع الأول بمدينة الرياض تحت شعار "متحالفون ضد الإرهاب"، ووفقاً للبيان الختامي لذلك الاجتماع فقد تم الاتفاق بين أعضاء التحالف على تفعيل محاربة الإرهاب في المجالات الفكرية والإعلامية، فضلاً عن محاربة تمويل الإرهاب، بالإضافة إلى

1 نايف الرشيد، تحالف إسلامي عسكري يضم 34 دولة بقيادة السعودية لمحاربة الإرهاب، تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط، (16 ديسمبر، 2015م): https://aawsat.com/home/article/

محاربة الإرهاب عسكرياً، الجدير بالذكر أن عدد أعضاء التحالف قد أصبح 41 دولة في نوفمبر 2017م[1] وحول آلية عمل الإرهاب فقد تم الاتفاق خلال الاجتماع على أربع قضايا إجرائية:

الأولى: تتولى المملكة العربية السعودية تأمين واستكمال كافة المتطلبات القانونية والتنظيمية اللازمة لمقر مركز التحالف في الرياض من أجل تمكينه من ممارسة المهام المنوطة به.

والثانية: يتولى رئيس مجلس وزراء دفاع دول التحالف تعيين الأمين العام للتحالف "رئيس المركز" والقائد العسكري للتحالف، واعتماد النظام الداخلي للمركز ولوائحه وميزانيته السنوية، واتخاذ الترتيبات اللازمة في شأن قيام دول التحالف بتسمية منسقيها في المركز، وتمكين التحالف من بناء شراكات مع المنظمات الدولية وإبراز دوره دولياً في مجال مكافحة الإرهاب، واتخاذ ما يراه محققاً لمصلحة التحالف.

والثالثة: يعقد مجلس وزراء دفاع دول التحالف اجتماعاته برئاسة ولي العهد السعودي سنوياً أو عند الحاجة، وذلك لمتابعة ما يتخذ من استراتيجيات وما يقرر من سياسات وخطط وبرامج لتحقيق أهدافه، ومراجعة التقارير التي يقدمها مركز التحالف في هذا الشأن، فضلاً عن متابعة الجهود التي تُبذل في المجالات المختلفة لمحاربة الإرهاب.

والرابعة: الاتفاق على مضاعفة الجهود لتعزيز العمل المشترك في أي عملية أو برنامج أو مبادرة ضمن إطار التحالف لمحاربة الإرهاب ووفقاً لتنظيم المركز وآلياته[2].

2- الأساس القانوني للتحالف الإسلامي العسكري:

على الرغم من أن نشأة التحالف لا تستند إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والذي نص على إمكانية نشوء منظمات للأمن الإقليمي تدعم الأمم المتحدة في عملها فإن للتحالف أسساً قانونية دولية وإقليمية، فوفقاً للبيان الصادر عن المملكة العربية السعودية بشأن تأسيس ذلك التحالف فإنه قد تم تأسيسه التزاماً بالأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة التعاون الإسلامي، والمواثيق الدولية الأخرى الرامية

---

1 دول التحالف هي: جمهورية أفغانستان الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة، المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية أوغندا، جمهورية باكستان الإسلامية، مملكة البحرين، سلطنة بروناي، جمهورية بنغلاديش الشعبية، جمهورية بنين، بوركينا فاسو، الجمهورية التركية، جمهورية تشاد، الجمهورية التوغولية، الجمهورية التونسية، جمهورية جيبوتي، جمهورية ساحل العاج، المملكة العربية السعودية، جمهورية السنغال، جمهورية السودان، جمهورية سيراليون، جمهورية الصومال، سلطنة عمان، جمهورية الغابون، جمهورية غامبيا الإسلامية، جمهورية غينيا، جمهورية غينيا بيساو، دولة فلسطين، الاتحاد القمري، دولة الكويت، دولة قطر، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية المالديف، جمهورية مالي، مملكة اتحاد ماليزيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، جمهورية النيجر، جمهورية نيجيريا الاتحادية، الجمهورية اليمنية، المصدر الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، 41 دولة في مواجهة التطرف والإرهاب. تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط، (20 نوفمبر، 2017م): https://aawsat.com/home/article/1089651

2 التحالف الإسلامي يقر العمل الجماعي لمحاربة خطر الإرهاب، تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط، (26 نوفمبر، 2017م): https://aawsat.com/home/article/1095411

إلى القضاء على الإرهاب، وتأكيداً على حق الدول في الدفاع عن النفس وفقًا لمقاصد ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وبالنظر إلى تلك المواثيق يمكن القول إن التحالف يكتسب شرعية دولية وفقاً للمادة 51 من الميثاق المنشئ للأمم المتحدة والتي تعطي الدول فرادى أو جماعات حق الدفاع المشروع عن النفس، وهي المادة ذاتها التي استند إليها مؤسسو حلف شمال الأطلسي" الناتو" [1]، كما يستند تأسيس التحالف الإسلامي إلى ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي حيث نصت المادة الأولى من الفصل الأول منه تحت عنوان أهداف منظمة التعاون الإسلامي "التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره" [2]، كما يستند تأسيس ذلك التحالف إلى قرارات مجلس الأمن التي دعت كافة الدول أعضاء منظمة الأمم المتحدة إلى محاربة الإرهاب، وهي قرارات عديدة أهمها على سبيل المثال لا الحصر القرار رقم 2249 والصادر في 20 نوفمبر عام 2015م والذي تضمن أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يمثل أحد أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، داعياً كافة الدول للتصدي للجماعات الإرهابية[3].

ووفقاً للمعايير المحددة لمفهوم التحالفات العسكرية وبتطبيقها على مفهوم التحالف الإسلامي العسكري يثار تساؤل مهم مؤداه هل يعد ذلك التحالف ضمن التحالفات العسكرية التي شهدها العالم؟ وواقع الأمر أنه بالرغم من أنه لا يصنف ضمن مفهوم التحالفات العسكرية التقليدية لأنه ليس موجهاً إلى دولة بذاتها أو مجموعة من الدول فإنه قد تضمن آليات تتشابه مع مضامين التحالفات التقليدية فبتطبيق شروط قيام التحالفات على التحالف الإسلامي يتضح الآتي:

1- إنشاء مؤسسات تكون مهمتها تنفيذ الأهداف المتفق عليها (وهو ما يمثله مركز العمليات المشتركة ومقره الرياض وبالتالي استدعاء القوات سيكون حسب كل حالة وبالاتفاق مع الدول الأخرى).

2- العلاقة التعاقدية الرسمية المكتوبة (لم يشر بيان المملكة العربية السعودية بشأن تأسيس التحالف إلى أن هناك ميثاقاً مكتوباً على غرار المواثيق المنشأة للتحالفات العسكرية، وإنما هناك بيان موقع من الدول التي أعلنت انضمامها للتحالف).

3- التعهدات المتماثلة المتبادلة بين أطراف الحلف (بالرغم من أنه لا توجد تعهدات ملزمة لأطراف التحالف إلا أن كل دولة سوف تسهم حسب قدرتها بما يعزز من جهود التحالف لمحاربة الإرهاب، وبالتالي قد

---

1 الفصل السابع: فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، تم الاسترداد من موقع منظمة الأمم المتحدة، (29 ديسمبر، 2017م): http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index.html

2 ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، تم الاسترداد من منظمة التعاون الإسلامي، (29 ديسمبر، 2017م): https://www.oic-oci.org/page/?p_id=61&p_ref=27&lan=ar

3 مجلس الأمن- القرار 2249 لعام 2015م، تم الاسترداد من موقع الأمم المتحدة، (29 ديسمبر، 2017م): https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/384/11/PDF/N1538411.pdf?OpenElement

تتنوع تلك الإسهامات ما بين المشاركة المباشرة في الحرب أو دعم الحلفاء بالمعلومات الاستخباراتية أو تدريب أفراد القوات المسلحة أو نصب محطات للتنصت ومراكز للتجسس).

4- الإدراك المشترك من جانب أعضاء الحلف لمصالحها والأطراف المعادية لها (هناك اتفاق عام بين الدول أعضاء التحالف على خطورة ظاهرة الإرهاب إلا أنه ربما لا تتفق تلك الدول على تصنيف الجماعات الإرهابية أو تتبنى تعريفاً موحداً للإرهاب).

ومما سبق يلاحظ أن التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب يختلف عن التحالفات الأخرى التي تم تأسيسها أو اقتراحها لمواجهة الظاهرة ذاتها من حيث تحديد هدف واضح وهو محاربة الإرهاب، فعلى سبيل المثال فإن التحالف الدولي ضد داعش والذي أعلنته الولايات المتحدة في سبتمبر 2014م بالرغم من وجود هدف عام وهو التصدي لداعش فإن هناك أهدافاً أخرى لبعض أعضاء التحالف وهي القضاء على النظام السوري، فضلاً عن التناقض في سياسات بعض دول التحالف بشأن محاربة الإرهاب، بالإضافة إلى أن التحولات الاستراتيجية في هيكل النظام الدولي تعد الدافع الأساسي لتفسير قيام الولايات المتحدة بإنشاء ذلك التحالف؛ وذلك بهدف احتواء السياسة الروسية التي تستهدف إعادة إحياء مفهوم "روسيا العظمى" مجدداً، والحيلولة دون ترسيخ الوجود الروسي في المنطقة[1].

من ناحية ثانية لا يعد التحالف الإسلامي بديلاً لمقترح إنشاء قوة عربية مشتركة والذي اقترحته مصر عام 2015م إذ لا يوجد تعارض بين المقترحين، وهو ما أكده الناطق باسم وزارة الخارجية المصرية تعليقاً على إعلان المملكة تأسيس التحالف الإسلامي بالقول "مصر جزء من هذا التحالف وتدعمه" وأضاف "أن مصر تدعم كل جهد يستهدف مكافحة الإرهاب والقضاء عليه سواء كان هذا الجهد إسلامياً أو عربياً" مشيراً إلى إنه "لا تعارض بين ذلك التحالف ومقترح تشكيل القوة العربية المشتركة، ولكن هناك اختلاف بين المقترحين في أمرين: الأول: أن التحالف الإسلامي يستهدف مكافحة الإرهاب فقط بينما مقترح القوة العربية يستهدف التعامل مع التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي بمختلف أشكالها، والثاني: أن التحالف الإسلامي سوف يعمل في كافة الدول الإسلامية الأعضاء بينما سوف تتحدد مهام القوة العربية في النطاق العربي فقط" [2].

1 عبد المنعم المشاط، التحالف الدولي .. الأهداف والتناقضات، مجلة السياسة الدولية، (2015م)، 82،85.

2 مصر: ندعم كل جهد يستهدف مكافحة الإرهاب والقضاء عليه، تم الاسترداد من صحيفة الرياض، (15 ديسمبر، 2015م): http://www.alriyadh.com/1110066

ثانياً: الأهمية الاستراتيجية للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب:

على الرغم من تحديد التحالف الإسلامي هدف محاربة الإرهاب فإن أهميته الاستراتيجية قد تتجاوز ذلك الهدف حال تطوره مستقبلاً إلى صيغ أخرى وتتمثل تلك الأهمية في عنصرين:

العنصر الأول: التحالف يعدّ آلية فاعلة للتصدي للإرهاب في الدول الإسلامية:

فمع أن الإرهاب قد أضحى تحدياً يواجه الدول كافة إلا أنه يستهدف الدول الإسلامية بشكل خاص أكثر من غيرها، وهو ما أشار إليه الجنرال رحيل شريف القائد العسكري للتحالف الإسلامي خلال كلمته إبان مؤتمر مجلس وزراء دفاع دول التحالف بالرياض في نوفمبر 2017م بالقول "إن أكثر من 70% من العمليات الإرهابية وقعت في العالم الإسلامي" [1]. وفي تصريح آخر أشار شريف خلال افتتاح مؤتمر التحالفات العسكرية في الشرق الأوسط والذي نظمه مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة على هامش معرض البحرين الدولي للدفاع خلال الفترة من 16-17 أكتوبر 2017م إلى أن "مواجهة مخاطر ظاهرة الإرهاب تمثل التحدي الأكبر في القرن الحادي والعشرين وخاصة بالنسبة للعالم الإسلامي، حيث إن المنظمات الإرهابية تستفيد من التوترات بين القوى العالمية من ناحية وضعف الدول الصغيرة من ناحية ثانية، بما يعني أن مواجهة الإرهاب تحتاج إلى استجابة شاملة" [2]، وهو ما تؤكده الدراسات الصادرة في هذا الشأن، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الدراسة الصادرة عن مؤسسة الأزهر في ديسمبر عام 2015م حول تنظيم داعش، وتضمنت أن التنظيم استهدف دولاً عربية وإفريقية بحوالي 141 هجوماً أسفرت عن مقتل 1664 شخصاً، وأشارت الدراسة إلى أن التنظيم يمتلك 10 أذرع لتنفيذ عملياته[3]، ومع أنه توجد آليات أخرى لمواجهة التنظيمات الإرهابية ومنها التحالف الدولي ضد داعش الذي أعلنته الولايات المتحدة عام 2014م فإن وجود آلية إقليمية لهذا الغرض يعد أمراً مهماً للقضاء على تلك التنظيمات وهو ما أشار إليه وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش بالقول "إن خلاصنا يجب أن يكون على يدنا وأن تكون لنا اليد الطولى في التصدي للإرهابيين" [4] من ناحية أخرى فإن النطاق الجغرافي المستهدف للتصدي للإرهاب خلاله وهو أينما وجد في الدول الإسلامية يعني التصدي لكافة التنظيمات الإرهابية أيا كانت منطلقاتها بما يدعم من جهود الدول الإسلامية ليس فقط التصدي لذلك الخطر بل الكشف عن الدول الراعية والداعمة له.

---

1 تفاصيل اجتماع وزراء التحالف الإسلامي بالرياض وكلمات الوفود المشاركة، تم الاسترداد من بوابة الأهرام، (26 نوفمبر، 2017م): http://gate.ahram.org.eg/News/1647194.aspx

2 افتتاح مؤتمر التحالفات العسكرية في الشرق الأوسط، تم الاسترداد من وكالة أنباء البحرين، (17 أكتوبر، 2017م): https://www.bna.bh/portal/news/806072

3 وليد عبد الرحمن، الأزهر في أول دراسة عن اعتداءات داعش: لم ينفذ أي عملية ضد إسرائيل ويمتلك 10 أذرع، تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط، (5 ديسمبر، 2015م): https://aawsat.com/home/article/512606

4 راجح خوري، الرياض وتحالف الإسلام لاستئصال الإرهاب، تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط، (16 ديسمبر، 2015م): https://aawsat.com/home/article/520806

أما العنصر الثاني فهو: التحالف الإسلامي وتوازن القوى الإقليمي:

مع أن البيان الصادر بشأن تأسيس التحالف قد تضمن أن التحالف ليس موجهاً ضد أحد بما يعني أنه ليس محوراً عسكرياً بيد أن اتفاق إحدى وأربعين دولة بشأن هدف أمني محدد يعد نقطة انطلاق مهمة لإمكانية تطور ذلك التحالف مستقبلاً نحو صيغ أخرى أكثر تقدماً للتطور من الأمن إلى الدفاع، وذلك على غرار بعض التنظيمات الإقليمية التي بدأت من خلال عدد محدود من الدول وربما على أساس اقتصادي كالاتحاد الأوروبي على سبيل المثال الذي ضم عند بداية تأسيسه خمس دول أسست ما عرف بالمجموعة الأوروبية للفحم والصلب، إلا أن تلك المجموعة تطورت إلى أن أصبحت الآن أهم التجارب التكاملية الإقليمية، ويسعى قادة الاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن لصياغة آلية دفاعية ذاتية في ظل التحولات التي يشهدها العالم، ويعني ما سبق أنه ربما تكون هناك إمكانية لتطوير ذلك التحالف مستقبلاً ليصبح آلية دفاعية للدول الإسلامية أو من خلال تطوير آلية عمل التحالف ذاته على غرار قوة الرد السريع التي أسسها حلف الناتو للتصدي للإرهاب وعمليات التهريب غير المشروعة[1] وثمة مبررات لإمكانية تطور ذلك التحالف، صحيح أنه أنشئ لهدف محدد وهو محاربة الإرهاب إلا أنه بالنظر إلى المشهد الأمني الراهن في المنطقة العربية والشرق الأوسط عموماً، نجد أن هناك تحديات أمنية غير مسبوقة على خلفية استمرار الأزمات الإقليمية في كل من"العراق وسوريا واليمن وليبيا" والتي وإن اختلفت أسبابها ومساراتها وأطرافها فإنه يجمعها أمر مشترك وهو تحدي الجماعات المسلحة دون الدول لسلطة الدولة والعمل على تقويض أركانها، تلك الأزمات التي كان –ولايزال- لها تأثير على الأمن الوطني والأمن الإقليمي ليس فقط لدول المنطقة بل تمتد آثارها لدول أخرى من حيث تحول تلك الأزمات إلى بؤر جاذبة للشباب للقتال وفق مفاهيم خاطئة، فضلاً عن سعي بعض الأطراف الإقليمية لتوظيف هذه الأزمات من أجل تعزيز نفوذها الإقليمي وتكريس الخلل في توازن القوى واستخدام الورقة الطائفية ضمن ذلك الصراع، فضلاً عما رتبته تلك الأزمات من ظهور تحالفات إقليمية -إقليمية، وإقليمية – دولية، ومن ثم فإن ذلك التحالف يعد خطوة مهمة على صعيد تحقيق توازن القوى الإقليمي والذي تعرفه الأدبيات السياسية بأنه "عدم امتلاك دولة أو مجموعة من الدول في منطقة معينة قوة كافية لهيمنة وإجبار الدول الأخرى في تلك المنطقة على الرضوخ لإرادتها"، وهناك نمطان لتوازن القوى: الأول وهو توازن القوى البسيط ويكون بين دولتين، بينما الثاني هو توازن القوى المعقد ويكون بين ثلاث دول أو أكثر[2].

---

1 تاريخياً، أدت قوّات الردّ السريع التابعة لحلف الناتو ـ بدءاً بقوات التحرّك السريع التابعة لقيادة الناتو في أوروبا والتي تأسّست في عام 1960م، وطُوِّرت لاحقاً إلى ما يُعرف اليوم باسم قوات التدخل السريع التابعة لحلف الناتو ـ أدّت أدواراً عديدة غطّت عمليات الردع والدفاع والمساندة، ثمّ أُضيف إليها منذ نهاية الحرب الباردة المهمّة الحيويّة المتمثلة بالتعامل على الأزمات. ومع أنّ كلّ واحد من هذه الأدوار له هدف سياسي وعملاني محدّد يعكس بالضرورة تطورات السياق العالمي الحقيقي الذي يُنجز فيه، إلا أن هذه الأدوار تداخلت بأشكال عدّة وعزّز كلٌ منها الآخر بصورة متبادلة، أما الخصائص الثابتة لقوّات الردّ السريع التابعة لحلف الناتو، فهي: الجاهزيّة العالية والرد والانتشار السريعان وتعدّد الجنسيات. هذه الميزات أكسبت قوّات الردّ السريع بالغ الأهمية بالنسبة للعمليات التي تُنَفَّذ على مسافات استراتيجية من أوروبا وأمريكا الشمالية، إضافةً إلى أهميتها في تعزيز القدرات العسكرية داخل منطقة حلف الناتو.

2 بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (2009م).

ثالثاً: مدى فاعلية التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب:

يلاحظ من خلال الاجتماع الأول لمجلس وزراء دفاع دول التحالف أنه يتخطى كونه آلية تشاورية بل آلية تنسيقية حقيقية تنصهر فيها كافة جهود الدول في بوتقة واحدة كل بما لديها من قدرات يمكنها المساهمة من خلالها في التصدي لتلك الآفة، بالإضافة إلى ما أشار إليه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان خلال افتتاح الاجتماع المشار إليه بالقول" اليوم ترسل أكثر من 40 دولة إسلامية إشارة قوية بأنها سوف تعمل معاً وسوف تنسق بشكل وثيق لدعم جهود بعضها البعض سواء العسكرية أو المالية أو الاستخباراتية أو السياسية" [1]، ولعل تأسيس مركز للتحالف بالرياض يعكس مدى الجدية التي تميز عمل الدول الأعضاء في ذلك التحالف بما يعني أن الهدف محدد وواضح، وهو ما أشار إليه الفريق عبدالإله عثمان الصالح الأمين العام للتحالف بالقول" إن التحالف سوف يوفر منصة مؤسسية لتقديم ومناقشة المقترحات والمبادرات من خلال ممثلي الدول الأعضاء في مركز التحالف" [2]، وتعكس تلك التصريحات حقيقة مفادها أن مواجهة تلك الظاهرة من خلال ذلك التحالف سوف تتسم بالشمول والاستمرارية إلى أن يتم القضاء عليها نهائياً وخاصة أنه تم الاتفاق أن يكون اجتماع التحالف بشكل سنوي أو عند الحاجة.

ويعكس البيان الختامي المحددات الاستراتيجية التي من شأنها أن تسهم في نجاح مهمة التحالف في محاربة الإرهاب والتي يمكن تحديدها في خمسة عوامل الأول: شرعية ذلك التحالف:حيث يضم أغلبية الدول الإسلامية، والثاني:دعم المجتمع الدولي: وهو ما تمثل في العديد من التصريحات الدولية في أعقاب الإعلان عن تأسيس ذلك التحالف، فضلاً عن التصريحات التي صدرت في أعقاب اجتماع مجلس وزراء دفاع التحالف ففي تعليق للقيادة المركزية للجيش الأمريكي على موقعها باللغة العربية جاء فيه "إن اجتماع وزراء الدفاع لدول التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب يبعث برسالة قوية للتعاون والعمل المشترك وهناك ضرورة للتنسيق في محاربة الإرهاب" [3] والثالث: اعتزام الدول الأعضاء المشاركة في تمويل مبادرات محاربة الإرهاب كل وفقاً لإمكاناته، والرابع: المرونة في عمل التحالف: بحيث يتم اتخاذ القرارات بالسرعة المطلوبة، والخامس: بناء الشراكات مع المنظمات الدولية والدول الداعمة والتي لديها قدرات متقدمة في مجال محاربة الإرهاب[4].

---

1 وزراء التحالف الإسلامي ضد الإرهاب يؤكدون عزمهم مواجهته بكافة السبل، تم الاسترداد من بي بي سي العربية، (26 نوفمبر، 2017م): http://www.bbc.com/arabic/middleeast-42128719

2 سمو ولي العهد يفتتح أعمال الاجتماع الأول لمجلس وزراء دفاع التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، تم الاسترداد من الموقع الرسمي للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، (22 نوفمبر، 2017م): https://imctc.org/Arabic/NewsroomDetail/Index/636471970957398424

3 القيادة المركزية بالجيش الأمريكي تعلق على اجتماع التحالف الإسلامي العسكري، تم الاسترداد من سي إن إن العربية، (27 نوفمبر، 2017م): https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/11/27/us-centcom-islamic-military-coalition

4 اجتماع التحالف الإسلامي بالرياض انطلاقة حقيقية لدحر الإرهاب بالرياض، تم الاسترداد من صحيفة العرب، (27 نوفمبر، 2017م): http://www.alarab.co.uk/article

من ناحية ثانية فإن قيادة المملكة العربية لذلك التحالف من شأنها أن تضفي أهمية على عمله انطلاقاً من عدة عوامل أولها: أنه لا يعد الأمر بالمستجد على المملكة والتي تعد من أكبر الدول الداعمة لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب حيث بلغ ذلك الدعم 110 ملايين دولار، والذي أنشئ في عام 2011م من أجل تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، وثانيها: الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها المملكة العربية السعودية حيث شهدت 50 عملية إرهابية من عام 1979م وحتى سبتمبر 2016م[1] وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى تصريح بن إيمرسون، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب بالقول إن" المملكة العربية السعودية عانت خلال العقود الماضية من الإرهاب الذي ضرب أهدافاً عسكرية ومدنية، مشيراً إلى أن مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية، أفاد بأن معدل عدم الانتكاس بلغ 86 في المائة، مبيناً أن المنهجية المتبعة فيه تستحق اهتمام الدول الأخرى التي تسعى لاعتماد برامج لمكافحة التطرف للمجرمين المدانين" [2] وثالثها: إدراك المملكة لسعي أطراف إقليمية لدفع الصراعات نحو أتون مواجهات طائفية من خلال تأسيس ميلشيات مسلحة لهذا الغرض؛ الأمر الذي استوجب إجهاضها، ورابعها: أنه بالنظر إلى خبرة التحالفات الدولية فإن وجود دولة محورية تضفي أهمية على التحالف وآليات عمله ومن ذلك الدور الأمريكي داخل حلف الناتو.

وتأسيساً على ما سبق ووفقاً للبيان الختامي لمجلس وزراء دفاع دول التحالف[3] تتمثل المجالات الأربعة لعمل التحالف في محاربة الإرهاب فيما يلي:

1- المجال الفكري:

نص البيان الختامي على "مواجهة التطرف بجميع مفاهيمه وتصوراته الفكرية وإبراز المفاهيم الإسلامية الصحيحة وإيضاح حقيقة الإسلام المعتدل"، وواقع الأمر أن التطرف يعد أحد أهم أسباب الإرهاب حيث لوحظ أن 95% من حالات الإرهاب التي شهدتها الدول العربية خلال الخمسين عاماً الماضية كانت نتاجاً للتطرف، ويرتبط التطرف ارتباطاً وثيقاً بالتعصب والانغلاق الفكري، فهو أسلوب مغلق للتفكير يتسم بعدم القدرة على تقبل أي معتقدات تختلف عن معتقدات الشخص أو على التسامح معها ومن مضامين التطرف فرض المعتقد على الآخرين ولو بالقوة [4] وتتعدد مظاهر التطرف ففي دراسة صادرة عن مرصد الفتاوى

---

1 50 عملية إرهابية تعرضت لها السعودية على مدى 37 عاماً، تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط، (20 سبتمبر، 2016م): https://aawsat.com/home/article/742306/50

2 فتح الرحمن يوسف، الأمم المتحدة: السعودية نجحت في مكافحة التطرف وواجهت أكثر من ألف مخطط إرهابي، تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط، (5 مايو، 2017م): https://aawsat.com/home/article/918776

3 التحالف الإسلامي العسكري يقر العمل الجماعي لمكافحة الإرهاب، تم الاسترداد من سكاي نيوز العربية، (27 نوفمبر، 2017م): https://www.skynewsarabia.com/web/article/999857

4 العميد المختار بن نصر، نحو استراتيجية وطنية لمكافحة التطرف: المثال التونسي، أعمال المؤتمر الدولي لمكافحة التطرف، (2017م)، (ص 5)، الأسكندرية: مكتبة الأسكندرية.

التكفيرية والآراء المتشددة التابع لدار الإفتاء المصرية تضمنت رصد وتحليل هم الفتاوى الصادرة بشأن التعامل مع الأقباط، خلصت إلى أن 90% من الفتاوى المتشددة تحرم التعامل مع الأقباط وهو ما يعكس ليس فقط التشدد والتطرف بل يتنافى مع ما جاءت به نصوص الشريعة الإسلامية في هذا الشأن[1]. ولا شك أن إعلان مصر تأسيس المجلس الأعلى لمكافحة التطرف في عام 2017م يعد خطوة مهمة يمكن الاحتذاء بها في دول التحالف الأخرى فعلى الرغم من كونه مجلساً استشارياً وليست لديه سلطات تنفيذية فإنه يؤدي دوراً مهماً في وضع الخطط اللازمة لمواجهة الإرهاب وتحديد تطورات الظاهرة على الأرض وتبيان نقاط القوة وأوجه الضعف، كما أنه سيكون معنياً بمتابعة قضية تجديد الخطاب الديني وتحديد الإجراءات المطلوب إدخالها على قوانين مكافحة الإرهاب وتطوير مهام قوات الشرطة والجيش[2]. من ناحية أخرى فإن إعلان المملكة العربية السعودية عن تأسيس مركز الحرب الفكرية التابع لوزارة الدفاع في عام 2017م يعد خطوة مهمة حيث يناط به عشر مهام، أهمها تقديم مبادرات فكرية للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، فضلاً عن تقديم مبادرات فكرية مماثلة للعديد من الجهات داخل المملكة وخارجها، بالإضافة إلى إيضاح المنهج الشرعي الصحيح في قضايا التطرف والإرهاب، ولا شك أن إطلاق المركز رسائله من خلال وسائل التواصل الاجتماعي باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية يعد آلية فاعلة ضمن عمل ذلك المركز[3].

2- المجال الإعلامي:

نص البيان الختامي على "الدور الرئيسي للإعلام في محاربة الإرهاب من خلال مواجهة الدعاية الإعلامية الإرهابية وتقويض مرتكزاتها، وتوجيه الجهود الإعلامية لتقديم الصورة الحقيقية لواقع الجماعات الإرهابية، فضلاً عن أهمية استثمار الإعلام الجديد في توعية أفراد المجتمع وتفادي التغرير بهم"، ولا شك أن محاربة الإرهاب على المستوى الإعلامي تكتسب أهمية بالغة في ظل ثورة الاتصالات الحديثة وخاصة في ظل لجوء بعض وسائل الإعلام للحض على الكراهية، ومن ثم تهيئة الأجواء لعمليات إرهابية واسعة النطاق، فعلى الرغم من أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر في 16 ديسمبر1966م قد نص في المادة العشرين منه على "منع أية دعاية للحرب أو أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف" إلا أن الواقع الدولي قد شهد أمراً مغايراً في دول العالم كافة وبشكل أكثر حدة في الدول العربية والإسلامية، وتوجد أمثلة عديدة في التاريخ عموماً تعكس دور الإعلام في الحض على الكراهية، ولعل أبرزها مذابح التطهير العرقي التي شهدتها رواندا حيث قامت محطة إذاعية في

---

1 الإفتاء: 90% من فتاوى المتشددين تحرم التعامل مع المسيحيين، تم الاسترداد من باوبة الوفد، (16 مارس،2017م): https://alwafd.org

2 وليد عبد الرحمن، المجلس الأعلى لمكافحة التطرف لوضع ضوابط للخطاب الديني والمناهج، تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط، (11 إبريل، 2017م): https://aawsat.com/home/article/899236

3 مركز الحرب الفكرية السعودي يطلق مشروعاً عالمياً لمواجهة التطرف، تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط، (2 مايو، 2017م): https://aawsat.com/home/article/916317

رواندا وكان يستمع إليها أكثر من 60% من السكان بالتحريض على قتل التوتسي من خلال نشر الخطابات التحريضية وذلك ابتداءً من عام 1991م إلى الحد الذي قامت فيه تلك المحطة بنشر أسماء ومحل إقامة هؤلاء المستهدفين[1]، إلى أن بلغ عدد القتلى نتيجة ذلك التحريض وفقاً لبعض المصادر عام 1994م حوالي 800 ألف شخص من أقلية التوتسي بالإضافة إلى استهداف بعض المعتدلين من فصيلتي الهوتو والتوا وغيرهما[2]، ويعكس ذلك المثال المدى الذي يمكن أن يصل إليه خطاب الكراهية وآثاره الكارثية على المجتمع.

3- المجال التمويلي:

تضمن البيان الختامي "أهمية تجفيف منابع تمويل الإرهاب من خلال اتخاذ جميع التدابير والإجراءات اللازمة لمكافحة تمويله وزيادة التنسيق والتعاون الأمني في مجال تبادل المعلومات، والتأكد من كفاية النظم والإجراءات ومدى فاعليتها في التضييق على تمويل الإرهاب"، والجدير بالذكر أن مكافحة تمويل الإرهاب تحظى باهتمام الدول كافة ومن ذلك على سبيل المثال مطالبة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي باتخاذ مواقف حازمة ضد الدول التي تمول الجماعات الإرهابية وتمولها بالسلاح والمقاتلين وتوفر الغطاء السياسي والإعلامي لها، فضلاً عن أهمية التعامل مع جميع الجماعات الإرهابية بمعيار واحد وذلك خلال لقائه وفداً من أعضاء الكونجرس الأمريكي في 2 يوليو 2017م[3]. وتجدر الإشارة إلى أن مملكة البحرين أحد أعضاء التحالف الإسلامي كان لها مبادرات مهمة ضمن جهود منع تمويل الإرهاب ومن ذلك استضافة المؤتمر الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب وقد شاركت فيه 40 دولة ومنظمات أممية ودولية منها: الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية ومجموعة العمل المالي، وقد تم الاتفاق على توصيات تتلاءم مع القانون الدولي بشأن مكافحة الإرهاب وهي ملزمة لجميع الدول التي شاركت في ذلك المؤتمر، ومن أهم تلك التوصيات التعريف بالدول الداعمة للإرهاب والمساعدة عليه، فضلاً عن التأكيد على ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرار رقم 2170 الذي يدعو كافة الدول إلى منع تمويل الجماعات الإرهابية[4].

---

1 أولجا رامز فرحات، الإعلام وتعزيز ثقافة السلام ومحاربة التطرف، العالم ينتفض.متحدون في مواجهة التطرف، (2017م) (الصفحات 3-1)، الأسكندرية: مكتبة الأسكندرية.

2 في ذكرى الإبادة الجماعية في رواندا .. عبر من التاريخ لدول الجوار، تم الاسترداد من إذاعة الأمم المتحدة، (7 إبريل، 2016م): http://www.unmultimedia.org/arabic/radio/archives/196788/#.WknNWlUjRdg

3 السيسي يدعو لاتخاذ موقف حازم ضد الدول الممولة للإرهاب، تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط، (3 يوليو، 2017م): https://aawsat.com/home/article/965661

4 مؤتمر مكافحة الإرهاب يوصي بفرض عقوبات على الجماعات الممولة، تم الاسترداد من صحيفة الأيام البحرينية، (10 نوفمبر، 2014م): http://www.alayam.com/alayam/first/59962/News.html

4- المجال العسكري:

تضمن البيان الختامي "أهمية الدور العسكري في محاربة خطر الإرهاب ،فضلاً عن أهمية تأمين دول التحالف ما يلزم من قدرة عسكرية تضمن إضعاف التنظيمات الإرهابية وتفكيكها والقضاء عليها على أن تكون مشاركة دول التحالف وفقاً للإمكانيات المتاحة في كل دولة وبحسب رغبتها في المشاركة في أي عملية عسكرية، بالإضافة إلى دور مركز التحالف الإسلامي في تنسيق الجهود العسكرية وتكاملها وتبادل المعلومات والاستخبارات وعقد الدورات التدريبية والتمارين المشتركة"، ولا شك أن التنسيق العسكري والعمل الأمني الجماعي يعد آلية مهمة في ظل تطور استراتيجية الجماعات الإرهابية، ومنها الاندماج في كيانات موحدة، ومن ذلك على سبيل المثال إعلان الجماعات المتشددة في مالي في مارس 2017م الاندماج في كيان واحد، وتكمن خطورة تلك الخطوة في أن تلك الجماعات تجمعها مبادئ واحدة ليس أقلها رفض التعامل مع مؤسسات الدولة، كما ترى أن العنف هو الوسيلة الوحيدة لإحداث تغييرات في بنية الدول السياسية والاجتماعية والثقافية؛ الأمر الذي يتطلب التنسيق والعمل الجماعي لمواجهة إمكانية تكرار سيناريو الاندماج بين تلك الجماعات في أماكن أخرى من الدول الإسلامية[1] ومن ذلك تأكيد التحقيقات القضائية في اليمن على انتقال المتشددين بين تنظيمي القاعدة وداعش فيها[2] وعلى الرغم من إشارة مؤشر الإرهاب العالمي إلى تراجع عدد القتلى بسبب الهجمات الإرهابية خلال عام 2016م حيث قتل 25 ألف و673 فرداً بتراجع نسبته 22% عن العام 2014م، فإن عدد القتلى لايزال مرتفعاً في بعض الدول وفقاً للتقرير، ففي العراق قتل 9 آلاف و765 فرداً بسبب الإرهاب، وقد ازداد عدد البلدان التي شهدت قتلى بسبب الإرهاب من 65 دولة عام 2015م إلى 77 دولة عام 2016م مع الإشارة إلى أن الوضع في أفغانستان يعد أكثر تعقيداً حيث شهدت 18 ألف قتيل خلال عام 2016م وهي أعلى حصيلة تشهدها منذ عام 2001م، الجدير بالذكر أن مؤشر الإرهاب العالمي تم تأسيسه عام 2012م ضمن معهد الاقتصاديات والسلام للأبحاث في استراليا، ويستند إلى قاعدة معلومات شاملة حول الإرهاب يمكن من خلالها قياس تطور الهجمات الإرهابية في 163 دولة وذلك منذ عام 2000م وحتى الآن[3].

---

1 وليد عبد الرحمن، دراسة: اندماج الجماعات الإرهابية بمالي في كيان واحد خطر يهدد العالم، تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط، (20 مارس، 2017م): https://aawsat.com/home/article/881801

2 بسام القاضي، تزاوج بين القاعدة وداعش في اليمن، تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط، (23 نوفمبر، 2017م): https://aawsat.com/home/article/1092156

3 مؤشر الإرهاب العالمي: تراجع عدد الضحايا وازدياد البلدان المتضررة، تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط، (16 نوفمبر، 2017م): https://aawsat.com/home/article/1085161

رابعاً: متطلبات تفعيل عمل التحالف:

مع أهمية التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب فإن ثمة متطلبات لتفعيل دور ذلك التحالف وهي:

1- وضوح الهيكل التنظيمي وتحديد الأدوار:

فعلى سبيل المثال إذا نظرنا إلى تجربة حلف شمال الأطلسي" الناتو" والذي يعد أقوى تحالف دفاعي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن نجد أن هناك عوامل تفسر استمرار الحلف بتلك الفاعلية على الرغم من التحديات التي واجهته وهي أن الحلف منظمة مؤسسة على معاهدة ولديها موارد وتخطيط للقيام بعملياتها، تلك المنظمة تعمل تحت قيادة سياسية مما يمنحها قوة دبلوماسية أيضاً حيث يمكن للدول الأعضاء تبادل المعلومات، فضلاً عن أن الإرادة الوطنية تعزز إطار المنظمة في إطار من المرونة[1] من ناحية أخرى فإنه من متطلبات نجاح التحالفات أن يكون لدى أعضائه إجابات محددة بشأن تساؤلات ثلاثة وهي: من هو العدو؟ وما هو التحالف؟ وما الذي يسعى ذلك التحالف إلى تحقيقه؟ فعلى سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية خسرت الحرب في فيتنام ليس بسبب نقص العتاد العسكري فقد كان لديها 500000 جندي و2000 طائرة مروحية و4 ملايين فرد من الدفاع المدني، ولكن كانت تلك الخسارة بسبب تفوق خطاب الفيتناميين الذين قاموا بالترويج لخطاب إعلامي مفاده أنها حرب دينية وأن البوذيين يحاربون الكاثوليك، فضلاً عن القوات الأمريكية تم تجنيد عناصرها من خريجي الجامعات حديثي التخرج وليست لديهم خبرات قتالية سابقة[2].

2- وضع أولويات لعمل التحالف في ظل تغير البيئة الأمنية بشكل متسارع:

ففي ظل قيام الجماعات الإرهابية بتوظيف وسائل الاتصال الحديثة بشكل دائم وتغير أساليب عملها فإنه يجب وضع أولويات خلال عملية المواجهة وهو ما أشار إليه السفير ستيفانو ستيفانيني المستشار الدبلوماسي السابق لرئيس ايطاليا، الممثل الدائم السابق لايطاليا في حلف شمال الاطلسي ، خلال كلمته أمام مؤتمر التحالفات العسكرية في الشرق الأوسط بالقول" كلما كان التحضير بشكل جيد كلما كانت النتائج جيدة ،ومن ثم يجب التركيز على العمل المشترك" مؤكداً على أن" التحالفات المؤقتة تواجه مشكلة في جمع القدرات لتنفيذ العمليات المشتركة وفي أي عملية سواء أكانت وطنية أم متعددة الأطراف يجب أن تكون هناك قدرة على دمج الميادين الأربعة وهي الجو والبر والبحر والفضاء وهذا ليس أمراً سهلاً" [3].

---

1 كلمة الجنرال ويسلي كلارك القائد السابق لقوات حلف شمال الأطلسي، النعيمي: التحالف الإسلامي رسالة قوية للدول الحاضنة للإرهاب، تم الاسترداد من صحيفة الوطن البحرينية، (17 أكتوبر، 2017م): http://alwatannews.net/article/739336/Bahrain

2 كلمة الجنرال ويسلي كلارك القائد السابق لقوات حلف شمال الأطلسي، الجلسة الرابعة من مؤتمر (BIDEC)، ضرورة بناء تحالفات تحقق الأمن والاستقرار ومواجهة الإرهاب والتطرف بأدوات جديدة، تم الاسترداد من وكالة أنباء البحرين، (18 أكتوبر، 2017م): https://www.bna.bh/portal/news/806325

3 مشاركون في الجلسة الثالثة بمؤتمر التحالفات العسكرية في الشرق الأوسط: التكنولوجيا الجديدة محور رئيسي في تعزيز القدرات العسكرية للتحالفات الإقليمية، تم الاسترداد من وكالة أنباء البحرين، (17 أكتوبر، 2017م): https://www.bna.bh/portal/mobile/news/806301

3- حث الدول على إيجاد تعريف موحد للإرهاب:

وتعد من أهم متطلبات نجاح التحالف لأن ذلك من شأنه دعم جهود التحالف سواء من خلال تبادل القوائم الموحدة للجماعات الإرهابية وسهولة رصد وتتبع تلك الجماعات فيما بين الدول، وهو ما أشار إليه الفريق عبد الإله بن عثمان الصالح الأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري أمام مؤتمر التحالفات العسكرية بالقول" توصيف الإرهاب على المستوى القانوني يعد أمراً مهماً إلا أن الأهم هو توصيف الإرهاب من حيث العمل والبيئة والمنطلقات ومقومات النجاح من أجل التهيئة لتأسيس تحالفات لمواجهة ذلك التحدي "مشيراً إلى أنه إذا كان مفهوم الإرهاب يتعذر من الناحية القانونية إلا أنه من حيث المعنى والدوافع لابد من العمل على التصدي له، حيث أن التطرف العنيف يقوم بتوظيف موجة الثقافة في المجتمعات الإسلامية واليأس والتهميش في المجتمعات غير الإسلامية ومن ثم لا بد من التعامل مع طبيعة التطرف والإرهاب وفق هذا الفهم بحيث يكون التحالف ضد الإرهاب مرناً على غرار المرونة التي يتمتع بها الإرهاب، انطلاقاً من أن التحالف الناجح يعتمد على آليات المبادرات وطواعية المشاركة بعيداً عن البيروقراطية" [1].

4- أهمية توافر كافة شروط نجاح تشكيل وبناء التحالفات:

ضرورة وجود قوة دولية أو إقليمية لديها القدرة على تجميع القوى الصديقة ضمن ذلك التحالف، ووجود حد أدنى من المصالح المشتركة بين الدول أطراف ذلك التحالف، أن تقوم كل دولة في التحالف بالمساهمة بقدرات مالية أو عسكرية أو اقتصادية، استمرارية التحالف إلى أن يتم الانتهاء من المهمة التي أنشئ من أجلها أو بانسحاب بعض أطرافه، أو ظهور أزمة أخرى أكبر نطاقاً من تلك التي أنشئ التحالف من أجلها[2].

نتائج الدراسة:

1- على الرغم من أن التحالف الإسلامي لا يصنف ضمن التحالفات الدفاعية التقليدية التي شهدها العالم ومنها حلف الناتو فإنه تضمن آليات عمل تتشابه مع جوهر عمل تلك التحالفات سواء من حيث إنشاء مؤسسات يناط بها متابعة تنفيذ أهداف التحالف، بالإضافة إلى توقيع أعضائه على بيان مشترك، فضلاً عن منح الدول الأعضاء حرية المساهمة بما لديها من قدرات تدعم عمل التحالف والأهم من ذلك هو اتفاق أطراف التحالف على وجود خطر مشترك وهو الإرهاب والتصميم على مواجهته بكافة السبل الممكنة ، ويستند ذلك التحالف إلى مواثيق المنظمات الدولية سواء الأمم المتحدة أو منظمة المؤتمر الإسلامي، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمحاربة الإرهاب.

---

1 كلمة الفريق عبدالإله بن عثمان الصالح الأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، تم الاسترداد من وكالة أنباء البحرين، (17 أكتوبر، 2017م).

2 عبد المنعم المشاط، التحالف الدولي .. الأهداف والتناقضات، مجلة السياسة الدولية، (2015م)، 82.

2- مع التسليم بوجود تحالفات أخرى تم الإعلان عنها لمواجهة تحدي الإرهاب فإن التحالف الإسلامي يكتسب خصوصية في هذا الشأن بالنظر إلى أن جل جهوده ستكون في الدول الإسلامية والتي شهدت أغلب الحوادث الإرهابية من بين دول العالم الأخرى، بالإضافة إلى أن ذلك التحالف سيكون آلية جماعية للكشف عن الدول الراعية للإرهاب، فضلاً عن إمكانية تطور ذلك التحالف مستقبلاً نحو صيغ أخرى أكثر تقدماً وخاصة على الصعيدين الأمني والدفاعي إذ أن كافة التنظيمات الإقليمية قد شهدت فترات تطور مختلفة.

3- لا شك أن وجود إحدى وأربعين دولة ضمن هذا التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والتي لديها خبرة ممتدة في التصدي للإرهاب، فضلاً عن ثقلها الإقليمي والعالمي، وما يحظى به ذلك التحالف من دعم من جانب دول المجتمع الدولي جميعها مقومات تدعم عمل ذلك التحالف، بالإضافة إلى أن المرتكزات الأربع لعمل التحالف وهي الفكرية والإعلامية والتمويلية والعسكرية تعكس نهجاً شاملاً يتلاءم وعمل الجماعات الإرهابية بما يمنح التحالف قدرة ومرونة في آن واحد للتصدي لتلك الجماعات.

4- يلاحظ أن عمل التحالفات عبر التاريخ حتى تلك التي كان لديها قوة عسكرية هائلة لم يكن بالأمر اليسير وهو ما يثير إمكانية وجود بعض التحديات أمام التحالف الإسلامي منها على سبيل المثال إمكانية انسحاب بعض الدول، وعدم عدم قدرة التحالف على التدخل عسكرياً بشكل تلقائي لمواجهة إحدى الجماعات الإرهابية في دولة ما دون وجود طلب رسمي من هذه الدولة، فضلاً عن التطور السريع في عمل الجماعات الإرهابية وأهمية أن يتسم التحالف الإسلامي بالمرونة والقدرة على التكيف مع عمل تلك الجماعات، إلا أن وضوح الهيكل التنظيمي للتحالف وتحديد الأدوار ووضع أولويات لعمل التحالف وحث الدول الأعضاء على وضع تعريف موحد للإرهاب واتساق جهود التحالف مع البيئتين الإقليمية والدولية، فضلاً عن وجود إرادة مشتركة لدى دول جميعها عوامل من شأنها أن تمثل حافزاً لعمل ذلك التحالف بل وإمكانية تطوره مستقبلاً نحو آفاق أخرى أكثر تكاملاً.

5- على الرغم من أن استمرار التحالفات يظل مرتبطاً بالهدف الذي تم تأسيسها من أجله، بالإضافة إلى ارتباطها بشكل وثيق بموازين القوى الإقليمية والدولية، فإن بعضاً من تلك التحالفات ربما يدوم إذا ما كان هناك ميثاق منشئ له يتضمن هيكلاً واضحاً به التزامات محددة من جانب الدول الأعضاء، بالإضافة إلى أهمية وجود استراتيجيات مستقبلية لتلك التحالفات للتكيف والتأقلم مع بيئة التهديدات الأمنية المتغيرة ويقدم حلف شمال الأطلسي"الناتو" نموذجاً واضحاً ضمن هذا السياق حيث استطاع الحلف التكيف مع مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، بالإضافة إلى المفهوم الاستراتيجي الذي يصدره الحلف كل عشر سنوات ويتضمن مراجعة لأبرز التحديات الأمنية التي تواجه أعضاء وكيفية مواجهتها، ذلك المفهوم الذي يتكامل مع الميثاق المنشئ للحلف ولا يتناقض معه.

ومجمل القول إن التحدي يخلق الاستجابة بما يعني أن ظهور ذلك التحالف كان نتيجة لما يمثله الإرهاب من تحد هائل للدول الإسلامية كافة وإدراك تلك الدول لحتمية المواجهة الشاملة لذلك الخطر الداهم.

ملف العدد

الخليج العربي في دائرة الصراعات الإقليمية

تقديم الملف

الصراع في اليمن وتأثيره على أمن الخليج والأمن الإقليمي
الدكتور مصطفى علوي

الصراع الروسي-الأمريكي في سوريا وتداعياته الإقليمية
الدكتورة نورهان الشيخ

تركيا والصراعات الإقليمية بين الفرص والتحديات: حالتي سوريا والعراق
الدكتور سمير صالحة

الصراع الإقليمي-الدولي في القرن الإفريقي وتأثيره على الأمن الإقليمي لدول الخليج
الدكتور محمد عاشور

الخليج العربي في دائرة الصراعات الإقليمية

تقديم الملف

انطلاقاً من أن دول الخليج العربي تعد جزءً لا يتجزأ من منظومة الأمن الإقليمي تتفاعل معها تأثراً وتأثيراً، فإن طبيعة الأزمات الإقليمية ومساراتها المستقبلية تلقي بظلالها على أمن دول مجلس التعاون الأمر الذي حدا بتلك الدول التصدي للمخاطر التي ترتبها تلك الأزمات على نحو يتلاءم ومدى خطورتها ابتداءً بقرار المملكة العربية السعودية قيادة تحالف عربي لدعم الشرعية في اليمن ومروراً بإدراك دول المجلس تأمين محيطها الجيواستراتيجي في منطقة القرن الإفريقي بالنظر إلى ما تمثله من أهمية لأمن الخليج وخاصة مضيق باب المندب الاستراتيجي، وانتهاءً بمشاركة دول المجلس في التحالف الدولي للحرب ضد داعش في كل من سوريا والعراق، ولاشك أنه في خضم تلك الصراعات توجد أطراف إقليمية أخرى قد وجدت في الأزمات الإقليمية فرصاً وتحديات في آن واحد ومنها تركيا التي أضحت في بؤرة تلك الصراعات بما حتم عليها التفاعل معها، من ناحية ثانية فإن ديمومة بعض الأزمات أدت إلى تدويلها كالأزمة السورية التي تعكس صراعاً لقوى إقليمية وأخرى دولية ومن ذلك الصراع الروسي-الأمريكي.

ولاشك أن تلك الصراعات سوف تترك آثاراً عميقة ليس فقط على معادلة الأمن الإقليمي الراهنة بل ربما على تشكيل واقع دولي جديد لن يكون الأمن الإقليمي بمنأى عن تأثيراته.

وتأسيساً على ما سبق فقد خصصت دورية دراسات هذا الملف لبحث وتحليل أهم الصراعات الإقليمية المزمنة التي تقع دول الخليج في بؤرتها وحتمت عليها التفاعل معها وذلك من خلال أربع مساهمات بأقلام نخبة متميزة من الأكاديميين **أولها:** الصراع في اليمن وتأثيره على أمن الخليج والأمن الإقليمي، ويقدمها الدكتور مصطفى علوي ،حيث يتناول مسار الأزمة اليمنية وخاصة بعد مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح، **وثانيها:** الصراع الروسي-الأمريكي في سوريا وتأثيره على الأمن الإقليمي وتقدمه الدكتورة نورهان الشيخ، وتتناول محددات الصراع بين الجانبين وآليات إدارته، **وثالثها:** تركيا والصراعات الإقليمية : بين الفرص والتحديات حالتي سوريا والعراق ويقدمها الدكتور سمير صالحة، ويتناول كيفية تفاعل السياسة الخارجية التركية مع التطورات الإقليمية من خلال التركيز على كل من سوريا والعراق، **ورابعها:** الصراع الإقليمي- الدولي في القرن الإفريقي ويقدمه الدكتور محمد عاشور، ويتناول في هذا الموضوع الأطراف الإقليمية والدولية في الصراع في منطقة القرن الإفريقي مع الإشارة إلى خيارات دول الخليج لمواجهة نتائج ذلك الصراع، وتتكامل الرؤى الأربع لتقدم تصوراً متكاملاً لواقع ومستقبل دائرة الصراعات الإقليمية التي تلقي بتداعياتها على أمن دول مجلس التعاون والأمن الإقليمي عموماً.

الصراع في اليمن وتداعياته على أمن الخليج والأمن الإقليمي

الدكتور مصطفى علوي [1]

ملخص:

تستهدف هذه الورقة البحث في خصوصية الصراع في اليمن والبحث في ملامح ذلك الصراع، والفرق بينه وبين الصراعات الأخرى داخل المنطقة العربية، والمسارات المتوقعة مستقبلاً للحالة اليمنية الراهنة، فضلاً عن تأثير مستقبل الصراع، أو الأزمة اليمنية علي أمن الدول العربية الأخرى، وبخاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سواء على المدي القريب أو على المدي البعيد، كما تهتم الدراسة كذلك بدراسة أثر أزمة اليمن على منظومة الأمن الإقليمي ككل، وبخاصة تأثيرها على مسار الصراع الخليجي الإيراني.

وقد خلصت تلك الورقة إلى عدة نتائج منها إن الوضع الاقتصادي لليمن يعد وضعاً خطيراً للغاية فاليمن هي أفقر الدول العربية وتبلغ نسبة الفقراء إلى إجمالي عدد السكان أعلى تلك النسب في المنطقة وبالطبع فإن هذه عناصر مهمة في قياس عناصر قوة الدولة أو المجتمع، كما أن استمرار التحالف الحوثي الذي يسيطر على الكثير من مواقع الدولة اليمنية يعني إمكانية نشوء كيان يمني جديد يمثل تحدياً لأمن دول الخليج.

مقدمة:

الصراع الدولي يشكل الحالة الأهم والأخطر في العلاقات الدولية التي تشمل، إلي جانب الصراعات والأزمات الدولية حالات التعاون والتنسيق ، بل والتكامل الدولي وثمة مؤشرات للصراع الدولي المعقد، وأخرى للصراع الدولي الحاد، وثالثة للصراعات المركبة التي تجمع بين مؤشرات التعقد ومؤشرات الحدة وربما تكون بعض صراعات منطقة الشرق الأوسط، أو المنطقة العربية، من بين أكثر الصراعات تعقيداً وحدةً على مستوى العالم والصراع العربي الإسرائيلي هو أخطر وأهم تلك الحالات، علي الأقل على المستوي الإقليمي؛ ومعنى ذلك أن الصراعات الأخرى، بما فيها الصراع في اليمن أو حول اليمن ليس في تقديرات بعض الدول، بما فيها قوى كبرى، من أعقد أو أحد حالات الصراع الدولي ، وهو رأى يحتاج إلى المزيد من الدراسة والتحليل، بما في ذلك حالة الصراع في اليمن، أو الصراع حول اليمن.

---

1 أستاذ العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

أولاً: خصوصية الصراع في اليمن

الصراع في اليمن يعني أن ذلك الصراع يدور في داخل اليمن لكنه يؤثر على شبكة العلاقات الخارجية لليمن أما الصراع حول اليمن فيدور في خارج الدولة اليمنية ولكنه يؤثر بوضوح وقوة على علاقات اليمن الخارجية ومن بين الأمثلة المهمة في هذا السياق، الصراع، منذ عام 2014م في اليمن بين الحوثيين ومعهم "الصالحين" نسبة إلى علي عبد الله صالح الرئيس اليمني السابق الذي حكم اليمن ثلاثة وثلاثين عاماً.

وبالتأكيد فإن خريطة الصراع في الداخل اليمني سوف تختلف اختلافاً جوهرياً بعد مقتل الرئيس السابق علي عبد الله صالح الذي تم اغتياله على يد الحوثيين في 4 ديسمبر 2017م، وبعد أن كان قد تحول إلى حليف لهم في عام 2014م.

ومعنى ذلك أن حالة الصراع الداخلي في اليمن وخريطة ذلك الصراع وأطرافه ومواقفهم وسياساتهم تجاه الصراع سوف تتغير، إنْ لم تكن قد تغيرت بشكل كبير بعد أيام من وفاة صالح. وهو ما سوف يؤثر في سياسات ومواقف هذه الأطراف تجاه الخطوات الداخلية في اليمن، بل، وأيضاً، في خريطة العلاقات الإقليمية، أي مع دول وفي تيارات وجماعات في دول أخرى بمنطقة الشرق الأوسط مثل السعودية والإمارات العربية والعراق. وكذلك ستكون السودان وإثيوبيا، وغيرها من الدول الواقعة على البحر الأحمر.

ومن خارج الإطار العربي تبرز إسرائيل كإحدي الدول التي تتأثر بما يتم في منطقة البحر الأحمر، وكذلك فإنها يمكن أن تؤثرهناك.

وبطبيعة الحال فإن إيران كان لها مواقف في إطار التحولات التي شهدتها المنطقة العربية، وليست اليمن خارج ذلك الإطار، وكذلك تستخدم تركيا عناصر قوتها لتلعب دوراً مؤثراً في منطقة البحر الأحمر وبما يؤثر على أوضاع ومصالح وسياسات أطراف أخرى في المنطقة. ويعني ذلك أن عدد الدول والقوى المهتمة والمنشغلة بما يحدث داخل اليمن يتزايد.

وإذا كان عدد الدول، والفاعلين من غير الدول، المنشغلين أو المشاركين في صياغة أو تنفيذ سياسات التعامل مع مسألة اليمن والصراع فيها، يتزايد فإن معني ذلك أن مستوى تعقد ذلك الصراع يتزايد. ولا يقتصر الأمر هنا على قياس مستوى أو معدل التطور في درجة تعقد ذلك الصراع على عدد أطراف الصراع وحده، وإنما يمتد إلى مؤشرات أخرى لا تقل في أهميتها مثل عدد الأطراف المؤثرة على تطور ذلك الصراع، وإن لم يكن لهم دور في إنشاء ذلك الصراع عند بدايته.

وكذلك من المؤشرات، هنا أيضاً، عدد ونوعية أدوات إدارة ذلك الصراع، وقدرة الدول أطراف الصراع على امتلاك، أو إنتاج تلك الأدوات، سواء كانت عسكرية، أو اقتصادية، أو ربما يكون ذلك بسبب ما يحدث الآن من تضاعف مستوى التأثير والخطورة التي تتمتع بها المنتجات الصناعية والاقتصادية والعسكرية كنتيجة للتقدم الكبير في توظيف القدرات العلمية والتكنولوجية لإنتاج القدرات والأدوات القادرة على الإدارة الفعالة لهذا الصراع أو ذاك.

بل إن القدرات العلمية التكنولوجية قد أصبحت الآن المصدر الأساسي لامتلاك القدرة الفعلية على استخدام عناصر القوة الشاملة العسكرية والاقتصادية من أجل تحقيق مصالحها في تعاملها مع عناصر القوة الشاملة مع الدولة المعنية، وهي هنا اليمن.

وينطبق التصور ذاته على الإطار الذي يمكن أن يحكم سياسات الأطراف الأخرى لذات الصراع، وهنا فإن اليمن هي الحالة المقصودة.

ويصبح التساؤل محل الاهتمام هو عما إذا كانت الدولة التي ينشأ لديها، أو انطلاقاً منها، صراع معين داخلي أو دولي، تدرك على نحو سليم، هي وأطراف الصراع الآخرين، على نحو سليم مدي ومستوي الصراع الدولي الذي تكون طرفاً فيه، وهو الأمر الذي سوف يدفع هذه الدولة، أو تلك، إلى اتِّباع سياسة تفيد مصالحها الوطنية أو تغرر بها.

وهكذا، فإن مستوى تعقد الصراع ومستوى حدته، هما العاملان الرئيسان اللذان يحددان لكلٍ من أطراف ذلك الصراع، بافتراض الرشد الذي يدير به ذلك الطرف سياساته في التعامل مع هذا الصراع أو ذاك.

ويصبح من المهم هنا التأكيد على أن ارتفاع درجة ومستوى حدة تعقيد الصراع الذي تديره الدولة كطرف من أطراف ذلك الصراع، هو من بين أهم العوامل التي يجب أن تحسب بشكل دقيق وسليم، والّا فإن خطأ الدولة في إدارة هذه العملية سيقود إلى سياسة خاطئة ونتائج سلبية، وإخفاق في إدارة السياسة الخارجية، وبخاصة عند التعامل مع صراعات دولية.

ثانياً: المسارات المتوقعة للحالة اليمنية الراهنة

يتسم الوضع في اليمن بسيطرة حالة الصراع الداخلي بين اليمن الشمالي ، ومركزه صنعاء، واليمن الجنوبي، ورغم محاولات إنهاء الصراع بين جزئي اليمن، فإن أهم تلك المحاولات التي قامت علي توحيد اليمن الشمالي واليمن الجنوبي في عام 1990م، فإن هذه المحاولة الهادفة إلي يمن واحد لم تستمر إلّا لمدة 4 أعوام، إذ انهارت تجربة الوحدة اليمنية في عام 1994م، وفي الفترة التالية لهذا الحدث الانفصالي حاول الشعب اليمني السعي إلى الحفاظ على قوة اليمن، إلا أنه في عام 2014م، أي بعد عشرين عاماً من أحداث 1994م تفكك نظام الحكم في اليمن ودخوله مرحلة جديدة قديمة من التفكك والصراع الأكبر والأشد، وهو ما انتهي في ديسمبر 2017م باغتيال الرئيس السابق علي عبد الله صالح لتبدأ مرحلة يكون فيها الصراع بالأساس بين الحوثيين والصالحيين الذين كانوا يتشاركون من 2012م حتى 2014م في حكم البلاد وإدارتها، أو تفككها، وهو ما حدث بالفعل.

ولذلك يصبح منطقياً أن يثار التساؤل عن المسار الذي سوف تتخذه الأزمة اليمنية بعد مقتل صالح[1] مع العلم بأن نهاية ما كان يسمي تحالفاً بين الميلشيات الحوثية والرئيس الأسبق علي عبدالله صالح قد تحول إلى صراع قتالي انتهي باغتيال صالح، ليدخل هذا الحدث بالمجتمع اليمني إلى مرحلة جديدة قوامها الفراغ السياسي المطلق أو شبه المطلق داخل اليمن.

إن ثمة تطورات صراعية قتالية في الداخل اليمني بشكل يجعله غير قادر على إدارة رشيدة، أو نصف رشيدة للتعامل مع أزمات ومشكلات وقضايا ذلك المجتمع.

إن تفاقم الأوضاع السياسية داخل اليمن سوف يجعل هذا البلد غير قادر على إدارة شئونه السياسية؛ الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى انهياره ومن ثم يصبح عاجزاً عن حل مشكلاته، وقد يسعى طرفا ذلك الصراع الداخلي إلى تحويله إلى صراع إقليمي أو صراع دولي يكون للقوى الكبرى الخارجية والقوى الإقليمية صاحبة المصلحة في السيطرة من جانبها على اليمن ودول أو قوى أخرى، وإذا ما امتد الوضع القائم على استمرار حالة الصراع العسكري بين محور الجيش الرسمي اليمني المعبر عن الدولة اليمنية، وبين الجانب الآخر الذي تمثله المليشيات الحوثية المدعومة من قوى خارجية، فإن حالة الصراع الداخلي يمكن أن تمتد لفترة غير قصيرة.

وبطبيعة الحال فإن المقصود هنا هو امتداد حالة التصعيد العسكري بين طرفي الصراع اليمني الداخلي، ومن غير المستبعد أيضاً أن تكون حالات الصراع تجمع بين الأدوات العسكرية وتلك السياسية في إدارة العلاقات بين بعضها البعض.

وهنا يصبح السؤال مهماً عما إذا كان كان استخدام هذين النوعين من أنواع أو أنماط أدوات إدارة الصراع سيزداد أو ينقص، في ضوء تطورات الوضع على أرض الواقع، وخصوصاً بعد مقتل الرئيس السابق علي عبدالله صالح.

ومن المؤشرات الدالة، في هذا الصدد قيام الحكومة اليمنية الرسمية بإطلاق عملية عسكرية لتحرير العاصمة اليمنية من قبضة المليشيات الحوثية تحت إسم "صنعاء العروبة"، ولتحقيق ذلك الهدف سيكون على القوى الموالية للحكومة الشرعية تكثيف الضربات العسكرية بدعم من قوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، وتضييق الخناق علي الحوثيين، وبخاصة في العاصمة صنعاء، مع استهدافهم "لصنعاء وصعدة" المعقل الرئيسي للحوثيين، مع فتح جبهات عسكرية أخري لزيادة حجم المواجهات العسكرية مع الحوثيين في أماكن تمركزهم، وبخاصة في ميناء "الحديدة" على البحر الاحمر.

وفي السياق نفسه سيكون هناك هجوم عسكري أكثر حدة على جبهات أخرى، وبخاصة "جبهة تعز" مع احتمال تصاعد الصدمات العسكرية على الحدود السعودية إذا ما قامت ميليشيات الحوثي بمهاجمتها.

---

1 د. محمد حسن القاضي، "إلى أين تتجه الأزمة اليمنية بعد مقتل صالح؟"، الموقع الإلكتروني لمجلة السياسة الدولية، في 21 يناير2018م، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/News/15432.aspx

ويزداد ذلك الاحتمال إذا ما قام الحوثيون باستخدام صواريخ بالستية، وإذا ما انتهت المواجهة العسكرية بهزيمة الحوثيين، وانهيارهم في معظم المناطق التي يسيطرون عليها، والمستهدف هنا هو أن تصاعد الضغط العسكري علي الحوثيين قد يؤدي إلى هزيمتهم وقبولهم بوضعية سيطرة الدولة والحكومة والجيش، وذلك بعد انهيار كبير في صفوف ميليشيات الحوثيين وسقوط الكثير من مواقعهم في يد قوات الحكومة الشرعية وقوات التحالف العربي.

إن انهيار ميليشيات الحوثيين سيدفعهم إلى قبول غير مشروط بالتسوية السياسية للأزمة، وفقاً للمرجعيات المتمثلة في قرار مجلس الأمن رقم 2216، والمبادرة الخليجية، مقابل ضمانات للبقاء في المشهد السياسي.

وقد يتطلب الأمر الدخول في مفاوضات جادة لترجمة أهداف الاتفاق السياسي إلى آليات وسياسات تتضمنها القرارات السياسية المعنية هنا، لتحويل الهدف إلى واقع معاش على الأرض.

وفي مثل هذه الحالة سيكون على المشاركين في هذه العملية من كلٍ من الجانبين والحكومة اليمنية الرسمية وممثلي الحوثيين وممثلي الأمم المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، الحرص على أن ينتهي الأمر إلى منظومة سليمة جيدة تفيد الأطراف المعنية المباشرة وغير المباشرة.

وحتى يحدث ذلك بنجاح سيكون على أطراف العملية التفاوضية إدراك أهمية الدول والكيانات الأخرى التي تخاطبها أطراف مثل ذلك التفاوض، ومعنى ذلك أن آلية التفاوض يجب أن تستهدف تحقيق حلول عملية مفيدة للصراعات الكثيرة والمركبة والمعقدة والحادة حتى يمكن صياغة حلول لها تخدم الجميع وتحقق أهدافهم، حتى وإن كانت بعض الأهداف لا تتحقق بنسبة 100%، إذ لا مكان في مجال السياسة لمثل هذا النوع من الأفكار.

ورغم تعدد وتوالي عمليات التفاوض ووجود تصورات أو مشروعات أو خطط سليمة لحل مشكلة اليمن، أو أزمتها، فإنه من الواضح أن مستوى تعقد الأزمة وحدتها جعل من الصعب الوصول إلى اتفاق فعال ودقيق وقوي لحل تلك الأزمة؛ بسبب الوضع الراهن على الأرض ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر سيطرة الانفصاليين اليمنيين في 28 يناير 2018م على مقر الحكومة في عدن، وهو الذي كان يقوم بأعمال الوزارات والهيئات الحكومية بعد أن كانت مدينة صنعاء قد سقطت تحت سيطرة الحوثيين، وذلك يعني أن كلاً من العاصمة الأصلية والبديلة قد وقعتا تحت سيطرة الحوثيين.

وقد تنجح المواجهات العنيفة بين ميلشيات الحوثيين وبين قوات الجيش أو الأمن، الرسمية، وهو ما يعني انخفاض كفاءة وفاعلية وقدرة القوات المسلحة الرسمية التابعة للدولة، وهو ما سبق أن حدث في صنعاء، بما يعني أن مراكز قوة الدولة في شمال اليمن، ومنها العاصمة صنعاء، والعاصمة البديلة، مؤقتاً، عدن قد سقطت في يد قوات الميليشيات الحوثية، وهو ما يعني عجز الدولة اليمنية، رغم مساندتها من جانب "التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن" عن حماية الأمن القومي اليمني.

وقد تزايد عدد منظومات التسليح التي استخدمت في هذه المواجهات وبالإضافة إلى ذلك زيادة النطاق الجغرافي لتلك المواجهات، أو الحروب، التي تمت بين الحوثيين ومؤيديهم وبين القوات الرسمية للدولة اليمنية.

وطبقاً لبعض المصادر فإن مؤشرات الصراع داخل اليمن من حيث عدد القتلي والمصابين، وعدد القوات، ومنظومات تسليحها يشير إلى أن حجم الصراع ونطاقة ونتائجه تجعلنا أقرب إلى القول بأن نتائج المواجهات العسكرية أخطر في تأثيرها علي تصورنا للوضع المتعلق بمصادر ونتائج الصراع في هذه الحالة اليمنية.

وكانت القوات اليمنية المؤيدة للحكومة تتلقى دعماً عسكرياً من قوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن الذي تقوده المملكة العربية السعودية ولكن في المقابل فإن الحراك الجنوبي الانفصالي قوي في جنوب اليمن، كما أن علاقته مع حكومة اليمن التي تمركزت في عدن بعد أن طردت من العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014م من قبل المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران لا تزال تشهد توتراً، وقد عبر رئيس الوزراء اليمني عن هذه الحالة بوصفها "بأنها انقلاب على الشرعية وعلى مشروع الدولة الاتحادية ، بينما يجري في صنعاء تثبيت الانقلاب علي تثبيت الجمهورية" [1]، وهو ما يعني أن ثمة حركة واسعة، ومنتشرة، وقوية لإزالة الكيان اليمني الاتحادي[2].

وهكذا يتضح أننا نتعامل علمياً مع حالة خاصة ومهمة ومؤثرة ليس فقط على مستوى الداخل اليمني رغم أهميته وصعوبته، وإنما يمتد نظرنا إلى دراسة والبحث في تأثير تلك الحالة الصراعية الخاصة على مستقبل كيان الدولة اليمنية، وانعكاسها على علاقات هذه الدولة وقوى إقليمية وعالمية قد يتغير إطار فكرها وسلوكها في ما يتعلق بالتطور الكبير أو الصغير، الصراعي أو التعاوني، الخطير أو التقليدي لعلاقات اليمن بعدد من الدول تتضمن، على المستوى الإقليمي مثل إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتركيا، والدول العربية والشرق أوسطية عموماً، وهنا سيكون ثمة التزام من جانب اليمن إذا نتج عن الصراع الوجودي الحالي فرصةً لبناء تصور لعدد من الخيارات حتى يكون ممكناً للكيان اليمني الجديد، عند وجوده، فرصة للتفكير في المسارات، أو البدائل، التي ربما تكون متاحة للدولة اليمنية، حال وجود مثل هذه الدولة، وبناء تصورات لبرامج تقود إلي تطوير فرص العمل الوطني أو الإقليمي، أو الدولي لبناء سيناريو لسياسات تهدف إلى إحياء بديل الدولة الوطنية اليمنية، أو التحرك مع قوى إقليمية، وبخاصة عربية إن أمكن عبور الأزمة الوجودية الراهنة التي يمكن، حال العجز عن حسن إدراكها، وفعالية التصرف معها إلى أن تقود الدولة اليمنية إلى حالة صفرية، أو تحت صفرية، ومن علامات ذلك أن حصول الدولة اليمنية علي استقلالها تأخر، في نطاقه الزمني عن معظم الدول العربية، فتلك الدولة تأخر ظهورها حتى ستينيات القرن العشرين وفي ذلك الوقت، وحتى حرب يونيو 1967م كانت ثمة مواجهات عسكرية مع القوات المسلحة المصرية، وبعد 1967م كان من المتوقع أن ينتهي ذلك الصراع العربي حول شبه الجزيرة العربية وفي البحر الأحمر.

---

1 "الانفصاليون يسيطرون علي مقر الحكومة في عدن"، صحيفة الأهرام، 29 يناير 2018م.

2 "الانفصاليون يطوقون القصر الرئاسي في عدن والحكومة تغادرها"، صحيفة الأهرام، 31 يناير 2018م.

ولقد توقف ذلك الصراع، ولكن ليس نتيجة سياسات ومواقف أو استراتيجيات عربية قومية ، ولكن نتيجة تطور الصراع العربي الإسرائيلي، وبالذات المصري الإسرائيلي في عام 1967م وكانت دولة اليمن الشمالي قد ظهرت واستقلت في الستينيات، ولكن الجزء الثاني من اليمن "جنوب اليمن، أو اليمن الجنوبي" أخذ سنوات لينشأ بعد ذلك، ثم ليندمج مع اليمن الشمالي في عام 1990م وكان يُتصَّور أن هذا الحدث يمثل نقلةً نوعية يمنياً، وعربياً، لكنه لم يستمر سوى لمدة أربع سنوات من عام 1990م حتى عام 1994م عندما تفككت دولة الوحدة اليمنية وضاعت تجربة الوحدة ومع عودة الانقسام اليمني تغيرت الخريطة السياسية المبنية، مجدداً على الهويات الدينية السياسية لتصبح اللعبة، أو الحياة السياسية هناك قائمة ليس على الانتماء الوطني أو القومي، ولكن الارتباط العائلي، أو العشائري، أو القبلي، خصوصاً أن هذا التطور السياسي التقليدي المحافظ كان صدامياً مع الانتماءات الوطنية والقومية العروبية، وفي ذلك السياق فإنه نتج عن انهيار دولة الوحدة اليمنية في 1994م ضعفٌ في موازين القوي مع الدول الأخرى العربية والشرق أوسطية.

ولكن الأخطر كان ما ترتب على أحداث وتطورات الربيع العربي الذي دفع بدولة اليمن إلى التفكك والانهيار، وهو ما أدى إلى خروج الرئيس اليمني الأسبق علي عبدالله صالح من صنعاء، هو وقواه المرتبطة به إلى إقليم عدن في عام 2014م.

وقد تم "تحالف" أو قبول لهذه العلاقة الجديدة من جانب طرفيها الرئيسيين علي عبدالله صالح الرئيس الأسبق لليمن أو جماعة الحوثيين الشيعية الزيدية، وكان ذلك قد تم في عام 2014م واستمر هذا الوضع الغريب الذي قام على تحالف بين هذين الطرفين "الحوثيين والصالحين".

وأخذ الصراع، منذ تلك اللحظة يدور بين هذه المجموعة وهي المجموعة التي ضمت في تجمع غريب وغير منطقي قوى الصراع الداخلي اليمني عبر أكثر من خمسين عاماً، ومن دون أن يكون نشأ ونضج فيما بينهم، أو في علاقاتهم مع بعضهم البعض أي تعاون أو توافق عبر فترة زمنية طويلة.

ولذلك فإن ما حدث في 4 ديسمبر 2017م من قيام الحوثيين بقتل الرئيس اليمني الأسبق الذي كان قد تحول في علاقته معهم من متصارع إلى متعاون وثيق، وهو ما ثبت فيما بعد أن ذلك كان بالأساس لأسباب سياسية.

ولذلك، فإن الحوثيين تجاهلوا كل ذلك وعادوا إلى القواعد المنظمة لمواقفهم وتياراتهم واغتالوا علي عبدالله صالح، فأصبح الحوثيون وحدهم، ومن دون أنصار صالح، بل وبالتأكيد ضدهم، هم المسيطرون على مواقع الحكم ليس فقط في "عدن"، عاصمة الجنوب ومنطقة سيطرة الحوثيين، بل ومع قيامهم بالسيطرة على منطقة الحكم في صنعاء، فإن خريطة جديدة للصراع يتم وضعها الآن، وهو ما يؤكد على ما سبق أن تمت الإشارة إليه في مواقع وصفحات أخرى من هذه الدراسة من أن الصراع في اليمن متطرف ومعقد ومركَّب ومتغير، وهو ما يجعله صراعاً صعباً في إدارته، بل والتعامل معه، وهو ما يجعل التعامل مع هذه المسألة صعباً، معقداً أحياناً، ورغم طول الفترة الزمنية لتطور توازن القوى في المكان، أو الأماكن التي توجد فيها الدولة، أو عناصر قوتها، فإنه لا توجد تطورات قوة جديدة وإيجابية لصالح دول المنطقة العربية، سواء في علاقاتها مع القوى الدولية أو الإقليمية المهمة.

ثالثاً: الأزمة اليمنية وأمن الخليج

مما لا شك فيه أن الأزمة اليمنية لها أبعاد سياسية وعسكرية واقتصادية وجغرافية وتاريخية تجعلها أزمة كبيرة وخطيرة في تأثيرها علي أطرافها المباشرين، وكذلك غير المباشرين، فالطرف المباشر صاحب المشكلة الأعظم في هذه الأزمة، أو الأزمات هي دولة، أو دولتي اليمن فاليمن الشمالي ليس مرادفاً، أو متطابقاً، مع اليمن الجنوبي، صحيح أن اليمنيْن لا يندمجان في كل الأوقات والظروف، وإنه أحياناً تكون هناك دولتان قائمتان، شمالية وجنوبية، وأحياناً تكون هناك دولة يمنية واحدة.

وتأسيساً على ما تمت الإشارة إليه في موضع سابق من تلك الدراسة بشأن نشأة وتكون دولة اليمن الجنوبي، فإن الجنوب قد ينفصل وسيكون خياراً صعباً للغاية.

وأقرب الأمثلة علي ذلك، وأحدثها، وهو الأمر الذي لم يكن متوقعاً حيث قام الحوثيون - الذين كانوا، بالأمس حلفاء "شكليين" مع الرئيس السابق لليمن - بقتل علي عبدالله صالح ثم السعي للسيطرة على شطري اليمن، وكأنهم لا يدركون أن في اليمن، شماله وجنوبه، ثمة وجود كبير ومؤثر لأكبر القوى السياسية الديموجرافية.

وفي هذا السياق يجب أن نتذكر أن البنية الاجتماعية داخل اليمن تشمل الحوثيين ولكن هناك إلى جانبهم الزيديين، وهذان فريقان يختلفان سياسياً وفكرياً عن بعضهما البعض، وهو ما يعكسه الصراع فيما بينهما والذي لا ينعكس فقط على الداخل اليمني بل على المنطقة العربية، ومن ثم فإن صورة العلاقة الاجتماعية – السياسية في اليمن تزداد قتامةً وتعقيداً، وإذا ما أضفنا إلى تلك الصورة الجماعات والقوى الأخرى في داخل اليمن، أو في المنطقة العربية، أو المنطقة الشرق أوسطية لأدركنا حقيقة وتعقد وحدة الصراع بين هذه القوى، إذا ما دخلت في تجربة شديدة الصعوبة.

وتجدر الإشارة هنا إلى حقيقة أن الرئيس السابق علي عبدالله صالح الذي كان قد دخل في تجربة غريبة في عام 2014م بعد فشل محاولته امتصاص لآثار ما سمي "بالربيع العربي" ليدخل في تحالف جديد مقره صنعاء مع الحوثيين، مع تجاهل انتمائه السابق كونه رئيس دولة اليمن لمدة 33 عاماً، فإذا به يتجاوز تلك التجربة ليدخل في تحالف جديد مع الحوثيين، وفي 4 ديسمبر 2017م قام حلفاء صالح الشكليون، أو المعادون له، بقتله ومحاولة دمج العناصر التي كانت موالية له معهم، ولذلك من المهم إدراك دلالة الرسالة التي دشنها وزير الدولة الإماراتي للشئون الخارجية الدكتور أنور قرقاش علي موقعه الإلكتروني "تويتر" [1] والتي قال فيها "معالجة التحالف الحصيفة لأزمة عدن تفادت فتنة سببها غياب الحكمة من كافة الأطراف، الأولوية لهزيمة الحوثي ومشروعه"، وطالب الأطراف اليمنية بالتشاور بشأن أزمة عدن، مشيراً إلى أن "الحوار اليمني الجدي مطلوب للتعامل مع قضايا حقيقية تراكمت سلبيا"، وتابع"نحن مطالبون بالدعوة إلى حسن تدبير الأمور وتقديم الأولويات دون تناسي المطالب، فنحن أيضا مطالبون بالمبادرة سياسيا على ضوء التصدعات الكبيرة في موقف التمرد الحوثي وشرعيته".

1 "قرقاش: التحالف أجهض فتنة عدن والأولوية لهزيمة الميليشيات"، صحيفة الأهرام، 3 فبراير 2018.

ومن الأمور التي تحدد التفاعل بين أطراف أزمةٍ ما وغيرهم من الفاعلين الدوليين من الدول وغيرها من الفاعلين دون الدول الوضع الجغرافي بالنسبة للدولة ضمن السياق الإقليمي.

ومن ناحية ثانية، فإن علاقة هذه المنطقة بمناطق أخرى، أو بفاعلين آخرين يعيشون فيها، تكون من بين العوامل التي تؤثر في صياغة السياسة والمواقف التي يأخذ بها هذا الطرف، أو ذاك، عند التعامل مع، أو إدارة أزمة أو مشكلة تقع في ذات سياق الحيز استراتيجي.

ولأن عناصر الأزمة، أو المشكلة تكون متعددة، وفيها إلى جانب العنصر الجيواسترتيجي، ما يتعلق بالوضع الاقتصادي والمالي والتجاري وقد تمر العلاقات في هذه المجالات بأزمات تأثيرها قوي أو خطير على بعض، أو كل، أطراف الأزمة.

وفي الحالة التي نقوم على دراستها تلعب الأزمات الاقتصادية أدواراً قوية في تحديد سياسات وعلاقات الدول الأطراف، أو غيرها من الفاعلين من غير الدول، إن الوضع الاقتصادي لليمن وضع خطير فاليمن هي أفقر الدول العربية وتبلغ نسبة الفقراء إلى إجمالي عدد السكان أعلى تلك النسب في المنطقة، وبالطبع فإن هذه عناصر مهمة في قياس عناصر قوة الدولة أو المجتمع.

ومن بين عناصر قوة الدولة أيضاً القوة العلمية – التكنولوجية وتجمع اليمن بين كل عناصر الضعف في قياس درجة توازنها مع البلاد التي تقع معها في قياس درجة قوتها أو ضعفها، واجتماعياً وثقافياً وأيديولوجياً تعتبر اليمن من أكثر، إن لم تكن أكثر البلاد العربية، انقساماً، ودون الدخول في تفاصيل كثيرة ، خطيرة ربما يكون هو الأكبر انقساماً، على المستوى العربي، أو على مستوى منطقة الجزيرة العربية واليمن تقع في الجنوب الغربي لتلك الجزيرة، ومنها ينطلق جزء كبير من حركة التجارة العالمية وكذلك جزء مهم، أيضاً من حركة القوة العسكرية، وبالذات البحرية والجوية، وهما من عناصر وآليات وأدوات القوة العسكرية، ولا يقتصر تأثير موازين القوة حتى في حالة دولة مثل اليمن، وذلك لأن اليمن تطل على البحر الأحمر وعلى مضيق باب المندب وعلى المحيط الهندي، ونضيف إلى ذلك أن حوالي 40% من مواطني اليمن ينتمون إلى المذهب الشيعي الزيدي، وهو مذهب شديد التأثير على المنتمين إليه.

ونحن نعلم أن إيران هي دولة شيعية متشددة، أو ربما تكون الأكثر تشدداً، وفي اليمن ومنذ 2014م خرج علي عبدالله صالح الرئيس اليمني الأسبق علي النظام الحاكم، أو أخرج هو منه. وذلك النظام كان سنياً، بالأساس، ولكن صالح عندما خرج على المسلمين السنة تحالف مع الحوثيين واستمر هناك منذ 2014م حتى خرج من هناك مقتولاً على يد حلفائه المزعومين من الحوثيين الذين أصبحوا مسيطرين على الكثير من مواقع السلطة والإدارة هنا وهناك داخل اليمن.

ونشأ تحالف شيعي حوثي يوجد، أو يسيطر، على الكثير من مواقع الدولة اليمنية فإذا استمر ذلك التحالف، أو قوي فسيكون هناك احتمال لا يجب إنكاره، أو تجاهله. وبالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن أن ينشأ كيان يمني

جديد يغلب عقيدة "الشيعة"، وهنا سوف ينشأ تحالف إقليمي شيعي يمتد من قيادته في إيران إلي دول شيعية أخرى تكون اليمن إحداها، وهو ما سوف يمثل تحدياً لأمن دول الخليج، ويمكن أن يتم بناء حلف إقليمي، يضم مع اليمن بلاداً أخرى، أو أجزاء إقليمية من داخل إيران، فضلاً على أجزاء من بلاد أخرى، مثل شمالي العراق وشمال شرق تركيا، وربما أجزاء من بلاد أخرى، ربما في وسط آسيا وحتى يكون ممكناً رسم صورة أكثر تفصيلاً ووضوحاً عن تلك الصورة ، يبقى الكلام عن هذا الموضوع مجازياً.

لمزيد من التفاصيل، انظر:

1. **Anthony H. Cordesman, "The War In Yeman: Hard Choices in a Hard War", Center for Strategic and International Studies, accessed January 21, 2018:**

   https://www.csis.org/analysis/war-yemen-hard-choices-hard-war

2. **"Crisis in Yemen: 4th Report of session 20152016-, House of Commons, accessed January 21, 2018:**

   https://publications.parliament.uk/pa/cm201516/cmselect/cmintdev/532532/.pdf

3. **Sergey Serebrov, "Yemen Crisis: Causes, Threats, and Resolution Scenario", Russian International Affaires Council, accessed January 21, 2018**:

   http://russiancouncil.ru/papers/Yemen-Policybrief14-en.pdf

4. **"The War Report 2017: The Armed Conflict in Yemen, A Complicated Mosaic" Geneva Academy, accessed January 21, 2018:**

   https://www.geneva-academy.ch/joomlatools-files/docman-files/The%20Armed%20Conflict%20in%20Yemen.pdf

5. **Zachary Laub, "Yemen in Crisis", Council Of Foreign Relations, accessed January 21, 2018:**

   https://www.cfr.org/backgrounder/yemen-crisis

الصراع الروسي-الأمريكي في سوريا وتأثيره على الأمن الإقليمي

الدكتورة نورهان الشيخ [1]

ملخّص:

تتناول هذه الورقة الصراع الروسي الأمريكي في سوريا من حيث تحديد مصالح الطرفين في تلك الأزمة وآليات الدفاع عن تلك المصالح، وأين تلتقي أو تتقاطع تلك المصالح؟، كما تتناول محددات ذلك الصراع والتي لا ترتبط فقط بالأزمة السورية وإنما بمسائل أكبر نطاقاً منها الأزمة الأوكرانية والصراع الروسي مع حلف الناتو الذي تعد الولايات المتحدة أهم أعضائه، وقد انتهت الورقة إلى عدة نتائج أهمها أن الصراع الروسي الأمريكي فى المنطقة وخارجها سيستمر فى المستقبل، وسيكون الشرق الأوسط محوراً رئيساً فى هذا الصدد. وسوف تحتل قضية الوجود العسكري الأمريكي فى سوريا حيزاً مهماً من الجدل والمواجهة بين البلدين، كما أن الأزمة السورية سوف تظل معركة فاصلة بين الطرفين الروسي والأمريكي ستحدد إلى حد بعيد مستقبل النظام الدولي ككل وهيكل القوى والتحالفات به.

مقدّمة:

تعد الأزمة السورية إحدى حلبات الصراع الروسي الأمريكي التى شهدت استقطاباً حاداً منذ بدئها مطلع عام 2011م، وعلى مدى سبع سنوات نتيجة التناقض الشديد فى مواقف الطرفين من الأزمة، ففى حين دعمت الولايات المتحدة المعارضة المسلحة ودعت لرحيل بشار الأسد، رفضت موسكو الدعوة إلى تنحي الأسد، ووجهت انتقادات حادة لدعم المعارضة المسلحة واعتبرته تدخلاً خارجياً غير مباشر لا يمكن قبوله ويؤدى إلى زعزعة الاستقرار فى سوريا والمنطقة بأسرها.

ورغم المرونة التى أبداها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية تجاه روسيا، بعد فترة من التأزم والتصعيد أعقبت إعلان الجانب الأمريكي تعليق مشاركته في المفاوضات بشأن سوريا حيث أعطى ترامب الأولوية لقتال داعش بدلاً من إزاحة الأسد، وحذر من أن استهداف بلاده النظام السوري أو دعمها المعارضة السورية المسلحة قد ينتهي بمواجهة مع روسيا، وإنه لا يبدو متحمساً لدعم المعارضة المسلحة، وانتقد سياسة سلفه أوباما في هذا الشأن، قائلا "حالياً نحن ندعم فصائل معارضة تقاتل فى سوريا، ولا فكرة لدينا عمن يكون هؤلاء الأشخاص" [2]. إلا إن الأمر لم يكن يسيراً على ترامب حتى لو كان راغباً حقاً فى التفاهم

---

1 أستاذ العلاقات الدولية بجامعة القاهرة.

2 Donald Trump, in Exclusive Interview, Tells WSJ, Nov. 11, 2016. (https://www.wsj.com/articles/donald-trump-willing-to-keep-parts-of-health-law-1478895339).

مع موسكو، وأدت الضغوطات الداخلية والخارجية القوية إلى تلجيم خطواته باتجاه روسيا، ليستمر التوتر السمة السائدة على العلاقات الأمريكية الروسية، رغم الدفء الذى بدا فى علاقة الرئيسين ترامب وبوتين على هامش قمة العشرين فى يوليو ثم قمة منتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادى "أبيك" بفيتنام فى نوفمبر2017م.

وقد جاءت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التى أصدرها ترامب في ديسمبر 2017م لتؤكد على أهمية توسيع النفوذ الأمريكي في العالم، معتبرة أن دور روسيا الدولي يمثل تهديداً للولايات المتحدة، مستخدمة مصطلح "الدول التحريفية" للإشارة إلى روسيا والصين اللتين تحاولان تغيير الوضع الراهن، أو "القوى المراجعة" التي تريد خلق عالم لا يتوافق بالضرورة مع المصالح والقيم الأمريكية[1]. واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي على هذا النحو جاءت كاشفة، وليست مؤسسة، لتوجهات السياسة الأمريكية عامة وتجاه روسيا خاصة. فقد أفصحت الوثيقة عن حجم المخاوف الأمريكية إزاء العودة الروسية، وأن التنافس بينهما فى الملفات المختلفة ومنها سوريا هى تناقضات هيكلية ممتدة بين الولايات المتحدة، باعتبارها القوة التى هيمنت منفردة على مقاليد النظام الدولي على مدى أكثر من عقدين، والقوى العائدة ممثلة فى روسيا، ومعها تلك الصاعدة ممثلة فى الصين، واللتين تحاولان معاً حلحلة النظام أحادي القطبية التى تتربع الولايات المتحدة على قمته، وفى ضوء ذلك تحتدم المنافسة والمواجهة الأمريكية الروسية باعتبارها تؤشر لمستقبل النظام الدولي والمكانة الأمريكية به.

ورغم أن روسيا تبدو ممسكة بزمام الأمور فى الملف السوري، فإن واشنطن مازالت حاضرة وبقوة، ومازالت التناقضات بين الجانبين تؤثر كثيراً على واقع ومستقبل الأزمة السورية، ولا شك أن تحليل مصالح الطرفين ودوافعهما، وأسلوب إدارتهما للصراع حول سوريا سيسهم كثيراً فى فهم هذا التأثير واستشراف مستقبله.

أولاً: محددات الصراع لكل من الطرفين:

حكم موقف كل من واشنطن وموسكو تجاه الأزمة السورية مجموعة من الاعتبارات الاستراتيجية والمصلحية.

1. فيما يتعلق بالولايات المتحدة:

جاء الموقف الأمريكى من الأزمة فى سوريا محصلة لمجموعة من العوامل:

أولها، إلتزام واشنطن بـــ "نشر الديمقراطية" كأحد المبادئ الأساسية الحاكمة لسياستها الخارجية، وباعتبار ذلك يخدم المصالح الأمريكية حيث يسهم فى خفض مستوى التهديدات للولايات المتحدة. وكانت إدارة كلينتون قد أعلنت إلتزامها بنشر الديمقراطية كمحدد للسياسة الأمريكية فى فترة ما بعد الحرب الباردة، وتفترض

1 American National Security Strategy 2017 (http://nssarchive.us/national-security-strategy-2017/).

واشنطن بأن الديمقراطية شيء جيد، وبأن نشر الديمقراطية سيكون أمراً مفيداً، فقد تم تأسيس الولايات المتحدة على مبدأ ضمان الحرية لكل مواطنيها، ووثائقها التأسيسية ومؤسساتها تشدد على أن الحرية قيمة جوهرية. ويرى صامويل هانتنجتون، أن "هوية الولايات المتحدة كدولة لا يمكن فصلها عن التزامها بالقيم الليبرالية والديمقراطية". وإنطلاقاً من مبادئها التأسيسية وهويتها، لدى الولايات المتحدة رهان كبير في مسألة تعزيز قيمة الحرية، وأن الترابط المتزايد للعلاقات الدولية يعني بأن لدى الولايات المتحدة رهاناً غير مباشر في مسألة رفاهية الشعوب في بلدان أخرى، لأن التطورات عبر البحار يمكن أن يكون لها عواقب لا يمكن التكهن بها بالنسبة للولايات المتحدة. وأن نشر الديمقراطية يمكن أن يسهم فى الحد من احتمالات الحرب، باعتبار أن الديمقراطيات لا تشن حرباً على ديمقراطيات أخرى، فإذا ما استمر عدد الديمقراطيات في المنظومة الدولية بالازدياد، فإن عدد الصراعات المحتملة التي قد تتصاعد إلى حرب سوف تتضاءل. ورغم أن الحروب بين الديمقراطيات والدول غير الديمقراطية ستتواصل في المدى القصير، فإن نظاماً دولياً مؤلفاً من ديمقراطيات سيكون، على المدى الطويل، عالماً مسالماً من وجهة النظر الأمريكية. ومن ثم فإن إضافة ديمقراطيات جديدة إلى عدد الديمقراطيات الموجود سيوسع، تدريجياً، نطاق "منطقة السلام الديمقراطية" [1].

ثانيها، الاعتبارات الاستراتيجية المتعلقة بأهمية تحجيم الدور الإيراني في المنطقة حيث ترى واشنطن أن التمدد الإيراني فى سوريا محور أساسي وداعم لهذ الدور، باعتبار سوريا حليفاً رئيسياً لإيران، وبوابة إيران إلى البحر المتوسط من خلال ما يسمى "الكوريدور الايراني" الذي يمر عبر العراق وسوريا لينقل الغاز والنفط الإيراني لأوروبا، ويعد اختراقاً استراتيجياً ونقلة نوعية فى التوازن الاستراتيجي بالمنطقة لصالح إيران. وكان من المقرر أن يمتد الممر من تلعفر إلى معبر "ربيعة" الحدودي بين سوريا والعراق والذي تسيطر عليه قوات البيشمركة ومنها إلى مدينة القامشلي والاتجاه بموازاة الحدود مع تركيا مروراً بمدينة كوباني "عين العرب"، وصولاً إلى مدينة عفرين الكردية ومن ثم الاتجاه جنوبا نحو مدينة إدلب ومنها الى حمص وسط سوريا. وقد قررت إيران تعديل مسار الممر بسبب التواجد المتزايد للقوات الأمريكية في شمالي سوريا، لتقع نقطة دخول الممر إلى الأراضي السورية على بعد 140 ميلاً جنوب المسار السابق مع الحفاظ على المسار الأصلي الذي يصل الحدود العراقية الإيرانية مروراً ببلدة جلولاء في محافظة ديالى متجها نحو الشمال الغربي إلى بلدة الشرقاط في محافظة صلاح الدين حتى الوصول إلى جنوب بلدة تلعفر غربي الموصل. وبعد ذلك ينحرف إلى الجنوب الغربي بموازاة الحدود مع سوريا ويدخل الأراضي السورية عبر المنطقة الحدودية الواقعة شمال شرق بلدة "الميادين" السورية، والتوجه منها إلى مدينة دير الزور وصولاً إلى مدينة تدمر الواقعة تحت سيطرة القوات الحكومية وسط سوريا، والانطلاق منها إلى العاصمة دمشق وبعدها إلى مدينة حمص وصولاً إلى الساحل السوري على البحر المتوسط [2].

1 Sean M. Lynn-Jones, Why the United States Should Spread Democracy, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, March 1998.

2 Martin Chulov, Iran Changes Course of Road to Mediterranean Coast to Avoid US Forces, The Guardian, 16 May 2017.
(https://www.theguardian.com/world/2017/may/16/iran-changes-course-of-road-to-mediterranean-coast-to-avoid-us-forces).

ثالثها، أولويات السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، ويتصدر هذه الأولويات الحفاظ على أمن وسلامة إسرائيل، وقد أشارت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2010م إلى ذلك على نحو مباشر[1]، ولا شك أن النظام السورى كان يشكل خصماً وتهديداً محتملاً للأمن الإسرائيلى، خاصة مع تحالف نظام بشار مع طهران وحزب الله، الذى تعتبره إسرائيل تهديداً مباشراً لأمنها. وفى ضوء ذلك كان من المهم كسر حلقة التحالف الاستراتيجي بين الأطراف الثلاثة واعتبار إزاحة نظام الأسد عن السلطة خطوة هامة لتعزيز أمن إسرائيل.

رابعها، توجهات السياسة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب، ففي سبتمبر 2014م، أعلن الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، عن استراتيجية شاملة مضادة للإرهاب للتصدي لـ "داعش" في العراق وسوريا[2]. وتتضمن هذه الاستراتيجية في السياق السوري محورين، الأول عسكري يتمثل فى تشكيل تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة لشن هجمات جوية على "داعش"، يكون الهدف منها إضعاف التنظيم وتدميره، وتخصيص مبلغ 500 مليون دولار من الكونجرس لتدريب المعارضة المعتدلة في سوريا، فضلاً عن النشاط الاستخباراتي والعمليات الخاصة المحدودة، وتسليح القوات البرية الحليفة، وتدريبها، وإسنادها، مثل الجيش العراقي، وقوات البيشمركة الكردية، وبعض قوى المعارضة المعتدلة السورية. وقد بدأت العمليات العسكرية للتحالف الدولي يوم الثلاثاء 23 سبتمبر 2014م ضد التنظيم، حين قامت قوات التحالف، بقيادة الولايات المتحدة وبدعم من بعض الدول العربية، بأول هجمات جوية في سوريا والعراق.

أما المحور الثاني فهو دبلوماسي سياسي، حيث "تبنت الولايات المتحدة عدداً من قرارات مجلس الأمن الدولي، ومنها القرار 2170 في أغسطس 2014م، والقرار 2178 في سبتمبر 2014م لجعل العقوبات الدولية أكثر رصانة، وإيقاف تدفق المقاتلين الأجانب والأموال لتنظيم "داعش"، وجبهة النصرة التي تنشط في سوريا، بوصفها فرعاً من تنظيم القاعدة. وعقدت الإدارة الأمريكية في فبراير 2015م قمة عالمية لمواجهة التطرف، ومناقشة سبل مواجهة الأيديولوجيات المتطرفة والقائمة على الكراهية التي تؤدي إلى نشر التطرف، وتعبئة المتطرفين، وإلى الممارسات العنيفة، وسعت الحكومة الأمريكية إلى الدخول في ائتلاف دولي وإقليمي يعكس مفهوم أوباما عن أولوية العمل الجماعي، وضرورة أن يتحمل الشركاء مسئولياتهم".

2. الدوافع والمحددات الروسية:

كان لموسكو حساباتها هي الأخرى، وحكم الموقف الروسى جملة من المحددات. **أولها،** خصوصية العلاقة بين موسكو ودمشق، فمنذ وصول حافظ الأسد للسلطة مطلع السبعينيات وعلى مدى ما يزيد عن أربعة عقود توطدت العلاقة بين موسكو ودمشق، وأصبحت الأخيرة هي ركيزة السياسة الروسية في منطقة الشرق

1 National Security Strategy 2010, (http://nssarchive.us/national-security-strategy-2010).

2 Statement by the President on ISIL, September 10, 2014. (https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2014/09/10/statement-president-isil-1).

الأوسط خاصة بعد تدهور العلاقات بين موسكو والقاهرة واتجاه الأخيرة للتحالف مع واشنطن من ناحية، وتطور العلاقات بين موسكو وطهران التي تعتبر الشريك الأساسى للنظام السوري من ناحية أخرى. فى ضوء ذلك ترى موسكو أن فقدان سوريا يعنى فقدان حليفها الحقيقي الوحيد في المنطقة، وهذا بدوره يعني أن روسيا ستخسر منطقة الشرق الأوسط برمتها، وأن النفوذ الأمريكي في المنطقة سينتشر بلا حسيب أو رقيب من وجهة النظر الروسية. كما إن سوريا هي امتداد جغرافي للحدود الجنوبية الروسية، ومن ثم فإن سقوط النظام السوري يعني أن جبهة المواجهة مع الغرب سوف تقترب من الحدود الروسية في منطقة القوقاز، وجمهوريات آسيا الوسطى التي تعتبر مجالاً حيوياً طبيعياً لروسيا، ويمّكن الولايات المتحدة من إحكام الطوق حول روسيا، ومواصلة خططها الرامية لنشر الفوضى في محيطها.

ثانيها، الاعتبارات الاستراتيجية، فقد كان ضم شبه جزيرة القرم لروسيا عام 2014 نقطة تحول مفصلية في الاستراتيجية الروسية ليس فقط على الصعيد الدولي والأوروبي وإنما تجاه الشرق الأوسط أيضاً. فمن المعروف أن البحر المتوسط هو المنفذ الرئيسى للبحر الأسود حيث أهم الأساطيل الروسية فى القرم، وبدون تواجد مستقر وآمن لروسيا فى المتوسط فإن إنجاز استعادة القرم يفقد الكثير من أهميته الاستراتيجية. فى هذا السياق قامت روسيا بإعادة رسم استراتيجيتها فى المنطقة مدفوعة في ذلك بمجموعة من العوامل الاستراتيجية يأتى فى مقدمتها أهمية تعزيز التواجد الروسى فى البحر المتوسط كممر وحيد للبحر الأسود، وهو ما تضمنته العقيدة العسكرية البحرية الجديدة التى صدق عليها الرئيس بوتين فى 26 يوليو 2015م[1]، حيث نصت الوثيقة على ضمان وجود عسكري بحري "دائم" لروسيا فى البحر المتوسط، وتعزيز المواقع الاستراتيجية لروسيا فى البحر الأسود، رداً على تحركات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسى فى البحر الأسود على خلفية الأزمة الأوكرانية.

وقد عززت موسكو من تواجدها وقواتها فى المنطقة، وإلى جانب قاعدة حميميم الجوية، تم فى 18 يناير 2017م توقيع اتفاقية بين موسكو ودمشق تقضي بتحويل طرطوس من محطة لتموين السفن الروسية إلى قاعدة عسكرية بحرية متكاملة يمكنها استقبال 11 سفينة حربية، بما في ذلك سفن نووية، وذلك لمدة حوالي 49 سنة قادمة قابلة للتمديد تلقائيا. ويسمح الاتفاق لروسيا بنشر نقاط تمركز متنقلة خارج الأراضي التابعة للقاعدة البحرية، بهدف حراسة ميناء طرطوس، ونشر منظومات صاروخية جديدة حولها، إضافة إلى نشر منظومات صاروخية في البحر من طراز "بال" أو "باستيون"، علماً بأن موسكو نشرت في وقت سابق صواريخ "أس 300" في محيط قاعدة طرطوس، و"إس 400" فى محيط قاعدة حميميم الجوية[2].

ثالثها، الاعتبارات الأمنية والتي ولا تقل أهمية عن تلك الاستراتيجية حيث تضع روسيا استئصال الإرهاب من جذوره والقضاء عليه فى المناطق الحاضنة له فى منطقة الشرق الأوسط، التى تمثل حزام روسيا الجنوبي الغربي، ومنها يأتى الدعم للارهاب فى الداخل الروسي، على قمة أولوياتها. ومن المعروف أن تنظيم "إمارة القوقاز

1 Морская доктрина Российской Федерации, (http://kremlin.ru/events/president/news/50060).

2 TASS, January 20, 2017 (http://tass.com/defense/926348).

الإسلامية"، المسئول عن العديد من الهجمات الإرهابية فى روسيا، أعلن مبايعته لتنظيم "داعش" في 21 يونيو 2015م، وأعلن تنظيم داعش روسيا عدواً له. وينشط التنظيم عبر مواقع التواصل الاجتماعى بشكل واسع النطاق لتجنيد مزيد من العناصر فى روسيا وجوارها ليس فقط للقتال فى سوريا وإنما للقيام بعمليات إرهابية فى العمق الروسي. وتواجه الأجهزة الأمنية الروسية صعوبة فى اكتشافهم عند عودتهم، نظراً لانقسامهم إلى مجموعات، وانتشارهم في أرجاء مختلفة من روسيا.

وفى ديسمبر 2017م أعلن مدير هيئة الأمن الفيدرالية الروسية ألكسندر بورتنيكوف، أنه تم خلال عام 2017م إحباط 61 مخططاً إرهابياً، بما في ذلك 18 هجوماً إرهابياً، وتمكنت أجهزة الأمن الروسية من تفكيك 56 خلية إرهابية سرية، واعتقال أكثر من 1000 مسلح، كما تم منع أكثر من 17,5 ألف مواطن أجنبي مشتبه بضلوعهم في أنشطة إرهابية من دخول الأراضي الروسية. وحذر من خطر عودة مسلحي "داعش" إلى الأراضي الروسية لتأسيس بؤر للنشاط الإرهابي[1]. وقد أشار الرئيس بوتين صراحة إلى الخطر الذي يشكله الإرهابيون العائدون إلى روسيا بعد مشاركتهم في القتال إلى جانب التنظيمات المتطرفة في سوريا. وأن مهمة العسكريين الروس فى سوريا ليس مساعدة الشعب السوري فحسب، وإنما حماية المصالح الروسية والمواطنين الروس من خلال عدم السماح بعودة الإرهاب إلى روسيا، قائلاً: "لن ننتظر وصولهم إلينا أو إليكم" [2].

رابعها، العوامل المتعلقة بالتنافس والصراع مع الولايات المتحدة حيث ترى موسكو أن الولايات المتحدة تسعى إلى إحكام قبضتها على المنطقة ووضع حد للشراكة العربية المتنامية مع القوى العائدة والصاعدة وفى مقدمتها روسيا والصين، وذلك من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافياً وسياسياً، وإضعاف القوى الإقليمية الهامة العربية وغير العربية الكبرى وخلق كيانات ضعيفة يسهل توجيهها ولا تمثل خطراً على مصالحها فى المنطقة. وأن ما تشهده الدول العربية هو صورة أخرى للثورات الملونة التى حاولت الولايات المتحدة من خلالها إحداث تغييرات عميقة فى دول الكومنولث التى تمثل المجال الحيوى لروسيا. وتعتبر سوريا بموقعها الجغرافي المتميز وتحالفاتها الإقليمية مع إيران وحزب الله منطلقاً مثالياً لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، ذلك أن سقوط النظام السوري، يفتح الباب أمام تصفية الحسابات بين الولايات المتحدة وإيران وكسر شوكة طهران.

يدعم ذلك أزمة الثقة بين روسيا والولايات المتحدة، فموسكو ترى أن واشنطن مازالت عازمة على تأجيج الصراع المسلح فى سوريا وتشكك فى النوايا الأمريكية بشأن التسوية السلمية فى سوريا، خاصة وأن الخبرة الروسية السابقة فى تعاملها مع الولايات المتحدة والغرب أوضحت أن التفاهمات تطيح عادة بمصالحها، ولا تحترم واشنطن وعودها وتعهداتها. وتعتقد موسكو أن واشنطن وحلفاءها تجاوزوا نص القرار بشأن ليبيا وطبقوه وفق أهوائهم، وقد أثر ذلك على الموقف الروسى من سوريا، وأدى إلى حذر موسكو ورفض تكرار

1 TASS, December 12, 2017 (http://tass.com/world/980428).

2 روسيا اليوم، 2017/6/2 (-بوتين-روسيا-لا-تدافع-الأسد https://arabic.rt.com/russia/881602).

سيناريو التدخل الأمريكى تحت أى مظلة فى الحالة السورية. كما إن انتهاك الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسى لاتفاق عام 1997م بين الجانبين والذي يلزم الحلف بعدم نشر قواته على أراضي شرق أوروبا بشكل دائم وتعزيز الوجود العسكرى الأمريكى فى شرق أوربا ومحاولة ضم أوكرانيا وجورجيا إلى الحلف أدى إلى تعميق الشكوك الروسية تجاه واشنطن وتصاعد التوتر فى العلاقة بين البلدين ووصولها حد التأزم منذ أواخر عام 2013م على خلفية الأزمة الأوكرانية.

إن روسيا أيقنت من الدرس الليبي، وقبله العراق وشرق أوروبا، أن عائد التفاهم مع الولايات المتحدة وإبرام صفقات خاصة بالمواقف الروسية داخل الأمم المتحدة، أو خارجها لا يتناسب أبداً مع حجم الخسائر التي تلحق بها من جراء التدخل الأمريكي السافر فى هذه الملفات، ويتضمن ذلك الخسائر الاستراتيجية المتعلقة بمكانة روسيا ودورها فى المنطقة والنيل من صورتها ومصداقيتها كحليف أو شريك يعول عليه، والخسائر الاقتصادية المباشرة نتيجة إلغاء العقود المبرمة. وفى ضوء ذلك، وإلى جانب خصوصية العلاقات الروسية السورية، ومصالح روسيا الحيوية فى سوريا، وغياب البديل المطمئن لموسكو، وفقدانها الثقة في أي تعهدات غربية وأمريكية، جاء الموقف الروسي من الأزمة السورية.

ثانياً: روسيا والولايات المتحدة وإدارة الصراع حول سوريا:

على مدى السنوات السبع الماضية تعددت أدوات إدارة الصراع والمواجهة الروسية الأمريكية حول سوريا وشملت مدىً واسعاً من الأدوات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية.

1- المواجهة الدبلوماسية داخل الأمم المتحدة:

قامت روسيا بالاعتراض على قرار الجمعية العامة بشأن سوريا الصادر فى 3 أغسطس 2012م، وتضمن إدانة استخدام العنف من قبل الحكومة السورية، والتأكيد على ضرورة تسريع عملية الانتقال السياسي للسلطة. كما صوتت ضد قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن سوريا.

وقد تركزت المواجهة بين روسيا والولايات المتحدة داخل مجلس الأمن الذي يعتبر ساحة أساسية للنزال بين الطرفين حول الشأن السوري، وذلك منذ استخدام روسيا حق النقض "الفيتو" لأول مرة فى مجلس الأمن ضد قرار يدين السلطات السورية فى 5 أكتوبر 2011م، وحتى الفيتو العاشر لها، فى 17 نوفمبر 2017م، ضد مشروع القرار الأمريكي في مجلس الأمن الذى يقضي بتمديد مهمة لجنة التحقيق الدولية في استخدام الأسلحة الكيمياوية في سوريا. وحصل مشروع القرار الأمريكي الأخير على دعم إحدى عشرة دولة عضواً في مجلس الأمن، فيما صوتت روسيا وبوليفيا ضده، واتهمت المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة، نيكي هيلي، روسيا بعرقلة جهود المجتمع الدولي لمحاسبة الجهات المسؤولة عن استخدام الأسلحة الكيمياوية، قائلة إن

بلادها لن تستسلم أمام "الفيتو" الروسي. وقبل دقائق من بدء هذا التصويت سحبت روسيا مشروع قرار تقدمت به حول تفويض بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيمياوية بشأن التحقيق في المواد الكيمياوية في سوريا "آلية التحقيق المشتركة" لأنه لم يحصل على عدد كاف من الأصوات. وأعلن مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، أن موسكو سحبت مشروع قرارها حول هذا الموضوع بسبب عدم موافقة مجلس الأمن على إجراء التصويت حوله بعد مشروع القرار الأمريكي. وبهذا انتهى تفويض اللجنة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكان التحقيق قد خلص إلى أن الحكومة السورية قد استخدمت غاز السارين المحظور في هجوم 4 أبريل 2017م[1].

2- الخيار العسكري للطرفين دون مواجهة مباشرة بينهما:

كان الخيار العسكري حاضراً منذ بدء الأزمة ضمن الخيارات الأمريكية، ففي 2012م أعلن أوباما أن استعمال الأسد للأسلحة الكيماوية سيدفع أمريكا لتوجيه ضربة عسكرية ضده، وفي العام التالي استعمل الأسد أسلحته الكيمياوية ولما أعلن أوباما استعداده للضربة العسكرية نصحه مستشاروه بأن الضربة يمكن تأجليها كما أنه قرر إحالة المسألة للكونجرس للتصويت عليها، حيث أن الضربات العسكرية وإعلان الحرب سلطة يتقاسمها الرئيس والكونجرس، ولم يوافق على الضربة، فتراجع اوباما منتصف عام 2013م عن تنفيذ قراره بقصف البنى التحتية للنظام السوري، خاصة بعد أن طرحت روسيا مبادرة تدمير الأسلحة الكيماوية السورية مقابل وقف الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا وعقد مؤتمر جينيف 2، في واحدة من حلقات المواجهة والشد والجذب بين الطرفين حول سوريا.

إلا إن واشنطن تدخلت عسكرياً فى سوريا تحت مظلة مكافحة الإرهاب، وفي 23 سبتمبر 2014م هاجمت الولايات المتحدة وحلفاؤها للمرة الأولى مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" في سوريا، ونفذت عملية التحالف بواسطة طائرات مقاتلة وطائرات بدون طيار وصواريخ من طراز توماهوك أطلقت من سفن أمريكية في المياه الدولية في البحر الأحمر والخليج، وفقا لما أعلنته وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون"، وشاركت فى الضربات خمس دول هي الأردن والبحرين وقطر والسعودية والإمارات.

كذلك قامت واشنطن بضربة صاروخية، في أبريل 2017م، على قاعدة الشعيرات الجوية السورية بسبب اتهام دمشق بهجوم خان شيخون الكيميائي. وقد أدانت روسيا الضربات الأمريكية على قاعدة الشعيرات، وقامت بتعليق مذكرة التفاهم الروسية الأمريكية الموقعة عام 2015م لضمان سلامة التحليق في سماء سوريا والتنسيق بين الجانبين للحيلولة دون وقوع حوادث غير مرغوب فيها، واستخدمت الفيتو ضد مشروع قرار اقترحته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بشأن حادث الهجوم الكيماوي ودعت الأمم المتحدة إلى إجراء تحقيق دولي مستقل فى هذا الخصوص.

---

1 موقع bbc، 2017/11/17، (http://www.bbc.com/arabic/middleeast-42021193).

على صعيد أخر، قامت الولايات المتحدة بدعم قوات سوريا الديمقراطية، التي تضم وحدات حماية الشعب الكردية ومقاتلين سوريين من العرب السنة، ونشر قوات أمريكية، قوامها نحو 500 جندي من العمليات الخاصة، في سوريا لتقديم المشورة لها ولغيرها من القوات التي تقاتل تنظيم داعش. وأعلن البنتاجون في مارس الماضى نشر نحو 400 جندي إضافي في سوريا قرب مدينة منبج رافعين العلم الأمريكي على آلياتهم تفاديا لوقوع معارك بين مختلف القوات الموجودة في المنطقة، وتضم القوات الإضافية وحدة مدفعية من مشاة البحرية ومجموعة من جنود الجيش الأمريكي[1].

وكان الخيار العسكرى حاضراً أيضاً فى الأجندة الروسية حيث بدأت موسكو ضرباتها الجوية فى سوريا فى 30 سبتمبر 2015م. وقد أعلنت وزارة الدفاع الروسية فى 6 ديسمبر الماضى التحرير الكامل لأراضي سوريا من مسلحي "داعش"، وهو حصاد جهد ضخم من التخطيط والعمل الميداني والضربات الجوية الدقيقة قامت به موسكو على مدى أكثر من عامين[2]. فخلال تلك الفترة، قام الطيران الروسي بأكثر من 92 ألف ضربة جوية في سوريا، تمكن خلالها من القضاء على ما يقرب من 54 ألف إرهابي، وتدمير حوالي 100 ألف هدف وموقع للإرهابيين تشمل مركز قيادة ومعسكرات تدريب وغيرها. إلى جانب القضاء على عدد كبير من قيادات التنظيم، من بينها مئات الشيشانيين أمثال أبو عمر الشيشاني، وعلاء الدين الشيشاني، وصلاح الدين الشيشاني، وغيرهم من قيادات داعش الذين كانت تمثل عودتهم لروسيا تهديداً مباشراً لأمنها القومي، إلى جانب آلاف أخرين من مختلف أنحاء العالم[3].

فى هذا السياق، أعلن الرئيس بوتين خلال زيارته لقاعدة حميميم يوم 11 ديسمبر 2017م، والتي كانت الأولى من نوعها، "عودة جزء كبير من القوة العسكرية الروسية الموجودة في سوريا إلى روسيا" [4]، فى إشارة إلى انتهاء زخم العمليات العسكرية من ناحية، ولإعطاء رسالة إيجابية للمجتمعين فى جنيف 8 فى محاولة لدفع عملية التسوية، وأن الجهد العسكري الضخم يتممه التسوية السلمية فى سوريا، وبدون تسوية لا يمكن ضمان الحفاظ على الإنجازات التي تحققت عسكرياً فى مواجهة داعش وغيرها من التنظيمات الإرهابية. وكانت هذه هى ثاني عملية خفض للقوات الروسية حيث سبق وأن سحبت روسيا جزءاً من قواتها فى 15 مارس 2016م.

---

1 موقع bbc، 2017/3/6، (http://www.bbc.com/arabic/middleeast-39187538).

2 TASS, December 06, 2017, (http://tass.com/defense/979455).

3 TASS, December 11, 2017, (http://tass.com/defense/980238).

4 http://en.kremlin.ru/events/president/news/56351.

3- الدفع بعملية التسوية فى سوريا:

يعد الدور الروسي هو الأبرز فى هذا الاطار، وتبدو موسكو أنها التى تقود عملية التسوية فى سوريا على مختلف المسارات، فى حين تبدو واشنطن، رغم حضورها ومشاركتها، أقل تأثيراً فى هذا الصدد خاصة بعد بدء الضربات الجوية الروسية فى سوريا وتغييرها لتوازنات القوى على الأرض، والتوافقات التي تمت مع أنقرة وما مثلته من تغيير جوهري فى معادلة القوى الخاصة بالقضية السورية.

وتنطلق روسيا من أن السبيل الوحيد لتسوية الأزمة السورية والحفاظ على وحدة الأراضى السورية، وتجاوز الخلافات بين الأطراف المختلفة المتصارعة هو طاولة المفاوضات، وحاولت منذ بدء الأزمة لعب دور الوسيط بين النظام والمعارضة، وكان للدبلوماسية الروسية الدور الرئيسى فى التوصل لخطة كوفى أنان للتسوية فى سوريا، وهى صاحبة مبادرة عقد مؤتمر جنيف الدولي للتسوية فى سوريا تحت رعاية الامم المتحدة، وأكدت على ضرورة إشراك الفاعلين الإقليميين ذوى التأثير وفى مقدمتهم إيران والسعودية.

وقد كان لإطلاق مسار "أستانا" فى يناير 2017م، الذى تعتبره موسكو ممهداً ومساعداً لمسار جنيف السياسي، دور حيوي فى استعادة الاستقرار فى سوريا وتثبيت النجاحات التى تمت ضد الإرهاب، كما كانت المرة الأولى التي تشارك فيها المعارضة المسلحة فى مفاوضات مباشرة مع النظام السوري، ومثل ذلك فى حد ذاته خطوة مهمة باتجاه التسوية. وعلى مدى ثماني جولات من المفاوضات الصعبة في أستانا حتى ديسمبر 2017م، استطاعت روسيا بالتعاون مع الدول الضامنة الأخرى، إيران وتركيا، أن تنقل سوريا من حالة الحرب إلى الاستقرار من خلال مناطق خفض التصعيد، وجهود مركز المصالحة الروسى فى حميميم، الذي يبذل دوراً حيوياً في دعم المصالحة فى سوريا ونزع سلاح الأفراد والميليشات السورية وإعادة دمجها في المجتمع كمواطنين.

وتم توقيع الاتفاقية الخاصة بمناطق خفض التصعيد فى ختام اجتماعات أستانا 4 التى عُقدت فى كازاخستان يومي 3 و4 مايو 2017م، ودخلت حيز التنفيذ اعتباراً من يوم 6 مايو، بين كل من روسيا وإيران وتركيا، باعتبارها دولاً ضامنة للاتفاق، والتي تنص على وقف إطلاق النار بين كافة الأطراف المتصارعة، وكذلك حظر الضربات الجوية. وتتضمن 4 مناطق. الأولى، وهي أكبر منطقة وتقع في شمال سوريا، وتشمل ريف إدلب والمناطق المحاذية، وشمال شرقي ريف اللاذقية، وغربي ريف حلب وشمال ريف حماة. وتمتد المنطقة الثانية شمالي ريف حمص، وتشمل مدينتي الرستن وتلبيسة والمناطق المحاذية. أما المنطقة الثالثة فتشمل الغوطة الشرقية، وتمتد المنطقة الرابعة جنوب سوريا في المناطق المحاذية للحدود الأردنية في ريفي درعا والقنيطرة. كما تم فى أستانا 8 فى ديسمبر 2017م اعتماد وثيقتين مهمتين في إطار عملية بناء الثقة بين الحكومة السورية من ناحية والمعارضة من ناحية أخرى، تتعلق الأولى بإنشاء فريق عمل حول تبادل الأسرى ونقل الجثث والقتلى والمفقودين، يضم كلاً من المعارضة والمنظمات الدولية والحكومة السورية، وتتصل الثانية بإزالة الألغام خصوصًا في المناطق التراثية.

وقامت موسكو بالتنسيق مع الرياض لتوحيد المعارضة السورية وتم ذلك بالفعل خلال مؤتمر الرياض 2 في نوفمبر 2017م، وتوجهت المعارضة لجنيف (8)، للمرة الأولى، بوفد موحّد يضم 50 عضواً يمثل كل فصائل المعارضة[1]. ويعتبر هذا فى حد ذاته، إنجازاً لم يكن متصوراً فى ضوء التناقضات الحادة التى كانت تموج بها المعارضة. ولا شك أن توحيد منصات المعارضة الثلاث، موسكو، الرياض، القاهرة، في وفد واحد خطوة مهمة وضرورية نحو التسوية السلمية ودعم الاستقرار الكامل فى سوريا.

وعقب فشل الجولة الثامنة من مفاوضات جنيف، وعدم التوصل إلى أية نتائج إيجابية فى ضوء إصرار المعارضة على طرح مسألة رحيل الأسد كشرط أولي للتوافق على إمكانات التسوية، ورفض الوفد الحكومي السوري الجلوس للتفاوض المباشر مع قوى المعارضة، عاد الحديث عن مسار سوتشي كبديل مقبول بالنسبة للأطراف الثلاثة الراعية، روسيا وإيران وتركيا، وكذلك الحكومة السورية بالإضافة إلى بعض عناصر المعارضة، ويعقد مؤتمر سوتشى للحوار الوطني السوري يوم 30 يناير2018م، ويشارك فيه 1500 من القوى السورية المختلفة، وعليه تتعلق الآمال فى بلورة تفاهمات بين المعارضة والنظام تدفع إلى تقدم حقيقى فى عملية التسوية السورية. وقد أكدت موسكو أن سوتشي ليست موازية لجنيف أو منافس لها بل إنها تمهد الطريق للتسوية السلمية برعاية الأمم المتحدة في جنيف، وتمت دعوة دي ميستورا للمشاركة فى سوتشي وكافة الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بما فيها الولايات المتحدة التي ستشارك بصفة مراقب.

ثالثاً: تأثير الصراع على مستقبل حل الأزمة السورية والأمن الإقليمي:

رغم ما بدا من توافق روسي أمريكي عكسه لقاء ترامب بوتين على هامش قمة العشرين فى هامبورج الألمانية فى يوليو 2017م، واتفاقهما خلاله على إعلان لوقف إطلاق النار جنوب غرب سوريا بعد تحديد منطقة خفض التصعيد هناك وإقامة منطقة آمنة بإشراف أمريكي وروسي وبالتعاون مع الأردن وإسرائيل[2]. أعقب ذلك إعلان بوتين ترامب على هامش قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي "إبيك" فى فيتنام، والذى جاء متسقاً مع قرار مجلس الأمن 2254 لعام 2015م، وتضمن مجموعة من المبادئ والمحددات التى ستحكم عملية التسوية السلمية، أهمها علمانية الدولة السورية وسلامة ووحدة أراضيها، فلا تقسيم ولا فيدرالية، وتجنب تكرار التجربة العراقية. والتأكيد على أنه لا مكان للجماعات الإرهابية فى مستقبل سوريا، وسيستمر ملاحقتها وتصفيتها للنهاية، أما المسلحين السوريين فأمامهم فرصة لإعادة الاندماج فى المجتمع وتسليم أسلحتهم من خلال مركز المصالحة الوطنية فى حميميم[3]. فإن الولايات المتحدة تتخذ مجموعة

1 موقع bbc، 2017/11/24، (http://www.bbc.com/arabic/middleeast-42105202).

2 Business Insider uk, 8/7/2017, (http://uk.businessinsider.com/g20-summit-trump-and-putin-agree-syria-ceasefire-2017-7).

3 Independent, 11/11/2017, (http://www.independent.co.uk/news/world/americas/us-politics/apec-summit-donald-trump-vladimir-putin-joint-statement-syria-crisis-vietnam-a8049381.html).

من الإجراءات التي يمكن أن تؤثر على جهود التسوية السلمية؛ فمن ناحية، تدعم وحدات حماية الشعب الكردي فنياً وعسكرياً وقوات سوريا الديمقراطية "قسد"، بتحديث أسلحتها وذخائرها بما قد يجعلها تصر على الحصول على حكم ذاتي كمقدمة لإقامة نظام فيدرالي لم يتحمس له أحد، ومن ناحية أخرى، قررت إدارة ترامب زيادة عدد قواتها العسكرية المتمركزة في سوريا على الرغم من انتهاء دور التحالف الدولي الذي أنشأته وقادته لمواجهة داعش، ومن ناحية ثالثة، تتجه واشنطن لإقامة قواعد عسكرية على الأراضي السورية خصوصاً في المناطق الشمالية المتاخمة للتواجد الكردي والمناطق الجنوبية المجاورة للأردن وإسرائيل، دون موافقة من الحكومة السورية. وكأن ذلك كله تمهيداً لتقسيم سوريا باقتطاع الجزءين الشمالي والجنوبي منها، وتقليص حجم مكتسبات روسيا فى سوريا التى ستنكمش جغرافياً واستراتيجياً.

ولا شك أن مثل هذه الإجراءات من شأنها التأثير سلباً على جهود التسوية السلمية سواء في مسار سوتشي الذي بادرت به روسيا، أو جنيف الذي تتحمس له الولايات المتحدة، كما يمكن أن تؤدي إلى تصعيد عسكري جديد بين الجيش السوري من ناحية والعناصر الانفصالية والإرهابية من ناحية أخرى، وكذلك بين تركيا والقوات الكردية. وقد مثلت الخطوة الأمريكية فى 14 يناير 2018م بإعلان تشكيل قوة أمنية جديدة قوامها 30 ألف جندي لنشرها على الحدود السورية مع تركيا الذريعة التي أعلنت على إثرها أنقرة عملية "غصن الزيتون" العسكرية بدعوى القضاء على الإرهاب فى عفرين والحدود التركية السورية.

إن السلام على الأراضي السورية، والذي كاد يلوح في الأفق عبر مسار سوتشي، واستقرار سوريا، سيعتمد بشكل كبير على موقف واشنطن وتحركاتها المقبلة فى سوريا، وستبقى سوريا منقسمة طالما حافظت الولايات المتحدة على وجود عسكري في البلاد. كما ستؤثر استراتيجية الولايات المتحدة الرامية إلى إعادة رسم خريطة سوريا بناءً على الاعتبارات العرقية والمذهبية، على الدول العربية التي لم تتعرض للحروب الأهلية وعلى أمن واستقرار المنطقة ككل، فتقسيم سوريا على أسس طائفية أو عرقية أو مذهبية سيفتح الباب لصراعات وإنقسامات أوسع مدى وأكثر خطورة فى العديد من الدول العربية.

رابعاً: مستقبل الصراع الروسي الأمريكي:

يظل السؤال حول المستقبل، وما إذا كان تنامى الحضور الروسى فى سوريا والمنطقة سيكون على حساب النفوذ الأمريكي التقليدي بها إم لا. إن موسكو تؤكد دوماً على إن انتعاش دورها وحراكها العسكري والاقتصادي والدبلوماسي يأتي فى إطار رؤية برجماتية تهدف إلى تحقيق مصالحها من منظور تشاركي وتعاوني يقوم على الشراكة المتبادلة مع دول المنطقة، وعلى التفاهم والتعاون واحترام مصالح القوى الكبرى الأخرى الفاعلة بها، وإنها أقلعت نهائياً وإلى غير رجعة عن منطق الحرب الباردة، ولا تسعى إلى التنافس مع الولايات المتحدة ومزاحمة واشنطن أو غيرها فى المنطقة، لإيمانها بأن أى مواجهة مباشرة أو غير مباشرة ستزيد من استنزاف القدرات الروسية وترفع من تكلفة حركتها دون جدوى. فموسكو تسعى لتحقيق أكبر قدر من المكاسب

الاستراتيجية والاقتصادية بأقل تكلفة ممكنة، الأمر الذي يقتضي التنسيق مع الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بقضايا المنطقة والتي لها أيضاً مصالحها التى تعمل جاهدة على تحقيقها، وأبرزها الولايات المتحدة. ولكن واقعياً فإن العودة الروسية للمنطقة كانت خصماً من الهيمنة الأمريكية المطلقة عليها لسنوات، وطرحت بديلاً مرضياً بالنسبة لدول المنطقة مما حد نسبياً من القبضة الأمريكية، والولايات المتحدة تدرك هذا وتعتبر روسيا منافساً هاماً وتهديداً لها.

ورغم التحديات التى تواجه الحركة الروسية فى سوريا والمنطقة والتى بلغت مداها بالهجوم الإرهابى على قاعدتي حميميم وطرطوس فى يناير الماضى بثلاث عشرة طائرة بدون طيار موجهة عن بعد، ثم إسقاط المقاتلة الروسية سو -25 قرب بلدة سراقب بريف إدلب، يوم 3 فبراير، ومقتل قائدها فى اشتباك مع العناصر الإرهابية حيث أعلنت جبهة النصرة، فرع تنظيم القاعدة في سوريا، مسؤوليتها عن الحادث، وهي المرة الأولى التي تُسقط فيها طائرة مقاتلة روسية من الأرض في سوريا. وأشار نائب رئيس مجلس الاتحاد للدفاع والأمن الروسى، فرانتس كلينتسيفيتش، إلى أن منظومات الدفاع الجوي المحمولة، التي تتوفر للمسلحين في سوريا، تم تسليمها من قبل واشنطن من خلال بلدان ثالثة، يرجح أن تكون أوكرانيا، فى حين نفت الولايات المتحدة ذلك، وأكد متحدث باسم البنتاجون إن الولايات المتحدة لم تنقل أسلحة من نوع "ارض-جو" إلى "القوات الحليفة" السورية، وأن واشنطن لن تقوم في المستقبل بنقل هذه الأسلحة إلى المسلحين. فإن روسيا تبدو أكثر إصراراً على مواصلة عملياتها واستراتيجيتها فى سوريا والمنطقة الأمر الذى سيزيد العلاقة مع واشنطن تعقيداً، خاصة فى ضوء تطورات الموقف الأمريكى.

وفي مؤتمر صحفي يوم 19 يناير 2018م أعلن خلاله عن الاستراتيجية الدفاعية الجديدة للولايات المتحدة، أعتبر وزير الدفاع الأمريكي، جيمس ماتيس، أن "المنافسة بين الدول العظمى، وليس الإرهاب، هي التي تتصدر الآن الاهتمام فيما يخص الأمن القومي الأمريكي". وأضاف: "نحن نواجه تهديدات متزايدة من قبل مختلف الدول الضالة مثل الصين وروسيا، التي تسعى لبناء عالم يتوافق مع نماذجها الاستبدادية، وتسعى لفرض الفيتو على القرارات الاقتصادية والدبلوماسية والأمنية لدول أخرى"، فى هجوم مباشر على روسيا، وتأكيد على سعي واشنطن لمواصلة المواجهة معها حيث أشار إلى أن "المنافسة الاستراتيجية الطويلة الأمد مع الصين وروسيا تعتبر الأولويات الرئيسية لوزارة الدفاع، وتتطلب مزيدا من التمويل، نظرا لدرجة المخاطر التي تمثلها اليوم على أمن الولايات المتحدة وازدهارها"، وسعي روسيا إلى "ردع حلف الناتو، وتغيير البنية السياسية والاقتصادية في أوروبا والشرق الأوسط لصالحها"، وأعرب البنتاجون عن القلق إزاء "استخدام روسيا للتكنولوجيات لإفشال العمليات الديمقراطية في جورجيا والقرم وشرق أوكرانيا"، مشيرا إلى أن ذلك يمثل "تحديا واضحا"، خاصة مع تحديث الترسانة النووية الروسية[1].

1 U.S. Department of Defense, https://www.defense.gov/News/Article/Article/1419671/national-defense-strategy-a-good-fit-for-our-times-mattis-says.

من ناحية أخرى، سلط إسقاط الدفاعات الجوية السورية يوم 10 فبراير لمقاتلة إسرائيلية "اف 16" قصفت أهدافاً عسكرية داخل سوريا، الضوء على بعد أخر من أبعاد تعقيد المشهد السوري باتجاه استمرار التصعيد الروسي الأمريكي نتيجة احتدام التوتر بين الحلفاء الإقليميين لكل منهما. فقد جاء القصف الإسرائيلي، بحسب التصريحات الإسرائيلية الرسمية، ردا على اختراق طائرة إيرانية بلا طيار الأجواء الإسرائيلية، مما دفع سلاح الجو الإسرائيلي إلى شن غارة على أهداف قال إنها إيرانية في المنطقة الوسطى في سوريا. وتبدي إسرائيل معارضة معلنة وصريحة لما تعتبره محاولات إيرانية للتمركز عسكريا في سوريا، وتعهد رئيس الوزراء الإسرائيلى نتنياهو بالتصدي لهذه المحاولات وأكد أن إسرائيل ستمارس حقها في الدفاع عن نفسها "وفق الحاجة" [1].

وفي ضوء هذه المعطيات فإن الصراع الروسى الأمريكى فى المنطقة وخارجها سيستمر في المستقبل، وسيكون الشرق الأوسط محوراً رئيسياً فى هذا الصدد. وسوف تحتل قضية الوجود العسكري الأمريكي فى سوريا حيزاً هاماً من الجدل والمواجهة بين البلدين، ومن المعروف أن قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة تتخذ من قاعدتي التنف والزكف في البادية السورية على الحدود العراقية، مركزاً لها لإدارة العمليات العسكرية لفصائل المعارضة التي تنسق معها، وأعلن التحالف الدولي أنه أقام منطقة نصف قطرها 55 كيلومترا حول قاعدة التنف لمنع النزاعات، ولا يجوز دخول القوات السورية وحلفائهم إلى هذه المنطقة. وتخشى موسكو من احتفاظ الولايات المتحدة بوجودها العسكري في سوريا، وأكد وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، بأن القوات الأمريكية فى سوريا تمثل خرقاً للقانون الدولي، وأن عليها مغادرة الأراضي السورية بعد القضاء على الإرهابيين بالكامل في البلاد، وانتقد تصريح وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس حول نية القوات الأمريكية البقاء في سوريا وأن "مجلس الأمن الدولي لم يوافق على عمل الولايات المتحدة والتحالف الذي تقوده في سوريا، كما لم تدعوها الحكومة السورية الشرعية" [2].

وستظل الأزمة السورية معركة فاصلة بين الطرفين الروسي والأمريكي ستحدد إلى حد بعيد مستقبل النظام الدولي ككل وهيكل القوى والتحالفات به.

---

1 موقع روسيا اليوم، 2018/2/11، https://arabic.rt.com/world/926423.

2 TASS, September 11, 2017, (http://tass.com/politics/964957).

الرؤية التركية للصراع الإقليمي: سوريا والعراق

الدكتور سمير صالحة [1]

ملخّص:

توجد العديد من العوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية كان لها أثر في تحديد مسار العلاقات التركية السورية العراقية، منها التجاور ومتطلباته وهاجس الأمن وتفرعاته وطبيعة التحالفات الإقليمية وتأثيرها على مراكز القيادة وصانعي القرار في كل من أنقرة ودمشق وبغداد.

فتركيا التي هذه الورقة تتناول استراتيجيتها تجاه كل من سوريا والعراق لا تزال تستمر في تحمل الكثير من الخسائر والأضرار نتيجة الأزمات الإقليمية وتطورات الأوضاع في كل من سوريا والعراق، ولعل الثمن الأكبر الذي تحملته أنقرة كان تجيير المكاسب التي حصلت نتيجة سياساتها في البلدين، لصالح آخرين وتمهيد الطريق أمام لاعبين إقليميين ودوليين مثل إيران وإسرائيل وروسيا والولايات المتحدة لاستغلال الفرص والأجواء وتحقيق اختراقات سياسية وعسكرية واقتصادية على حساب الدول الثلاث.

في هذه الورقة لا يمكن إغفال طرح ثلاث مسائل أساسية تتعلق بالعوامل المؤثرة في الرؤية الاقليمية لتركيا ومحدداتها بشكل عام، ثم الرؤية التركية لمسار الازمات في كل من سوريا والعراق ومضمون هذه الرؤية والعوامل المؤثرة فيها وصولاً إلى مسألة التأثير والتأثير المضاد في التفاعلات بين تركيا ومنظومة الأمن الإقليمي عموماً.

العديد من متابعي تطورات ما يجري داخل مثلث العلاقات التركية السورية العراقية، يرون أن تركيا فقدت في العقد الأخير الكثير من أوراق الاستثمار السياسي والاقتصادي والاستراتيجي في سوريا والعراق ربما نتيجة عدم تحديد المواقف والخيارات بشكل صحيح حيال مسائل داخلية بحتة تعني البلدين أولاً ثم بسبب منظومة التحالفات الإقليمية المرتبكة المشوشة والغامضة حيال مسار التطورات الإقليمية ثانياً. الأمر الذي حدا بتركيا للانتقال تدريجياً في سياستها السورية والعراقية من النموذج الناعم إلى العمل الصلب حيث تراجعت سريعاً شعارات الانفتاح على الجميع وتأمين سياسة الاستقرار الإقليمي.

---

1 أستاذ القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، العميد المؤسس لكلية القانون في جامعة غازي عنتاب ،تركيا.

مقدمة

كانت -ولاتزال- السياسة التركية حيال جاريها السوري والعراقي تحت تأثير العديد من العوامل التاريخية والدينية والسياسية والاقتصادية والأمنية والاصطفافات الإقليمية التي تحكمت بتحريكها وتوجيهها وتحديد مسارها ومستقبلها.

وبناءً على ذلك برزت حقيقة مفادها أنه بقدر ما هو معقد موضوع فهم وتحليل مميزات وخصائص السياسة التركية في سوريا والعراق وتحديد مؤثرات رسم خارطة التموضع التركي في التعامل مع البلدين، بقدر ما كانت المسألة صعبة أيضاً على كل من سوريا والعراق لجهة اتخاذ القرار في طريقة الحوار مع أنقرة وأسلوب التعامل معها.

بالإضافة إلى ما سبق توجد مجموعة من العوامل المتشابهة الفاعلة والمؤثرة في الرؤى وصناعة السياسات بين الدول الثلاث تحكمت إلى حد كبير في تسيير العلاقات، بينها التجاور ومتطلباته وهاجس الأمن وتفرعاته وطبيعة التحالفات الإقليمية وتأثيرها على مراكز القيادة وصانعي القرار في الدول الثلاث: تركيا والعراق وسوريا.

وبالتالي ظلت سياسة تركيا في كل من سوريا والعراق تحركها الثوابت التاريخية والقومية والدينية والجغرافية، فضلاً عن التحولات الأمنية والاقتصادية والسياسية، وبقدر ما كان صعباً تجاهل المحاولات التركية الدائمة للتأثير في سياسات البلدين الجارين وقراراتهما حيالها بما تملكه من نفوذ ووسائل ضغط داخلية وخارجية، بقدر ما ارتبطت ردود فعلهما الإيجابية والسلبية حيالها بالإمكانيات والقدرات في المناورة والتعامل مع ملفات العلاقة وتحريكها[1].

ولا يمكن هنا تجاهل حقيقة أخرى مؤداها وهي أنه بقدر ما يمكن القول إن التطورات في كل من سوريا والعراق هي نتاج بعض العوامل الداخلية ، فإن تركيا لها مصالحها ومن ذلك أنها تريد أن تكون لاعباً إقليمياً أساسياً في المنطقة ، إلا أن الثمن الأكبر الذي تحملته أنقرة كان تجيير المكاسب التي حصلت عليها نتيجة سياساتها في البلدين ، لصالح أطراف أخرى وتمهيد الطريق أمام لاعبين إقليميين ودوليين مثل إيران وإسرائيل وروسيا والولايات المتحدة لاستغلال الفرص والأجواء وتحقيق اختراقات سياسية وعسكرية واقتصادية على حساب الدول الثلاث.

بناءً على ذلك تعاملت النخب الحاكمة في كل في دمشق وبغداد مع الرغبة التركية في دعم وتأييد حملة التغيير الإقليمي وقرار تركيا أن تكون في مقدمة المدافعين عن هذا المشروع في سوريا والعراق[2].

---

1 د. كمال اينات، سياسة تركيا السورية "باللغة التركية"، جريدة ستار التركية، على الرابط التالي:
http://haber.stargazete.com/acikgorus/turkiyenin-suriye-rotasi/haber-755106

2 سمير صالحة، ما لن تفعله تركيا، جريدة الشرق الاوسط، 4 مايو 2012م العدد 12211، على الرابط التالي:
http://archive.aawsat.com/leader.asp?article

وبمعنى آخر فقد شاب السياسة التركية في الموضوعين السوري والعراقي الكثير من التوتر والحذر والتصادم. فمع العراق تراجعت العلاقات وتوترت في أكثر من اتجاه بلغت حافة المواجهة العسكرية غير ذي مرة، ومع سوريا كانت الهدنة قصيرة للغاية في أعقاب وصول بشار الأسد إلى سدة الحكم وقرار حزب العدالة والتنمية الانفتاح على دمشق في إطار تغيير سياساتها مع الإقليم[1].

وتأسيساً على ما سبق ومن أجل مناقشة الرؤية التركية لمسار الأزمات الإقليمية وتحديداً في كل من سوريا والعراق سوف تتم مناقشة ثلاث مسائل أساسية وهي:

1- تركيا والإقليم: العوامل المؤثرة في الرؤية الإقليمية لتركيا ومحدداتها.

2- الرؤية التركية لمسار الأزمات في كل من سوريا والعراق: مضمون الرؤية والعوامل المؤثرة فيها.

أ- مسار ومستقبل التحولات في سياسة تركيا تجاه سوريا.

ب- مسار ومستقبل التحولات في سياسة تركيا تجاه العراق.

3- تركيا وتفاعلات منظومة الأمن الإقليمي : التأثير والتأثير المضاد.

أولاً: تركيا والإقليم: العوامل المؤثرة في الرؤية الإقليمية لتركيا ومحدداتها:

تهدف أسس ومعالم السياسة الخارجية التركية المعلنة منذ تأسيس الجمهورية عام 1923م إلى بناء جسور التواصل مع الجميع وانتهاج سياسة إقليمية ودولية انفتاحية متعددة الأطراف، ولقد عمل حزب العدالة والتنمية الذي وصل إلى السلطة عام 2002م ويدير شؤون البلاد منذ 16 عاماً على إعادة صياغة هذه المفاهيم والمصطلحات وتعريفها مجدداً في إطار خلفيته الدينية والعقائدية والسياسية وطريقة قراءته لمسار التطورات الإقليمية والدولية. وقد حقق النجاح أحياناً وخاصة في المرحلة الأولى من عهده وحتى العام 2010م تقريباً بعد النجاح الاقتصادي والسياسي الواسع الذي حققه في الترويج لما يقوله ويطالب به، إلا أنه مع اندلاع ما سمي ب "ثورات الربيع العربي" فقد مثلت تحدياً للمصالح التركية في المنطقة.

ويعني ما سبق أنه لا توجد معايير وأسس واضحة ومحددة وثابتة تتبناها وتعتمدها تركيا في طريقة التعامل مع الأزمات الاقليمية المحيطة بها، حيث أنه لكل أزمة ملفها المستقل تقريباً والذي يرتبط أولاً بمدى اقتراب أو ابتعاد هذه الازمة عن حدودها ومستوى انغماسها هي فيها وما يمكن أن تقدمه لها من فرص بين خياري

1 جنكيز جاندار، سياسة تركيا الخاطئة في الشرق الأوسط: من سوريا والعراق إلى الخليج، المونيتور، 13 نوفمبر 2017م.

Read more: http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2017/11/turkey-misguided-policy-displays-itself-in-three-main-areas.html#ixzz55f3Zem8R.

التصعيد والتهدئة، ثم انعكاسات الأزمة عليها وحجم ارتداداتها على مصالحها في الداخل والخارج وفرص الاستفادة منها وتجييرها لصالحها.

من هنا يمكن القول إن الاستراتيجية التركية الهادفة للتمدد نحو العالم العربي وإيران وإسرائيل ليست بالأمر الجديد، بل بدأت منذ مطلع الثمانينيات، تحت عنوان الانفتاح المتعدد الجوانب، ومحاولة الوصول إلى أكثر من بقعة جغرافية في أكثر من اتجاه. وقد تقدمت هذه الاستراتيجية باتجاه كل من إيران وإسرائيل بشكل سريع نتيجة الظروف والفرص الإقليمية السانحة تركيا، وقد نجحت إلى حد ما مع الدول العربية القريبة من تركيا للأسباب ذاتها نفسها لكنها ما لبثت أن تعرضت إلى تحدٍّ كبير بسبب اندلاع ما سمي "بثورات الربيع العربي" وتفاقم أحداث كل من سوريا والعراق، حيث وجدت تركيا نفسها مجبرة على إرجاء حلمها الإقليمي الكبير في وضع أسس منظومة تعاون تجاري واقتصادي ينطلق من الدائرة الجغرافية الأولى والأقرب عربياً إليها من خلال بناء تكتل "شامجن" الذي نجح في مرحلته الأولى في إنهاء التأشيرات بين كل من تركيا ودول مجاورة كالعراق وسورية وإيران والأردن ولبنان إلا أنه تعثر لاحقاً في خطط التكامل التجاري والاقتصادي إلى موعد آخر لن يكون في المدى القريب.

حقيقة أخرى برزت وهي أن المحاولة الانقلابية الفاشلة في 15 يوليو عام 2016م كانت اختباراً جديداً للتحولات في سياسة تركيا الخارجية التي جعلتها أكثر اقتراباً من كل من روسيا وإيران وقطر وأبعدتها أكثر عن الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من العواصم الأوروبية والعربية وحسب مواقف هذه الدول مما جرى لناحية الرفض أو التأييد او التجاهل.

وخلال العامين الاخيرين رأينا كيف تخلى رئيس الحكومة التركية الجديد بن علي يلدرم عن نظرية "تصفير المشاكل" التي وضعها الأكاديمي ومنظر السياسة الخارجية التركية أحمد داوود أوغلو واستدار نحو الشعار الجديد للسياسة الخارجية التركية" زيادة عدد الاصدقاء وتقليص عدد الخصوم" [1].

ويلاحظ أيضا بدء الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الحديث عن استعداد تركيا للتحرك باتجاه استراتيجية جديدة لمواجهة المشاكل التي تعترضها "الانتقال من الدفاع إلى الهجوم" في قضايا أساسية تقلق تركيا، وانطلاقاً من تلك النظرية فقد قررت تركيا التحرك أكثر في دول الجوار وتحديداً في كل من في سوريا والعراق إذ اعتبرت أن أمنها القومي قد أضحى مهدداً ربما دون معرفة حتى اليوم من هي الجهة المهددة؟

تركيا التي كانت تردّد قبل سنوات أنه لن يكون هناك تراجع حيال النظام في دمشق، كانت تقول أيضاً أنه لا نية لها بالانتحار عسكرياً وسياسياً "على الطريقة الأميركية في العراق"، وأنها لن تتحرّك بمفردها عسكرياً في سوريا إلّا إذا ما تعرّض أمنُها القومي للخطر، وإنّها ستنسّق مع اللاعبين الإقليميين في خطط الحرب على

1 سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء العراق، مركز ادراك للدراسات والاستشارات 2016/07/08، http://idraksy.net/turkish-foreign-policy-determinants-about-iraq/.

الإرهاب، نلاحظ أنها الآن تتحدّث، وعلى لسان قياداتها السياسية عن "الرد الاستباقي"، وعن تحوّلٍ جذري في استراتيجيتها الإقليمية للرد على المنظمات الإرهابية التي تهدّد أمن البلاد في الداخل والخارج[1].

ويعني ما سبق أن مشكلة تركيا الأخرى في سياستها الخارجية أنها بدأت تتحول إلى سياسة انتقائية متموجة في التعامل مع ملفات إقليمية ودولية عديدة. تركيا تريد عضوية الاتحاد الأوروبي لكنها تريدها بشروطها ومعاييرها، وتريد البقاء تحت سقف حلف شمال الأطلسي "الناتو" الذي انضمت إليه عام 1952م ولكنها لا تتردد في مواجهة السياسة الأمريكية والتلويح باستعدادها لمغادرة الحلف الذي ربما ترى أنه لا يمنحها الدعم الذي تريده في سياستها السورية والعراقية.

ثانياً: مضمون الرؤية التركية لمسار الأزمات في سوريا والعراق والعوامل المؤثرة فيها:

يمكن القول إن العلاقة السياسية التي ربطت تركيا بكل من سوريا والعراق بدأت في العهد العثماني والفتوحات التركية في البلدين مع معركة "مرج دابق" التي خاضها السلطان سليم ضد المماليك في سوريا عام 1516م ومع السلطان سليمان القانوني عام 1534م في العراق. إلا أنه وبعد انهيار الامبراطورية العثمانية عام 1918م، وحسب الميثاق الوطني التركي، بقي جزء من شمال سوريا ومدينتي الموصل وكركوك في شمال العراق ضمن الحدود القومية للدولة التركية التي كانت هناك نية لإعلانها بعد الحرب العالمية الأولى. الصفقات والمساومات التركية مع فرنسا وبريطانيا أنهت الحكم العثماني وتواجده القانوني في كل من سوريا والعراق وأعلن البلدان استقلالهما الكامل، لكن ذلك لم يمنع حتى اليوم أنقرة إبقاء موضوع الموصل وكركوك والتركمان في سوريا والعراق على جدول أعمالها في العلاقات مع الدولتين وتذكيرهما أنها لن تتردد في التدخل المباشر إذا ما وجدت أن مصالحها وأمنها القومي يتطلب مثل هذا التحرك.

لقد أعلنت قيادات حزب العدالة والتنمية ومنذ وصولها إلى السلطة عام 2002م أنها ترفع شعار التغيير في سياسة تركيا العربية وتحديداً مع دول الجوار الأقرب سوريا والعراق بطريقة وأسلوب وأهداف تختلف كلياً عن السياسات التقليدية التي انتهجتها من قبل، إلا أن أحداث "الربيع العربي" قلبت الحسابات التركية رأسا على عقب. وباختصار كانت أنقرة تعتبر أنها من خلال تغيير سياساتها التقليدية حيال سوريا والعراق ستكون أكثر فاعلية هناك، لكنها فوجئت بأن الثمن الذي تدفعه اليوم باهظ للغاية مقارنة مع ما كانت تتطلع اليه، خصوصا وأنه بات يفرض عليها القيام بما رفضته في سياساتها العربية لعقود، التدخل العسكري إلى جانب التدخل السياسي هذه المرة.

---

1 سمير صالحة، "الرد الإستباقي" التركي، جريدة الجمهورية اللبنانية، 24 أكتوبر 2016م.
http://www.aljoumhouria.com/news/index/332043

أ- مسار ومستقبل التحولات في سياسة تركيا تجاه سوريا:

ظلت العلاقات التركية السورية إثر الانسحاب العثماني من سوريا وحتى اليوم وبعد توقيع اتفاقية أنقرة بين تركيا وفرنسا حول ترسيم الحدود عام 1920م، تحت تأثير عوامل تاريخية وحدودية وسياسية متباعدة، فضلاً عن قضايا المياه، وجميعها تركت البلدين أمام أكثر من مواجهة متوقعة، مشكلة لواء الإسكندرون وانضمامه إلى تركيا عام 1939م وسط تفاهم تركي فرنسي مثلا بقيت سياسياً وتاريخياً عامل توتر أساسي في علاقات البلدين، كما أن اندلاع أزمة المياه حول نهر الفرات وتقاسمه والاستفادة منه بين البلدين كانت مبكرة للغاية ومنذ مطلع الخمسينيات لتتوج بتقدم مشروع جنوب شرق تركيا "غاب" الإنمائي وقرار إنشاء سد "كيبان" (Keban) في الجانب التركي من الحدود عام 1964م الذي ترك أنقرة ودمشق أمام مواجهة مفتوحة حول قضية المياه.

ثم جاء دور ارتدادات الحرب الباردة والاصطفاف الأيديولوجي والعسكري المتناقض تماماً بين الجارين والذي لم يسهم سوى في تأجيج الخلافات وترك العاصمتين في حالة استنفار عسكري وإعلامي وسياسي دائم.

الخلافات استمرت في السبعينيات أيضاً حيث كانت دمشق تدعم أكراد تركيا والأرمن والسريان والمجموعات اليسارية الثورية في مطالبها التركية وتوفر لها الدعم العسكري واللوجستي، في المقابل كانت تركيا توسع رقعة تحالفاتها العربية والغربية لتضييق الخناق على النظام السوري ومحاولة عزله وإضعافه من الداخل عبر دعم الجماعات الإسلامية السنية المعارضة للحكم.

ولقد جاء التحول المفاجئ مع اتفاقية "أضنة" عام 1998م التي قادتها الوساطة المصرية باتجاه تخفيف التوتر بين البلدين والتي حملت معها تخلي دمشق عن ورقة عبد الله أوجلان زعيم "حزب العمال الكردستاني الذي تصنفه تركيا كجماعة إرهابية، ونهاية حرب باردة طويلة بين أنقرة ودمشق، وهو ما وصف بآخر إنجازات الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد في مسار العلاقات التركية السورية، وفتح الطريق أمام نقل العلاقة إلى مستوى أفضل في السنوات الأولى من حكم بشار الأسد، إثر تراجع التوتر في ملفات ثنائية وإقليمية كثيرة بينها موضوع المياه والملف الكردي ومسألة لواء إسكندرون والاصطفافات الإقليمية والدولية المتباعدة.

ولقد استمر نهج الانفتاح والتقارب في مطلع العام 2000م وصولاً إلى وصول بشار الأسد إلى السلطة عام 2001م حيث شكل ذلك نقطة تحول مهمة في مسار العلاقات التركية السورية ، فقد رأت دمشق في أنقرة نافذتها على العالم الغربي وفرصتها الأهم في الخروج من حالة الاصطفاف العربي والعزلة الإقليمية والدولية التي كانت تعيشها، ولقد كان أمراً نادراً للغاية أن نشهد حالة تحول في منطقتنا، يتحول فيها خصمان لدودان بنيا كل سياساتهما على العداوة والاستنفار للانقضاض، إلى شريكين استراتيجيين يرفعان معاً الحواجز والعوائق وحقول الألغام التي زرعاها لعقود على حدودهما الشاسعة المشتركة[1].

1 سمير صالحة، تركيا لن تكتفي بالنصائح لاخراج سوريا من أزمتها، جريدة الشرق الاوسط، 30 مارس 2011م العدد 11810 http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&article

أهم نتائج هذا الانفتاح والتقارب التركي السوري جاءت في مطلع الألفية الجديدة حيث لعبت تركيا دوراً مهماً في التوسط بين سوريا وإسرائيل للتفاوض غير المباشر نحو تسوية نزاعاتهما. كما أخذت العلاقات التركية-السورية تشهد المزيد من الانفراج والتحسن وكانت أولى الخطوات هي التوقيع بين تركيا وسوريا على اتفاق اسطنبول في سبتمبر 2009م الذي نص على إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي المشترك بهدف تسريع عمليات الاندماج الاقتصادي بين البلدين، والجدير بالذكر أنه قبل عدة أشهر فقط من اندلاع الثورة في سوريا كان وزير الخارجية التركي يشدد في مدينة حلب على أهمية ذلك التقارب والتنسيق السوري والتركي بالقول "تعتبر تركيا بوابة لسوريا إلى أوروبا مثلما سورية هي بوابة لتركيا إلى العالم العربي".

إلا أنه وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت لم تدم حقبة الهدنة والتقارب أكثر من عقد تقريباً حيث إن اندلاع الثورة في سوريا عام 2011م كان سبباً لتراجع العلاقات بعدما وقفت تركيا إلى جانب الثوار وقدمت لهم الدعم عسكرياً ولوجستياً، وأطلقت جملة من التدابير الاقتصادية والسياسية في مواجهة النظام الذي أعلن بدوره القطيعة التامة مع أنقرة وإنهاء كل خطط التنسيق والتقارب الاستراتيجي بين البلدين[1].

كان دخول العلاقات التركية السورية مرة أخرى في نفق اللاعودة فجرها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حيال النظام في سوريا من أمام البيت الأبيض عام 2011م، حيث أعلن أن أنقرة تدعم الثورة في سوريا وأن بلاده ستقطع كل العلاقات مع دمشق، داعياً الرئيس السوري بشار الأسد إلى التنحي.

إلى جانب ذلك وبعد أيام فقط جاء حديث أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي الأسبق حول أن تركيا لن تدخل في مشروع إسقاط الأنظمة بالقوة، لكن عجلة التغيير انطلقت ولا يمكن لأحد بعد الآن إيقافها وقرار تركيا أن تكون في مقدمة المدافعين عن هذا المشروع، وأنه لا يمكن الاستمرار مع النظام السوري الحالي، فسره البعض على أنه بمثابة إعلان حرب تركية ضد سوريا[2].

إلا أنه اليوم وبعد سبع سنوات على الأزمة السورية نرى أنه وبالمقارنة مع الاندفاع والحماس الكبير الذي أظهرته أنقرة في بداية الأزمة، هناك صعوبة في شرح بعض المواقف التي تبنتها في إنهاء سياسات التقارب والانفتاح على النظام وتحولها إلى طرف في المواجهة السورية - السورية.

---

1 أردوغان: النظام السوري ارتكب "فظاعات" وماهر الأسد يتصرف بشكل وحشي، موقع العربية نت، 10 يونيو 2011م
https://www.alarabiya.net/articles/2011/06/10/152676.html

2 د. موفق عادل عمر، سياسة تركيا في سوريا والعراق على ضوء التطورات "باللغة التركية" 28 مارس 2017م
https://ankasam.org/son-gelismeler-isiginda-turkiyenin-irak-ve-suriye-dis-politikasi/

ب- مسار ومستقبل التحولات في سياسة تركيا تجاه العراق:

كانت العلاقات التركية العراقية دائما تحت تأثير أكثر من ملف ثنائي وإقليمي بينها الهواجس الأمنية الحدودية و السياسات المائية للبلدين ونقل النفط العراقي عبر الأراضي التركية والملف الكردي ببعده الإقليمي والاصطفافات السياسية والأيديولوجية المتباعدة.

لقد حظيت مسألة الموصل بمركز الثقل في ملفات التوتر التركي العراقي بعد الحرب العالمية الأولى والتي وضعت أسسها أمام خرائط التقسيم الفرنسي الإنجليزي للمنطقة، وعلى الرغم من العديد من الاتفاقيات حول ترك الموصل للعراقيين، فإن العديد من الدارسين والسياسيين الأتراك ظلوا يطرحون المسألة باتجاه أن المدينة هي وكركوك تعد جزءًا أساسياً من الحدود العراقية والأمن القومي التركي حيث التواجد التركماني هناك[1].

ويمكن القول إن ميثاق سعد آباد عام 1937م وحلف بغداد عام 1954م قد نجحا في تخفيف التوتر التركي العراقي بسبب الاصطفافات الإقليمية والدولية الجديدة ومواجهة النفوذ الكردي وحركات التمرد والانفصال هناك، لكن هذا التقارب بين البلدين لم يدم طويلاً وسقط عام 1958م مع الثورات والانقلابات العسكرية في العراق التي حملت حزب البعث إلى السلطة ودخول الطرفين في مواجهات سياسية وحدودية لم تحسم حتى اليوم.

وينبغي التأكيد على أن خيار السلطة السياسية والحزبية العراقية في مطلع الستينيات بالتحالف مع الاتحاد السوفياتي وسع نطاق المواجهات التركية العراقية حيث كانت تركيا تصطف تماماً إلى جانب المحور الغربي في حلف شمال الأطلسي "الناتو" منذ عام 1952م. التوتر بين البلدين اتخذ بعداً جديداً مع أزمة تقاسم مياه نهري دجلة والفرات بعد قرار تركيا إنجاز مشروع الري والتنمية التركي العملاق " غاب " في جنوب شرق البلاد.

اتفاقية عام 1977م بين أنقرة وبغداد كانت المحاولة الأولى والأهم باتجاه التهدئة والتطبيع وحماية المصالح الاقتصادية المشتركة مع مشروع نقل نفط كركوك عبر الأراضي التركية في أضنة وبيعه إلى الخارج.

من ناحية ثانية فإن التحولات في إيران عام 1979م كان لها ارتداداتها الإيجابية والسلبية على مسار تلك العلاقات في إطار تحرك براجماتي تركي.

من ناحية ثالثة فإن إقليم شمال العراق أيضا كان له حصته في تحديد الصعود والهبوط في بارومتر العلاقات وتفاهمات العاصمتين باتجاه تسهيل دخول القوات التركية إلى شمال العراق لمطاردة مجموعات "حزب العمال الكردستاني" في جبال قنديل في التسعينيات وتضييق الخناق على المشروع الانفصالي الكردي في إربيل.

ولا شك أن الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990م ترك العلاقات التركية العراقية أيضاً أمام اختبار جديد

---

1 د. منى حسين عبيد، العلاقات العراقية – التركية وأثرها في استقرار العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، دراسات دولية، العدد 60، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=105887.

حيث كانت العلاقات التركية مع دول الخليج في طريقها إلى التحسن و التقارب. لكن بقاء تركيا بعيداً عن الغزو الأميركي للعراق عام 2003م وجه ضربة مباشرة للعلاقات التركية الاميركية التي كلفت تركيا ثمناً باهظاً في سياستها العراقية وعرضت مصالحها الاقتصادية والسياسية للانحسار والتراجع أمام التوغل الإيراني في الأراضي العراقية بضوء أخضر أمريكي.

إن التحسن التدريجي في العلاقات بعد عام 2008م وتوقيع العشرات من الاتفاقيات التجارية وإنشاء مجلس تعاون استراتيجي أعلى وقرار عقد لقاءات دورية بين البلدين على مستوى المجلس الوزاري كان نقطة تحول إيجابي مهمة، أعقبها العديد من الزيارات على مستوى القيادة أسفرت عن توقيع 48 اتفاقية تعاون حول قضايا أمنية واقتصادية ومائية وصحية وإنمائية، إلى جانب ذلك كان قرار الانسحاب الأميركي من العراق فرصة أخرى لتحسين العلاقات التركية العراقية فزار رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان بغداد مع وفد كبير خلال العام 2009م وكذلك زارها الرئيس التركي عبدالله غل، وهذا ما دفع لحصول تطور نوعي جديد في العلاقات وهو ما عبر عنه وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بالقول "إن تركيا والعراق سيشكلان محوراً مهماً في المنطقة وسيحمل هذا المحور الممتد من البصرة إلى اسطنبول الرفاهية والاستقرار للإقليم".

لكن هذه الجهود في الجانبين ربما لم يحالفها النجاح أمام اختبار الحرب على تنظيم داعش في العراق وتشعبات المشهد في الموصل وكركوك وأربيل وإنشاء الجيش التركي قاعدة عسكرية في شمال العراق بهدف تدريب قوات البيشمركة وقوات سنية عراقية لمواجهة تنظيم الدولة الذي كان يوسع انتشاره في العراق آنذاك.

ولقد ظهرت أصوات عراقية تقول إن أنقرة التي كسبت تقدير وتقدير العراق بسبب موقفها التاريخي من الحرب الأميركية على العراق، مطالبة بتوضيح ما يجري لقطع الطريق على اتهامات رئيس وزراء العراق الأسبق نوري المالكي الأخيرة بأن تركيا ستكون هي المتضرر الأول من الأزمات الإقليمية، ودعوتها لتوضيح رأيها فيما يقال حول أنها تسير بالطريق نفسه الذي تتقدم فيه إيران في العراق. ومن ثم فقد أثير الجدل في تركيا بشأن إمكانية التصعيد العراقي ضدها -على حد وصف تلك المصادر-[1].

محاولة رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني الانفصال عن العراق، كان عاملاً من عوامل تقارب أنقرة وبغداد مرة أخرى وبرز التنسيق التركي العراقي الإيراني إلى العلن في مواجهة مشروع أربيل وبالتالي تناست بغداد أولوية انسحاب الجنود الأتراك من العراق لصالح التفاهمات السياسية الجديدة التي وصلت إلى الملف السوري أيضاً.

1 تصريحات أردوغان تتفاعل .. العبادي يرد والمالكي يتوعد، Kurdistan24، 21 ابريل 2017م
http://www.kurdistan24.net/ar/news/6b008478-8859-4701-82ad-61fc8567e06e

ثالثاً: تركيا وتفاعلات منظومة الأمن الإقليمي : التأثير والتأثير المضاد

ربما يمكن القول إن أنقرة خسرت الكثير من الفرص الإقليمية: لاحت الفرصة في سورية عام 2002، فخسرتها لصالح روسيا وإيران، وها هي اليوم تحاول استرداد دورها وما فقدته في سوريا والعراق في السنوات السبع الأخيرة ولكن عبر اصطفاف إقليمي جديد ينسق مع إيران، ولاحت الفرصة عقب استفتاء كردستان إلا أن تركيا ربما لم تستطع استثمار الحدث بشكل جيد.

والآن يثار الحديث حول احتمالات التحول في المواقف التركية بشأن مسار الملف السوري، وتحديداً مرونة تركيا في موضوع المرحلة الانتقالية في سوريا وتمسك تركيا بالتنسيق والتعاون مع كل من روسيا وإيران، والتركيز على أن الاصطفافات شبه واضحة، وأن سيناريو الحل التركي في سوريا يتعارض مع مسار المخطط الأميركي وأن أنقرة باتت خارج حسابات واشنطن الجديدة، مما دفعها للإعلان أنها سترد على محاولات محاصرتها وتضييق الخناق عليها في مياه شرق المتوسط.

لذلك كثر هم من يرون اليوم أن سياسة التدخل العسكري التركي في سوريا والعراق تكاد تتحول إلى الأمر الواقع الجديد في المواجهة التي لا مفر منها بعد الآن، بسبب الانسداد السياسي في تسوية الخلافات التي يتزايد عددها يوما تلو الآخر، وهذا ما لوحظ من خلال التهديدات التركية المتكررة لحكومة بغداد بعدم سحب الجنود الأتراك من بعشيقه في شمال العراق والعمليات العسكرية المباشرة داخل الأراضي السورية وأهمها "درع الفرات" في الراعي والباب وجرابلس وعملية "غصن الزيتون" في عفرين شمال سوريا في العامين الآخيرين.

هناك من يرى أيضاً أن الولايات المتحدة قد نجحت في العودة إلى المشهد السوري عن طريق الدعم العسكري "لقوات سوريا الديمقراطية"، ومن ثم فهي بعد الآن سوف تبحث عن الشريك الذي ستحاوره سياسياً في الملف السوري ولن تجد أفضل من روسيا التي تملك الكثير من الأوراق وخيوط اللعبة، فالولايات المتحدة تريد إرباك تركيا وتضييق الخناق عليها أكثر فأكثر في كل من سوريا والعراق: إما أن تقبل تركيا بما تقوله الإدارة الأمريكية، أو أن تدفع ثمن التعاون الأميركي الروسي في الملفين العراقي والسوري. تركيا ستجد صعوبة أكبر في التعامل مع المشهد الاستراتيجي الإقليمي الجديد، حيث تتداخل المصالح السورية-الإيرانية الروسية ويصعب الفصل بينها، وبين استحالة قبول واشنطن لدعم خطة تركية مضادة، تكون أصعب وأكثر تعقيداً وتكلفة.

وتأسيساً على ما سبق فإن العودة إلى خط البداية في سياسة تركيا الإقليمية يثير جملة من الحقائق والافتراضات الجديدة:

- الهاجس التركي الأساسي، حول أن الكيانات الكردية المستقلة على حدودها السورية والعراقية تشكل خطراً على وحدتها ما زال قائماً رغم عمليتي الباب وعفرين.

- التفاهمات التركية الروسية الإيرانية هي التي تتقدم في الوقت الراهن في المشهد السوري الجديد على حساب تراجع فرص قوى المعارضة السورية في الوصول إلى ما تريد مما يهدد مسار العلاقة مع أنقرة

-الولايات المتحدة تستعد لبحث التفاهمات في سوريا مع روسيا عاجلاً أم آجلاً حيث تراجع المشروع الروسي الإيراني بإخراج الولايات المتحدة من المشهد السوري والعراقي وعدنا إلى نقطة البداية حول أن الحل الوحيد هو التفاهم الأمريكي الروسي في معالجة الملفين.

- إن أنقرة ترفض كل ما قيل حول النموذج التركي الإقليمي وتعلن أن لكل دولة خصائصها ووضعها وظروفها الواجب احترامها وقبولها.

- العودة مجدداً إلى دعم مفهوم "الدولة المركزية القوية" التي قيل قبل سنوات أنها صارت من الماضي. وها هي الدول تتمسك بقوميتها وعرقيتها للحفاظ على وحدتها وتماسكها في مواجهة خطط التفتيت والشرذمة وسلبيات العولمة السياسية.

- إن التحولات السورية والعراقية الداخلية هي التي ستدفع أنقرة أيضاً لتغيير سياساتها في التعامل مع الملفين، فتركيا محاصرة اليوم بمخاطر أمنية وسياسية واقتصادية كثيرة وهي لن تكون قادرة على المواجهة الّا إذا سارعت إلى إدخال تعديل جذري على سياساتها السورية والعراقية.

أنقرة تقول إنها متمسّكة بخيار منعِ تهديد أمنِها ومصالحها في شمالي سوريا والعراق، عبر لعبِ ورقتي دمشق وبغداد حتى النهاية وتماشياً مع حساباتها ومصالحها وتحاشياً لارتدادات الملفَّين السوري والعراقي على أمنها ونفوذها الإقليمي. لكن التوتر التركي مع سوريا والعراق هو توتر تركي ـ إيراني وتركي أمريكي والمواجهة في ذروتها وقد تطيح بكلّ ما كتِب وقيل عن براجماتية تركية ناجحة في الفصل بين المصالح، لكنّ أزمة تركيا الأكبر هي تمسُّك واشنطن علناً بلعب ورقة "حزب الاتّحاد الديموقراطي الكردي" السوري حتى النهاية في شمال سوريا واختياره ليكون شريكاً لها في معادلات بناء سوريا السياسية والدستورية الجديدة وعدم الكشف عن كل أوراقها في مسألة شمال العراق وخطط الانفصال عن الدولة الأم.

نقطة نقاش استراتيجي آخر طاردت الأتراك دائما حول الصراعات الإقليمية المحيطة بتركيا وإمكانية تحويلها إلى فرص تخدم أهدافها حيث كان الدور الإقليمي لتركيا مرشحًا للصعود مع وصول حكومة العدالة والتنمية للحكم عام 2002م ثم بعد بدء ما سمي "بالربيع العربي" عام 2011م.

وتخلص الورقة إلى النتائج التالية:

أولاً: أن المشهد التركي اليوم عكسته أولاً كلمة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أمام حشد من مؤيديه بتاريخ 21 يناير 2018م ومفادها "وجود محاولات جادة لتأسيس دولة على طول الحدود الشمالية لسوريا، وأنه في حال التزمت أنقرة الصمت حيال ذلك، فإنّ تلك المحاولات ستتحقق "وأضاف" لن نسمح أبداً بمحاصرة تركيا في مواجهة التهديدات القادمة من العراق وسوريا" [1].

1 تصريحات أردوغان تتفاعل .. العبادي يرد والمالكي يتوعد، Kurdistan24، 21 ابريل 2017م
http://www.kurdistan24.net/ar/news/6b008478-8859-4701-82ad-61fc8567e06e

ثانياً: إن القيادات السياسية التركية راهنت دائماً على شرق أوسط جديد تلعب تركيا دوراً أساسياً في رسم خارطته الجديدة، وكررت غير ذي مرة أنها في المكان والموقع الذي يتعين أن تكون فيه في سياستها السورية والعراقية، إلا أنها قد اكتشفت أنها ملتزمة بمراجعة تلك السياسات والعودة إلى دبلوماسيتها الكلاسيكية في التنسيق والتعاون مع اللاعبين الآخرين أصدقاء وخصوم.

ثالثاً: إن سياسة تركيا تجاه كل من سوريا والعراق ربما تحتاج إلى مراجعة جذرية لأنها تكاد تتحول إلى ورقة بيد من يريد إضعاف تركيا عسكرياً واقتصادياً وتحييدها وإخراجها من المشهد.

رابعاً: إن تركيا ستراقب عن قرب التطورات الجارية في سوريا والعراق بانتظار ما ستنجلي عنه الأمور هناك ، لكنها تدرك أيضاً أن ما يدور مرتبط بالصراعات والحسابات الداخلية والإقليمية لأكثر من لاعب يتعامل مع الملفين، لاسيما مآلات التنافس التركي الإيراني ولعبة التوازنات الأميركية والروسية الجديدة.

خامساً: إن حجم التوترات في علاقات أنقرة مع دمشق وبغداد سيكون مرتبطاً بمراجعة تركيا لسياسة تحالفاتها المحلية والإقليمية حيال ما يجري في سوريا والعراق.

سادساً: لدى تركيا قناعة مفادها ضرورة حماية الاستقرار في دول المنطقة ومخاطر محاولات التدخل أو التلاعب بالتوازنات التي تتسم بالحساسية في هذه البلدان لما قد يتسبب به من أخطار تطال أسس وبنى التركيبات العرقية والدينية والاجتماعية في المنطقة وهو ما أشار إليه منظر السياسة الخارجية التركية السابق أحمد داود أوغلو بالقول" في مواجهة بيئة أمنية متغيرة بسرعة ومعقدة، لا يستطيع فاعل واحد بمفرده توفير الأمن".

الصراع الإقليمي والدولي في القرن الأفريقي وتأثيره على الأمن الإقليمي لدول الخليج

الدكتور محمد عاشور مهدي [1]

ملخّص:

تسعى هذه الورقة إلى تناول واقع ومستقبل الصراع الإقليمي والدولي في القرن الأفريقي مع بيان أثر ذلك الصراع على الأمن الإقليمي لدول الخليج وذلك من خلال ثلاث نقاط رئيسة تعرض الأولى لخريطة القوى الإقليمية والدولية المتصارعة في ساحة القرن الأفريقي ومصالحها. وتعرض النقطة الثانية لأثر الصراعات على الأمن الإقليمي لدول الخليج بخاصة، وتتصدى النقطة الثالثة لبيان الخيارات المتاحة أمام دول الخليج في التعامل مع الفرص والتحديات التي ترتبها تلك الصراعات، وقد انتهت الورقة إلى عدة توصيات لدول الخليج وهي تحديد أولويات العمل وأهداف دول الخليج على ساحة القرن الأفريقي، الاتفاق على استراتيجية اقتصادية واستثمارية خليجية وعربية موحدة للتعامل مع مشكلات القرن الأفريقي، التصدي بحسم لبؤر التطرف الفكري والعنف والإرهاب المسلح بمنطقة القرن الإفريقي من خلال حزمة من المشروعات الأمنية والاقتصادية والإصلاحات والتسويات السياسية لنزاعات المنطقة، السعي إلى تسوية النزاعات الحدودية والإقليمية بين دول المنطقة؛ تعزيز الوجود المادي للقوات الخليجية في المنطقة بالتنسيق مع الدول الإقليمية والدولية، تكوين قواعد بيانات حديثة لدراسة وتقدير مخاطر الهجرة غير النظامية من القرن الإفريقي على الدول الخليجية، التفكير جدياً في عقد قمة خليجية إفريقية دورية تجمع قادة ورؤساء دول المنطقتين، وينظم على هامشها فعاليات اقتصادية وفكرية تتناول القضايا المشتركة وسبل تعظيم الاستفادة من قدرات الطرفين في مختلف المجالات.

1 أستاذ العلوم السياسية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة
وأستاذ بقسم الدراسات الدولية -كلية العلوم الاجتماعية- بجامعة زايد، دولة الإمارات العربية المتحدة

مقدّمة:

إذا كان العديد من مناطق ودول إفريقيا يعاني من مشاكل كبيرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، فإن قلة من المناطق الأخرى في القارة تبدو بذلك التعقيد والتداخل الشائك القائم في منطقة القرن الأفريقي، والذي يكشف بجلاء كيف صارت المنطقة بتعبير البعض[1] سوقاً سياسياً للشيء ونقيضه، سوق تتزاحم فيه صراعات دول المنطقة، والطموحات ذات الطابع الإقليمي، ومطامع ومصالح القوى الكبرى التي أسهم كل منها بنصيب في هذا الوضع المأزوم وغير المحسوم في القرن الأفريقي[2].

أولاً: خريطة القوى الإقليمية والدولية المتصارعة في القرن الأفريقي:

يصعب تتبع جميع أبعاد وزوايا خريطة القوى الإقليمية والدولية المتصارعة في ساحة القرن الأفريقي، لذا ولأغراض التحليل سوف يتم تقسيم تلك القوى إلى ثلاث فئات رئيسة على التفصيل التالي:

أ- القوى الإقليمية العربية: تصاعدت أهمية تأمين المنطقة عبر الوجود الفاعل كأولوية لدى دول الخليج، بفعل ثلاث مجموعات من التطورات التي شهدتها المنطقة، أولها انهيار الدولة الصومالية، وما صاحب ذلك من موجات هجرة ولجوء، وانتشار وأعمال القرصنة وتأثيرها على حركة الملاحة في المياه الإقليمية بالمنطقة وارتفاع تكلفتها[3]. فضلا عن تأثيرها على أمن المنطقة في ظل الروابط ما بين عمليات القرصنة وقواعد جماعات الإرهاب بها [4].

والعامل الثاني اندلاع الحرب الأهلية في اليمن – الذي يبعد بمسافة 30 كم عن القرن الأفريقي عند مدخل البحر الأحمر- ومسارعة قوى إقليمية "عربية وغير عربية" إلى مساندة هذا الطرف أو ذاك من أطراف الصراع اليمني إلى تضاعف أهمية القرن الأفريقي بالنسبة لتلك الدول في إطار سعي كل منها للتحكم في الصراع اليمني وضبطه لصالحها؛ عبر الحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية وملاحية في أراضي وشواطئ دول القرن الأفريقي بغية التحكم في المداخل البحرية الرئيسة إليه[5]. وهو ما تكرر في أعقاب الصدع الذي أصاب العلاقات الخليجية-الخليجية على خلفية الأزمة القطرية قد ألقى بظلاله أيضاً على جهود دول الخليج في القرن الأفريقي في صورة تنافس وصراع في تلك المنطقة[6].

---

1 Alex De Waal, The pearl politics of the Horn of Africa: money, war and the business of power (Cambridge : Polity press, 2015), pp3-5, p 16.

2 Humanitarian Foresight Think Thank, East Africa And The Horn In 2022: An Outlook For Strategic Positioning In The Region, (Paris: Institut De Relations Internationales Et Stratégiques, March 2017), pp 10:12.

3 Mary Harper, Getting Somalia wrong: faith, war and hope in a shattered state, (London: Zed book, 2012), pp143-146-148 & 152-154.

4 Ibid., pp157-158.

5 Humanitarian Foresight Think Thank, op. cit., pp 11-12.

6 مصطفى علوي سيف، استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج، (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث

ويتمثل العامل الثالث في سعي دول الخليج لتنويع مصادر الدخل تحسباً لمرحلة ما بعد النفط؛ قام كثير من دول الخليج بضخ استثمارات كبيرة في بعض دول القرن الأفريقي، لا سيما السودان أثيوبيا وجيبوتي وإريتريا، لتمويل مشروعات زراعية وتصنيعية ومشروعات الطاقة والبنية الأساسية في مجال الاتصالات[1].

وقد دفعت تلك التطورات كلّاً من المملكة العربية السعودية والإمارات إلى السعي للحصول على قواعد عسكرية، وتسهيلات ملاحية لهما في كل من أرض الصومال وجيبوتي وإريتريا لحماية مصالحهما بالمنطقة[2].

وعلى الصعيد المصري، مثلت منطقة القرن الأفريقي تاريخيا -وما زالت- أهمية قصوى بالنسبة لمصر، لا سيما وأنها من المحاور الأساسية في أمن مصر بأبعاده المختلفة (مائية، اقتصادية، اجتماعية، سياسية،..).

ونتيجة لإشراف دول القرن الإفريقي على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر عبر مضيق باب المندب، لما للبحر الأحمر من أهمية تتعلق بالأمن القومي العربي عامة والمصري بخاصة، باعتباره الممر المائي الواصل بين آسيا وأفريقيا وأوروبا عبر قناة السويس التي تعتبر عوائدها أحد الشرايين الرئيسة للاقتصاد المصري، ومن هنا يتم الربط بين التحرك المصري تجاه نمو المنطقة ومحاولات تعزيز أمنها القومي. خاصة في ظل اتساع رقعة الخلافات بين مصر وإثيوبيا من ناحية، وما أصاب التنسيق المصري السوداني في قضايا المياه وملف حوض النيل من ضعف وتباعد فيما يتصل بالموقف من سد النهضة الإثيوبي، الذي يحمل مخاطر جدية لمصر[3]. وهو ما يفسر السعي المصري الحثيث للحصول على موطئ قدم بالمنطقة، بالتنسيق مع إريتريا [4].

ب- القوى الإقليمية غير العربية: نرصد في هذا الجانب أربع دول رئيسة هي إثيوبيا، إسرائيل، تركيا، إيران.

1- إثيوبيا: قد يبدو غريبا إدراج إثيوبيا بين القوى الإقليمية المذكورة باعتبارها واحدة من دول القرن الأفريقي محل التنافس والصراع بين القوى الإقليمية والدولية، على أن تلك الغرابة سرعان ما تزول عند إدراك أبعاد الدور الإثيوبي في القرن الأفريقي، حيث تتواجد قوات لإثيوبيا في دولة جنوب السودان، وفي إقليم دارفور غرب

الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، عدد 129، 2008م)، ص ص 64-58.

1 Peter Woodword, crisis in the Horn of Africa: politics, pircy and threat of terror., (London: I.B. Turis & Co. Ltd. 2013), p 11, p 198.

2 Humanitarian Foresight Think Thank, op. cit., pp 11-12.

3 Woodward, op. cit., pp197-198.

4 محمود جمال، "القرن الأفريقي والملعب المفتوح .. من يحكم؟"، المعهد المصري للدراسات، تقديرات استراتيجية، عدد 17 مايو 2017م، ص 6، روجع في 29 يناير 2018م على الرابط التالي:

http://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2017/11/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88%D8%AD-%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%AD%D9%83%D9%85_knzed1ow.pdf

السودان، وكذا قامت القوات الإثيوبية بدور رئيس في القضاء على نظام المحاكم الإسلامية ومساندة الحكومة الانتقالية على الساحة الصومالية[1]، علاوة على ما سلف بيانه من أثر إنشاء سد النهضة الإثيوبي على معادلة العلاقات في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا بصفة عامة في ظل سعي إثيوبيا لربط مصالح دول الجوار العربية والأفريقية بذلك المشروع الضخم؛ لتقليل مساحة المناورة أمام صانع، القرار المصري وتوطيد نفسها كفاعل إقليمي أساسي في المنطقة، والحيلولة دون تقلص مكاسبها التي حققتها في العقدين الأخيرين في مواجهة منافسيها التقليديين من داخل دول القرن الأفريقي "الصومال، إريتريا"، ومن خارجه "مصر" [2].

2- إسرائيل: يمكن القول إنها منذ قيامها عام 1948م ظلت محاولة النفاذ إلى البحر الأحمر وترسيخ الوجود فيه واحدة من أهم الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل في القارة الأفريقية، خشية من تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية ومخاطر إغلاق مضايق تيران وباب المندب في وجه الملاحة الإسرائيلية[3]. لذا عمدت إسرائيل إلى مد جسور التعاون الأمني والاقتصادي مع القوى الإقليمية والجماعات غير العربية في شرق أفريقيا وجنوب السودان؛ لتشكيل حلف مضاد للمساعي العربية الرامية -آنذاك- للتضييق عليها بخصوص الملاحة عبر البحر الأحمر. وهو التعاون الذي شهد تنامياً ملحوظاً في السنوات الأخيرة في ظل موجة استرداد العلاقات الإسرائيلية الأفريقية زخمها بفعل التراجعات في المواقف العربية على الساحة الأفريقية، وتنامي العلاقات العربية الإسرائيلية ذاتها، على نحو تراجعت فيه نسبياً أولوية الصراع العربي الإسرائيلي، لصالح أشكال وأنماط أخرى من الصراعات. حيث تواجدت إسرائيل في جزيرتي "دهلك" و"فاطمة" الإرتيريتين، وأقامت مراكز رصد على البحر الأحمر تستهدف السعودية والسودان واليمن، وفي عام 1996م وقعت إرتيريا اتفاقية للتعاون المعلوماتي والأمني مع إسرائيل تتضمن التزام إسرائيل بتوفير احتياجات أسمرة في المجال الدفاعي والأمني[4].

وإذا كانت المخاطر المتعلقة بالملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر قد تراجعت نسبيا، فإن حوافز الإبقاء على وتنمية العلاقات الإسرائيلية مع دول القرن الأفريقي لا سيما إثيوبيا، ما زالت كثيرة وحيوية في ظل المشروعات الطموحة لدول المنطقة في المجالات الزراعية والطاقة الكهربائية وكذا في مجال التسليح والتدريب العسكري ومكافحة الإرهاب وجميعها من المجالات التي تقدم إسرائيل نفسها فيها كدولة رائدة[5]. يضاف إلى ذلك بعدٌ آخر لا يقل أهمية وهو رغبة إسرائيل في الاستفادة من صراع الطاقة مقابل

---

1 سولومون ديرسو، "الصراع في الصومال: الانعكاسات على مساعي صنع السلام والمحافظة عليه"، في سولومون ديرسو وبيروك مسفين، الصراعات في أقاليم الصومال، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، عدد 92، 2010م)، ص 40.

2 محمد عاشور، "سد النهضة: تحديات قائمة واستجابات واجبة"، بحث مقدم في إطار أعمال مؤتمر التحديات الأمنية والاقتصادية الراهنة في أفريقيا، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2015م، ص ص 4-3.

3 Woodward, op. cit., p 199.

4 نادية سعد الدين، "التغلغل الاقتصادي لإسرائيل في شرق أفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي العربي "، في أحمد المبارك وآخرين، العرب والدائرة الأفريقية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005م)، ص 167.

5 المرجع السابق، ص ص 168-154.

المياه الدائر بين مصر وإثيوبيا في الاستحواذ على نصيب من تلك المياه نظير جهود الوساطة المباشرة أو غير المباشرة للتوصل إلى تسوية لهذا الصراع[1].

3- تركيا: شهدت العلاقات التركية الأفريقية تناميا متواصلاً منذ عام 2002م في قطاعات عديدة، مدفوعة بالنمو الاقتصادي التركي المتواصل وبحثها عن أسواق جديدة لتصريف بضائعها، مستفيدة من المزايا النسبية التي تتمتع بها والتي من بينها القرب الجغرافي، وجودة ورخص البضائع التركية مقارنة بغيرها، علاوة على الروابط التاريخية والدينية مع معظم دول القرن الأفريقي[2].

وإلى جانب الدوافع الاقتصادية، تسعى تركيا إلى ترسيخ صورتها كفاعل رئيس في العالم الإسلامي، تعزيز مكانتها في الشرق الأوسط، على نحو يجعل من تركيا رقما أساسيا في معادلات وتسويات المنطقة، ويعوض بدرجة ما إخفاق جهود الانضمام للاتحاد الأوربي، في ضوء ما يحققه ذلك الوجود من مكاسب سياسية واقتصادية؛ يعبر عنها ارتفاع حجم التجارة التركية مع دول أفريقيا بصفة عامة إلى 20 مليار دولار عام 2017م[3]، وكذا زيادة حجم الاستثمارات التركية في دول القرن الأفريقي؛ حيث تعتبر الاستثمارات التركية -على سبيل المثال- هي الأكبر بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إثيوبيا[4].

ولتركيا 39 بعثة دبلوماسية في القارة، علاوة على عضويتها كمراقب في الاتحاد الأفريقي من عام 2005م، ومشاركتها في 6 من مهام حفظ السلام بالقارة، والزيارات المتبادلة على أعلى المستويات بين أنقرة والعواصم الأفريقية المختلفة، بما في ذلك الصومال، التي شهدت تدشين أكبر قاعدة عسكرية لتركيا خارج أراضيها في عام 2017م. لتدريب أكثر من 10 آلاف و500 جندي صومالي بهدف مكافحة عمليات الإرهاب والقرصنة وبتكلفة وصلت إلى 50 مليون دولار[5]. وقد أدى توقيع السودان وتركيا، اتفاق بمقتضاه تدير تركيا جزيرة سواكن السودانية في ديسمبر 2017م، إلى إثارة مخاوف بعض دول الخليج ومصر، كما أثارت الخطوة حفيظة إيران باعتبارها خصماً من النفوذ الإيراني بالمنطقة[6].

---

1 صادق الشيخ عيد، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا جنوب الصحراء، في رؤية تركية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، شتاء 2015م)، ص 105-109.

2 محمد أوزكان، "من القول إلى الفعل: العلاقات التركية الأفريقية وتحليلها 1998-2015م، في رؤية تركية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، شتاء 2015م)، ص ص 8-21.

3 وزير الاقتصاد التركي حجم التجارة مع أفريقيا يقترب من 20 مليار دولار، ترك برس، 14 يونيو 2017م، على الرابط التالي https://www.turkpress.co/node/35700 روجع في 30 يناير 2018م.

4 هاشم على حامد، العلاقات الإثيوبية التركية: الواقع والآفاق، جريدة العلم الإثيوبية، 23 ديسمبر 2016م على الرابط التالي: http://www.ethpress.gov.et/alalem/index.php/news/national-news/item/1462-2016-12-23-18-40-55 روجع في 28 يناير 2018م.

5 المرجع السابق.

6 سيناريوهات التنافس على القرن الأفريقي والبحر الأحمر بعد استلام تركيا جزيرة سواكن، ترك برس، 12 يناير 2018م، على الرابط التالي: https://www.turkpress.co/node/44221 روجع في 28 يناير 2018م.

4- إيران: تقليدياً ارتبطت أهمية قارة أفريقيا بصفة عامة والقرن الأفريقي بصفة خاصة لدى صانع القرار الإيراني بالسعي إلى مد الوجود والنفوذ الإيراني في الدول الأطراف المجاورة للجزيرة العربية بغية تأمين وارداتها التي يمر معظمها من الممرات المائية بالمنطقة[1]، فضلاً عن تقليص الآثار المادية والمعنوية الناجمة عن الحصار الغربي عليها بفعل برنامجها النووي، ولزيادة أوراق الضغط والمساومة مع الدول العربية والغربية[2]. وقد أدت تطورات الأوضاع في كل من الصومال واليمن وسوريا إلى تصاعد الاهتمام الإيراني بمنطقة القرن الأفريقي. والسعي لتأسيس وجود إيراني مادي على الأرض، وفي البحر الأحمر من خلال تقوية علاقاتها بالدول الإفريقية التي تطل على البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن[3].

وقد زادت إيران وجودها العسكري البحري في منطقة خليج عدن مع مساع الحصول على تسهيلات عسكرية في ميناء عصب الإرتيري[4]. كجزء من مهام محاربة القراصنة، ولتأمين السفن التجارية الإيرانية وغيرها في المياه الدولية بالمنطقة، الأمر الذي تضاعفت أهميته في ظل استمرار الأزمة اليمنية من ناحية والأزمة القطرية من ناحية أخرى[5].

ولا يخلو السعي الإيراني للنفاذ إلى منطقة القرن الأفريقي بدوره من مصالح اقتصادية وإيديولوجية تتمثل في المشروعات الإيرانية الزراعية والصناعية في دول شرق أفريقيا والقرن الأفريقي والسعي لنشر المذهب الشيعي في دول المنطقة عبر المكاتب الثقافية والبعثات والمنح الدراسية والبحثية التي تقدمها إيران لأبناء دول المنطقة للدراسة في إيران[6].

---

1 مايكل ايزنشتات، ألون باز، التواجد البحري المتطور لإيران، معهد واشنطون، المرصد السياسي عدد 2224 13 مارس 2014 على الرابط التالي:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/irans-evolving-maritime-presence v,[u td 25 dkhdv 2018.

Alex McAnenny,Iran in Africa: A Tutorial Overview of Iran's Strategic Influence In Africa, Center for Security Policy 2014, at:

https://www.centerforsecuritypolicy.org/wp-content/uploads/2015/01/Iran-in-Africa.pdf reviewed 24/01/2018 p.

2 Fátima Chimarizeni, Iran-Africa Relations: Opportunities And Prospects For Iran, Brazilian Journal of African Studies vol.2, no.3, Jan./Jun. 2017, p.36-39 at: http://www.seer.ufrgs.br/rbea/article/view-File/73809/43642 reviewed 24/1/2018.

3 McAnenny, op. cit., & Woodward, op. cit., p 199.

4 Intelligence and Terrorism Information Center, Iran's activity in East Africa, the gateway to the Middle East and the African continent, Intelligence and Terrorism Information Center July 29, 2009 at: http://www.terrorism-info.org.il/Data/pdf/PDF_09_197_2.pdf reviewed at 22/1/2018 pp. 16-20.

5 Iran sends naval fleet to Oman, Indian Ocean, Gulf of Aden, the Indian Express, 12 June 2017 at: http://indianexpress.com/article/world/iran-sends-naval-fleet-to-oman-indian-ocean-gulf-of-aden-4699785/ reviewed 23/01/2018.

6 Ibid, p. 18. Fátima Chimarizeni, op. cit., pp.

وقد حققت إيران عدة مكاسب من سياستها الأفريقية يأتي في مقدمتها؛ مساعدة إيران على الخروج من العزلة الدولية والإقليمية، ضمان تصويت الدول الأفريقية لمصلحتها في العديد من الملفات أمام المحافل الدولية، أو على الأقل امتناعهم عن التصويت، خصوصاً بالنسبة إلى مسائل حقوق الإنسان والملف النووي[1].

ج- القوى الكبرى: اقتصاراً على مرحلة ما بعد الحرب الباردة يمكن القول إن التنافس الدولي في المنطقة يدور بين عدة أقطاب دولية أساسية تتفاوت في كثافة الحضور في المنطقة وأدواته، هي الولايات المتحدة والصين وكذا الاتحاد الأوروبي وفيما يلي نعرض لموقف كل منها وسياساته تجاه المنطقة.

1- الولايات المتحدة الأمريكية: في أعقاب تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا وتنزانيا 1998م، ومن بعدها أحداث 11 سبتمبر 2001م وما تلاها من إعلان الولايات المتحدة ما عرف بالحرب على الإرهاب، وتنفيذا لمقررات مبادرة مكافحة الإرهاب في شرق أفريقيا، ضاعفت الولايات المتحدة مساعداتها للدول الحليفة مقابل تشديد الحصار على الدول المناوئة "السودان، اريتريا" [2]، كما قامت الولايات المتحدة بإنشاء قاعدة عسكرية في القرن الأفريقي، اتخذت من جيبوتي مركز رئيسا، كما تقوم السفن والطائرات العسكرية الامريكية بزيارة المدن والموانئ الافريقية بشكل منتظم. والمساهمة في تدريب القوات العسكرية لدول المنطقة. كما مارست الولايات المتحدة دورا أساسيا بصورة مباشرة وأخرى غير مباشرة في عملية مكافحة القرصنة في خليج عدن وغرب المحيط الهندي. من خلال مراقبة وتتبع الجماعات الإرهابية والقراصنة، والمشاركة في تأمين حركة الملاحة، وتنفيذ العديد من الطلعات الجوية بطائرات دون طيار في مهام استطلاعية، وأخرى استهدفت تصفية عناصر من الجماعات الإرهابية في المنطقة[3]. وبصفة عامة تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز وجودها الأمني والاستخباراتي بدول المنطقة بعد ما واجهته من انتقادات جوهرها تراجع قدراتها البشرية الدبلوماسية والأمنية في التعامل مع مشكلات المنطقة[4].

2- الصين: تولي الصين اهتماما كبيراً بقارة أفريقيا بصفة عامة حيث تسعى من خلال علاقاتها بدول القارة إلى الاستفادة من الكتلة التصويتية الأفريقية في المحافل الدولية، وزيادة فرص الحصول على الطاقة والمعادن والأخشاب والمنتجات الزراعية، ومن المعلوم أن الصين تحصل على معظم وارداتها النفطية من القارة، كما تشارك الصين باستثمارات ومشروعات اقتصادية وتنموية عديدة في دول القرن الأفريقي[5]. وتعتبر الصين

1 Ibid. p 43- 46.

2 Humanitarian Foresight Think Thank, op. cit., p10, Woodward, op. cit., pp185-186 & pp191-192.

3 Harper, op. cit., pp177-178.

4 Robert I. Rotberg, “the Horn of Africa and Yemen”., in Robert I. Rotberg (ed.), battling the terrorism in the Horn of Africa, (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2005), p 7.

5 China’s Growing Role in Africa: Implications for U.S. Policy Hearing Held by Senate Committee on Foreign Relations Subcommittee on African Affairs Dirksen Senate Office Building 1 November 2011 Remarks by David H. Shinn. At: https://www.foreign.senate.gov/imo/media/doc/David_Shinn_Testimony.pdf reviewed 25/1/2018.

واحدة من أهم الشركاء التجاريين لدول القرن الإفريقي، حيث تدخل السودان وكينيا ضمن أكبر عشرة أسواق إفريقية تستوعب الصادرات الصينية للقارة[1].

وتتنوع أدوات الصين في إدارة علاقاتها مع دول المنطقة ويأتي من بينها تقديم قروض منخفضة الفائدة، وإعفاء بعض الدول من الديون، ووضع تعريفات جمركية تفصيلية، وإقامة مشروعات لتحسين البنية أساسية، علاوة على الطابع الخاص للاستثمارات الصينية ومحدداتها، التي لا تعنى كثيراً بالعوامل السياسية والحقوقية في الدول المستهدفة[2]. وهو أمر هام للكثير من النظم الأفريقية.

وللصين تمثيل دبلوماسي مع جميع دول القرن الأفريقي "باستثناء الصومال لأسباب أمنية"، علاوة على الزيارات الدورية المتبادلة "شبه السنوية"، بين قادة دول المنطقة لبكين والعكس، كما تمثل الصين سنداً سياسياً ودبلوماسياً لدول المنطقة في المحافل الدولية لا سيما مجلس الأمن، الذي تتمتع فيه بحق الفيتو[3]، كما أنها كانت ومازالت مصدرًا مهمًا للأسلحة لدول المنطقة. وعلى صعيد آخر تساهم الصين بنحو 1600 فرد من أفراد مهام حفظ السلام في القارة الأفريقية من بينها المهام في جنوب السودان والكونغو الديمقراطية.

ومنذ عام 2008م، تشارك الصين في جهود مكافحة القرصنة وتأمين الملاحة في خليج عدن. بعد انقطاع في الزيارات البحرية إلى الموانئ الأفريقية منذ عام 2002م[4]. كما قامت الصين بإنشاء قاعدة لها في جيبوتي للأغراض اللوجستية والإجلاء السريع. والمفارقة أن القاعدة الصينية تجاور نظيرتها الأمريكية في جيبوتي "يفصل بينهما 13 كيلو متراً" [5]. دون أن يثير ذلك أزمة بينهما أو مع الدولة المضيفة[6]. وهو ما يدعم ما يذهب إليه البعض أن عوامل وضرورات التنسيق بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الأفريقية بعامة، والقرن الأفريقي لا تقل وفرة عن عوامل التنافس[7].

---

1 Woodword, Op. cit., PP 192-193.

2 Majid Shirali , The Political Economy Of Going Global: Understanding The Determinants Of Chinese Foreign Direct Investment In The Middle East And Africa, A Dissertation Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Doctor Of Philosophy – Political Science Department Of Political Science College Of Liberal Arts The Graduate College University Of Nevada, Las Vegas May 2015, pp 88:91.

3 Woodward, op. cit., p195.

4 Ibid.

5 محمود جمال، مرجع سابق، ص 3.

6 Humanitarian Foresight Think Thank, op. cit., p 11.

7 "China's Growing Role in Africa: Implications for U.S. Policy"., op. cit.

3- الاتحاد الأوروبي: حملت الأوضاع في القرن الأفريقي تهديدات جدية أمنية واقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر شريكًا تجارياً أساسياً لكثير من دول المنطقة، فإضافة إلى عمليات تهريب الأسلحة الصغيرة داخل المنطقة، وعمليات القرصنة وآثارها على حركة الملاحة من وإلى أوروبا عبر المنطقة، فإن عمليات الهجرة غير الشرعية وتدفق اللاجئين بدورها ولدت تهديدات مختلفة يصل مداها إلى الاتحاد الأوروبي ذاته[1]. واستنادا إلى هذه الرؤية، طرحت مفوضية الاتحاد الأوروبي استراتيجية للسلم والأمن والتنمية في القرن الإفريقي، يقوم الاتحاد الأوروبي في إطارها بأدوار مختلفة لإحلال السلم داخل القرن الإفريقي؛ عبر جهود بناء القدرات والوساطة لوضع حد للصراعات الحدودية والداخلية في المنطقة[2].

وإلى جانب المساعدات المتعلقة بالسلم والأمن، قدم الاتحاد الأوروبي معونات تنموية هامة لدول القرن الإفريقي عبر صندوق خاص برأس مال بلغ 1.8 بليون يورو[3]. ورغم موقف الاتحاد الاوروبي الجماعي سالف الذكر فإن ذلك لا ينفي مساعي دول الاتحاد الأوروبي فرادى لتحقيق أو الحفاظ على وتعظيم، مصالحها في المنطقة وتعتبر فرنسا نموذجاً رئيساً في هذا الصدد حيث عمدت إلى تعزيز وجودها في ظل التدافع الصيني الأمريكي في المنطقة حيث عقدت فرنسا وجيبوتي اتفاقاً في 2011م، تتعهد بموجبه باريس بالدفاع عن وحدة وسلامة أراضي جيبوتي، إضافة إلى أنه تاريخيا تحتفظ فرنسا بقاعدة عسكرية أساسية لها في جيبوتي تعتبر هي الأقدم في المنطقة[4]. كما تشارك فرنسا بنحو 270 من جنودها في عمليات مواجهة القرصنة في مياه البحر الأحمر وخليج عدن[5].

وعلى الصعيد الروسي تشير تحركات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة القارة الأفريقية إلى مساع نشطة للعودة لأفريقيا ومنطقة القرن[6]، ففي فبراير 2014م، عينت سفيراً لها لدى دولة جنوب السودان، وسفيراً جديداً في جيبوتي، واعتمدت السفير ذاته سفيراً غير مقيم في الصومال، لكن هذا السعي يصطدم بالوجود الأمريكي والصيني والأوروبي وهو ما يحد من نفوذها، إذ رفضت جيبوتي على سبيل المثال عرضاً روسياً لتأسيس قاعدة لها في البلاد[7].

---

1 Loan Lewis, Understanding Somalia and Somaliland, (New York: Colombia University Press, 2008), p132.

2 Lewis, op. cit., pp 84-85.

3 Humanitarian Foresight Think Thank, op. cit., p 11.

4 سامي السيد، مرجع سابق، ص 178، محمود جمال، مرجع سابق، ص 3.

5 راوية توفيق، السياسة الفرنسية في أفريقيا، قراءات أفريقية، عدد 20 إبريل/ يولية، 2014م، ص 31.

6 Woodward, op. cit., p 200.

7 محمد عمر، مرجع سابق.

ثانيا: أثر الصراعات على الأمن الإقليمي لدول الخليج:

تكشف الخريطة سالفة البيان للقوى الإقليمية والدولية المتصارعة ومصالحها في منطقة القرن الأفريقي عن مجموعة من التحديات والفرص فيما يتصل بالأمن الإقليمي بصفة عامة، وأمن الخليج بصفة خاصة يمكن إجمالها فيما يلي:

1- التأثيرات الاستراتيجية:

لا شك أن كثافة الوجود العسكري الأجنبي بالمنطقة، يحد من قدرات الدول العربية على فرض سيطرتها ورؤيتها فيما يتصل بتأمين طرق الملاحة والممرات المائية بعامة، ويجعل المنطقة رهينة توازنات مصالح وقوى تلك الأطراف المتنافسة. كما أنه من ناحية أخرى، يحمل دول المنطقة تبعات سياسات تلك القوى وممارساتها، ولا أدل على ذلك من العداء ما بين تنظيم القاعدة والجماعات الموالية لها "مثال حركة الشباب الصومالية" من ناحية، والغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى، والذي امتدت نيرانه إلى منطقة القرن الأفريقي واليمن في ظل اصطفاف كل طرف من أطراف معادلة الصراع في المنطقة خلف الفريق الذي يحقق مصالحة[1].

2- التأثيرات الأمنية:

أدت حالة عدم الاستقرار الداخلي في دول القرن الأفريقي التي بلغت ذروتها في تلاشي وجود الدولة الصومالية واقعياً في كثير من المناطق الصومالية، والصراعات والحروب الحدودية بين دول القرن الأفريقي وبعضها البعض، إلى انتشار السلاح بكافة أشكاله في المنطقة بطريقة غير مسبوقة، وانتشار ظاهرة القرصنة البحرية في ظل وجود مئات الكيلومترات من السواحل ومئات الأميال البحرية غبر خاضعة للرقابة الأمر الذي حمل معه مخاطر أمنية متزايدة فيما يتصل بنفاذ تلك الأسلحة إلى داخل المنطقة أو مناطق الصراع على جانبي خليج عدن بما يزيد من أمد تلك الصراعات وتكلفتها المادية والبشرية[2]. وفتح الباب للمزيد من التدخلات الخارجية بدعوى مكافحة القرصنة والإرهاب وتهريب السلاح، خاصة في ظل ما تكشف عام 2010م من صلات وتدريب وتعاون مشترك بين حركة الشباب الصومالية، وعناصر تنظيم القاعدة في اليمن وشبه الجزيرة العربية[3] مع عدم وجود استراتيجية عربية للتعامل مع هذه الظاهرة.

---

1 Stig Jarle Hansen, Al-Shabab in Somalia: the story and ideology of a militant islamist group 2005-2012., (Oxford :Oxford university press, 2013)., pp 140-142.

2 Woodward, op. cit., pp 97- 108.

3 Mary Harper, op. cit., pp187-188.

3- التأثيرات الاقتصادية:

لا شك أن عوامل عدم الاستقرار بالمنطقة مسؤولة بدرجة كبيرة عن تراجع فرص الاستثمار الجاد في دول القرن الأفريقي من ناحية، وعن تنامي ظواهر التهريب بكافة أشكاله من تهريب البشر إلى البضائع والسلع، علاوة على أن بروز ظاهرة القرصنة كبدت بدورها الدول الخليجية والشركات الغربية خسائر اقتصادية كبيرة في صورة رفع تكاليف تأمين وحراسة الناقلات والسفن المارة بالمنطقة، أو رسوم التأمين البحري على تلك الناقلات، علاوة على ما يدفع أحياناً كفدية للإفراج عن السفن أو الناقلات المختطفة، وكذا مبالغ التعويضات لضحايا تلك العمليات من أطقم السفن وأسرهم[1].

4- التأثيرات الاجتماعية:

وتتمثل في مخاطر استمرار تدفق اللاجئين والهجرة غير الشرعية من القرن الأفريقي إلى اليمن كنقطة ارتكاز وعبور إلى دول الخليج العربية[2]، ما يجعل تلك الأخيرة بين خيارين كلاهما مر هما: إما القبول بتلك الهجرة غير الشرعية والتغاضي عنها، وهو ما يهدد أمن البلاد بمستوياته المختلفة، أو التصدي بحسم لمحاولات النفاذ غير القانونية إلى أراضيها؛ فتكون موضوعا لتقارير منظمات إقليمية ودولية حول حقوق اللاجئين والإنسان، لن تعدم دليلاً هنا أو هناك عن انتهاكات حقوق هؤلاء اللاجئين.

5- التأثيرات السياسية:

لا تقل التأثيرات السياسية للتنافسات الإقليمية والدولية في منطقة القرن الأفريقي خطورة فيما يتصل بأمن المنطقة الإقليمي وأمن منطقة الخليج، فحالة السيولة والهشاشة التي تعاني منها المنطقة جعلت منها منطقة جذب ومأوى لبعض جماعات التطرف والإرهاب، التي قد تجد أفكارها وأفرادها مجالا للانتقال لدول المنطقة، بدعم أو تحريض من أي من القوى المتنافسة[3]. وعلى صعيد آخر فإن حالة الصراع والتنافس على النفوذ والسيطرة في منطقة القرن الأفريقي، تجعل التوصل إلى تسوية صراعات المنطقة رهيناً بتوافقات القوى الرئيسة المتصارعة إقليمياً ودوليا على تلك التسوية والضغط على حلفائها بمنطقة القرن الأفريقي لقبول تلك التسوية[4].

---

1 Alex De Waal, op. cit., pp126-128.

2 Lewis, Op. cit., p p129-130, p. 132.

3 De Waal, op. cit., pp 121-124.

4 Humanitarian Foresight Think Thank, op. cit., pp 12:13.

ثالثاً: الخيارات والبدائل أمام دول الخليج للتعامل مع تحديات القرن الأفريقي:

في ضوء التحديات سالفة البيان، يمكن القول، أن أي دور فاعل لدول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة سوف يتطلب حزمة من الإجراءات السياسية والاقتصادية والثقافية علاوة على الإجراءات الأمنية والعسكرية. وأياً كانت الخيارات التي ستتبعها دول الخليج في التصدي للتحديات والتداعيات سالفة البيان، فإنها يتعين عليها القيام بما يلي:

أ. تحديد أولويات العمل وأهداف دول الخليج على ساحة القرن الأفريقي، والتي على أساسها يتم تحديد شبكة العلاقات والتحالفات المفترضة، فتعدد الفاعلين على الساحة بقدر ما يضع تحديات وأعباء؛ فإنه يتيح مساحة من حرية الحركة والمناورة لدول الخليج "مجتمعة، أو فرادى"، أن تكون رمانة الميزان في ترجيح كفة أي من القوى الإقليمية والدولية المتنافسة في المنطقة.

ب. الاتفاق على استراتيجية اقتصادية واستثمارية خليجية وعربية موحدة للتعامل مع مشكلات القرن الأفريقي تتوزع فيها الأدوار والعوائد والأعباء بين دول المنطقة على أساس شراكة اقتصادية حقيقية بين الطرفين: الخليجي والأفريقي، كبديل عن أسلوب المنح والهبات المالية ذات الطابع التقليدي، وبدلا من التنافس الخليجي - الخليجي، الذي يمنح امتيازاً للمنافسين الإقليميين والدوليين، والانتهازيين من اللاعبين المحليين على حساب الدور الخليجي.

ت. التصدي بحسم لبؤر التطرف الفكري والعنف والإرهاب المسلح بمنطقة القرن الأفريقي من خلال حزمة من المشروعات الأمنية والاقتصادية والإصلاحات والتسويات السياسية لنزاعات المنطقة وفي مقدمتها ضرورة استقرار الوضع في الصومال، مع إيلاء عناية خاصة للمناطق التي أظهرت قدراً من الاستقرار والأمن خلال العقدين الماضيين "أرض الصومال، بونت لاند"، وإعادة النظر في مداخل التسوية بمنح خيار الفيدرالية عناية أكبر في أي مساع لإعادة لحمة الصومال الموحد[1].

ث. السعي إلى تسوية النزاعات الحدودية والإقليمية بين دول المنطقة؛ بممارسة ضغوط مالية واقتصادية ودبلوماسية تضمن تحقيق صالح الدول الخليجية، وفي مقدمتها؛ الحيلولة دون امتداد أعمال الإرهاب والعنف إلى الساحة الخليجية، والحيلولة دون توسع النفوذ الإيراني أو التركي والإسرائيلي في ساحة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا أو اليمن على حساب الوجود والمصالح الخليجية.

ج. تعزيز الوجود المادي للقوات الخليجية في المنطقة بالتنسيق مع الدول الإقليمية والدولية، للقيام بجهود إعداد وتأهيل قوات دول المنطقة (بخاصة الصومال)،على مهام حفظ السلم والأمن في المنطقة، وجهود الوساطة وحفظ السلام بين دول وجماعات المنطقة؛ باعتبار القوات الخليجية في الوقت الراهن أكثر الأطراف قبولاً من معظم الأطراف المتصارعة، مع الأخذ في الاعتبار، أن يشمل التنسيق جهود مكافحة

1 Mary harper, op. cit., p.200.

القرصنة والإرهاب في المياه الإقليمية وسواحل القرن الأفريقي. وهو أمر يكاد يكون عليه توافق عام بين القوى الرئيسة الإقليمية.

ح. تكوين قواعد بيانات حديثة لدراسة وتقدير مخاطر الهجرة غير النظامية من القرن الأفريقي على الدول الخليجية، وتشكيل فرق عمل ومؤسسات للتعامل اللازم مع تلك المخاطر وفي مقدمة ذلك تقديم الدعم اللازم لليمن في مواجهة ظاهرة اللجوء والهجرة غير الشرعية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي بهدف تجفيف منابع تفريخ هؤلاء اللاجئين والمهاجرين، والقضاء على دوافع وأسباب اللجوء في دول المنشأ.

خ. التفكير جدياً في عقد قمة خليجية أفريقية دورية تجمع قادة ورؤساء دول المنطقتين، وينظم على هامشها فعاليات اقتصادية وفكرية تتناول القضايا المشتركة وسبل تعظيم الاستفادة من قدرات الطرفين في مختلف المجالات؛ حيث يلاحظ غياب تلك الآلية في مجال العلاقات الخليجية الأفريقية. رغم حرص معظم الدول المنافسة على تفعيل مثل تلك الآلية.

د. الاهتمام ببلورة استراتيجية إعلامية جيدة الإعداد، تكون مصاحبة للجهود سالفة الذكر، بهدف كسب تأييد شعبي للمساعي الخليجية والتصدي للدعاية المناوئة على ساحة دول القرن الأفريقي. في ظل سعي القوى المختلفة ولا سيما القوى الدولية لكسب المعركة في هذا المجال كأداة فاعلة لتحقيق غاياتها وترسيخ وجودها[1].

1 Rotberg, Op. cit., pp21-22.

القضايا الإقليمية

التطورات الإقليمية

تقديم الملف

مستجدات الدور الخليجي تجاه العراق وأهميته في تحقيق أمن الخليج والأمن الإقليمي

الدكتور معتز سلامة

أثر العقوبات الدولية على قطاع النفط الإيراني

الأستاذ عبدالعزيز الدوسري

تقديم الملف:

يتناول هذا القسم أبرز التطورات الإقليمية التي شهدتها المنطقة خلال الأشهر المنقضية والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن دول مجلس التعاون وقد خصصت دورية دراسات هذا الملف لقضيتين مهمتين **الأولى:** تتناول العلاقات الخليجية-العراقية وخاصة في أعقاب قرار المملكة العربية السعودية استئناف التمثيل الدبلوماسي مع العراق وتأثير عدوة تلك العلاقات على أمن الخليج والأمن الإقليمي عموماً، حيث تخلص تلك المساهمة إلى نتيجة استراتيجية مؤداها أنه يتعين أن يكون محور الدور الخليجي في العراق هو تعزيز الدولة الوطنية أولا، باعتباره الضمانة الأساسية لأمن الخليج؛ فكلما اتجهت دول الخليج إلى تعزير مقومات الاستقلال الوطني في العراق وساعدته على إعادة الإعمار وتجاوز أزماته، فإنها تساعد نخبته السياسية على التركيز على الشاغل الوطني، والهموم الداخلية، لذلك فإن تقوية الدولة الوطنية الوليدة في العراق هي أفضل الطرق لكي يسهم العراق في الأمن الخليجي من منطلق رؤية متوازنة، فحياد العراق -كهدف مرحلي- يشكل إضافة مهمة لأمن الخليج **والثانية**: العقوبات الغربية على قطاع النفط الإيراني من حيث تناول تاريخ تلك العقوبات ومدى تأثيرها على قطاع النفط الإيراني ومحاولة الإجابة عن تساؤل مؤداه هل كانت تلك العقوبات كافية لمنع إيران من تطوير الطاقة النووية للأغراض العسكرية وما هو مستقبل تلك القضية؟ وتخلص تلك المساهمة إلى نتيجة مفادها في الظروف الحالية من المنطقي أن تحقق إيران بعض الاستفادة الاقتصادية من الاتفاق النووي ولكن ليس بالشكل الذي كان يتصوره الإيرانيون سابقاً، فقد استطاعت إيران استعادة حصتها من السوق النفطية وعادت البنوك الإيرانية للتعامل مع النظام المالي الدولي. بينما ستظل المخاوف من إعادة فرض العقوبات في حالة خرق إيران للاتفاق، تشكل هاجساً للإيرانيين والمستثمرين الأجانب على حد سواء. وستظل كذلك طوال فترة الاتفاق النووي وحتى انتهاء صلاحية هذه الآلية بعد 10 سنوات.

مستجدات الدور الخليجي تجاه العراق وأهميته في تحقيق أمن الخليج والأمن الإقليمي

الدكتور معتز سلامة [1]

ملخّص:

تتناول هذه الورقة تطوراً إقليمياً مهماً يتمثل في تطور الدور الخليجي تجاه العراق، وهو ما يعكس إدراكاً خليجياً لأهمية العراق بالنسبة لأمن الخليج العربي والأمن الإقليمي عموماً، فضلاً عن أن ذلك التحول في الموقف الخليجي كان نابعاً في الوقت ذاته من رؤية تلك الدول لتحول في سياسات النخبة الحاكمة في العراق تجاه قضايا دول مجلس التعاون، وتتميز الورقة بتقديم تحليل شامل للتحديات التي تواجه العراق في الوقت الراهن على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، فضلاً عن تقديم رصد حصري لبيانات قمم مجلس التعاون متضمناً تحليلاً مهماً لطبيعة ذلك التحول وأسبابه التي حكمتها رؤى الجانبين لمصالحهما عبر حقب زمنية مختلفة أتاحت فرصاً وفرضت قيوداً حول تطور تلك العلاقات بشكل طبيعي، وتتضمن الورقة تحليلاً شاملاً حول الرؤى الخليجية للعراق وكيف كانت استعادة علاقتها معه تدريجية وتفسير أسباب ذلك، وتخلص الورقة إلى نتيجة مؤداها أن دعم بناء الدولة الوطنية في العراق يعد أفضل الخيارات لدول مجلس التعاون بما يمكن العراق من الإسهام بفاعلية تجاه أمن الخليج والأمن الإقليمي عموماً بما يتجاوز الحقب السابقة التي تركت آثاراً ورواسب تطل برأسها من آن لآخر وتحتاج إلى المزيد من الجهود لإزالتها سواء من جانب دول الخليج أو العراق ذاته.

مقدمة:

شهدت علاقات دول مجلس التعاون والعراق تطورات مهمة خاصة خلال العامين الأخيرين، في الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية، ولم تقتصر هذه التطورات على دولة خليجية واحدة أو دولتين، وإنما شملت مجموعة دول، بحد يشير إلى توافر جملة من العوامل التي مكنت من تجديد الرؤية الخليجية تجاه العراق والرؤية العراقية تجاه دول الخليج، وإلى حد كبير، يمكن القول بأن حالة "إعادة اكتشاف" متبادلة سيطرت على العلاقات الخليجية مع العراق.

وبالمقاييس والمؤشرات، شهد معدل الزيارات البينية كثافة تعكس رغبة الجانبين في تجاوز سنوات الفتور، ففضلاً عن الزيارات التمهيدية الكثيرة من المستويات الأدنى، قام وزير الخارجية السعودي عادل الجبير بزيارة

---

1 مدير برنامج الخليج العربي ورئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، مصر.

بغداد في فبراير 2017م، كانت الأولى لوزير خارجية سعودي للعراق منذ سنة 1990م، وفي يونيو من العام نفسه قام رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بزيارة رسمية إلى المملكة العربية السعودية بحث خلالها تشكيل مجلس تنسيق مشترك وتعزيز التعاون لمكافحة الإرهاب ومشاركة السعودية في إعادة إعمار ما خربته الحرب ضد داعش[1]. وفي أكتوبر 2017م قام "العبادي" بزيارة ثانية إلى الرياض، وقع خلالها البلدان مذكرة تأسيس مجلس للتنسيق المشترك، فضلا عن العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجالات مختلفة[2]. وفي الشهر ذاته هبطت أول طائرة للخطوط الجوية السعودية في مطار بغداد الدولي للمرة الأولى منذ 27 عاماً. وفي ديسمبر وقعت شركات سعودية وعراقية متخصصة في مجالات الطاقة والصناعة على 18 اتفاقية ومذكرة تفاهم، على هامش منتدى ومعرض العراق الدولي للنفط والغاز[3].

وعلى جانب آخر، قام مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري بزيارة للرياض في يوليو 2017م التقي فيها بولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وفي الشهر التالي قام "الصدر" بزيارة مماثلة إلى الإمارات التقى خلالها بالشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبوظبي. وفي الشهر ذاته قام وزير خارجية مملكة البحرين الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة بزيارة رسمية إلى بغداد. وفي سبتمبر أعلنت وزارة الاقتصاد الإماراتية الاتفاق على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتعزيز التعاون في مجال الاستثمار بين العراق والإمارات، وفي أكتوبر قام وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري بزيارة إلى العاصمة الإماراتية أبو ظبي لترؤس اجتماع اللجنة العراقيَّة-الإماراتية المشتركة في دورتها التاسعة، وتم توقيع عدة مُذكَّرات تفاهم بين البلدين.

وكان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي قد قام بزيارة رسمية إلى دولة الكويت عقب زيارته للسعودية في يونيو 2017م. وأخيراً جاءت الخطوة الأبرز حين استضافت دولة الكويت مؤتمر إعادة إعمار العراق الذي انعقد في فبراير 2018م، والذي بلغت تعهدات الدول المشاركة فيه 30 مليار دولار لإعادة إعمار العراق والاستثمار والتنمية فيه، وجاءت دول الخليج في مقدمة هؤلاء المساهمين، حيث قررت الكويت تخصيص مليار دولار للعراق على شكل قروض واستثمارات، بينما تعهدت المملكة العربية السعودية بتخصيص مليار دولار لمشاريع استثمارية، و500 مليون إضافية لدعم الصادرات العراقية، كما أعلنت الإمارات تعهدها بمبلغ 500 مليون دولار دعماً لإعادة الإعمار، تضاف إلى استثمارات القطاع الخاص في مشروع معسكر الرشيد وميناء أم القصر بقيمة 5.5 مليار دولار[4].

---

1 أنظر: د. أسامة مهدي، العبادي يصل إلى الرياض لمباحثات تعاون ومواجهة الإرهاب، إيلاف، 19 يونيو 2017م.
http://elaph.com/Web/News/2017/6/1153974.html

2 أنظر: مجلس التنسيق السعودي العراقي يثمر عن اتفاقيات غير مسبوقة بين البلدين، RT news، 22/10/2017.
https://arabic.rt.com/business/905950

3 18 اتفاقية بين السعودية والعراق في الطاقة والصناعة، جريدة عكاظ، 11 ديسمبر 2017م.

4 مؤتمر إعادة إعمار العراق يفضح النظام الإيراني، جريدة الشرق الأوسط، 16 فبراير 2018م.

وكانت العلاقات بين دول مجلس التعاون والعراق قد مرت منذ الغزو الأمريكي عام 2003م بمرحلة طويلة من الفتور، ولقد مرت سنوات كانت إمكانية بناء علاقات بين دول المجلس والعراق صعبة بسبب التحديات التي كانت يمر بها العراق وخلال الفترة بين 2003 و 2014م تراجعت الحوافز الخليجية لتطبيع العلاقات مع العراق. ولكن على الرغم من غياب الدور الخليجي عن العراق، فإن ذلك لم يعن غياب الاهتمام به خليجيا، حيث ظلت نظرة دول المجلس إلى العراق على أنه دولة مهمة بالنسبة لأمن الخليج والأمن الإقليمي عموماً.

أولاً: التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجه العراق:

يصعب الإحاطة بمختلف التحديات التي تواجه العراق في الوقت الراهن، ولكن يمكن تحديد عناوين لتحديات ثلاثة أساسية على النحو التالي:

1. تحدي بناء الدولة الوطنية:

هناك مؤشرات مهمة على تحسن الأوضاع نحو بناء الدولة الوطنية خصوصا في ظل حكومة رئيس الوزراء حيدر العبادي، من ناحية قدرة الدولة على لملمة مناطقها ومكوناتها بقرارات قوية وجريئة، وهو ما يعكسه مؤشران بالغي الدلالة، وهما أولا تمكن الدولة من هزيمة تنظيم داعش بتحالفات دولية وإقليمية انتهت بإعلان رئيس الوزراء العراقي في نوفمبر 2017م عن هزيمة داعش عسكريا وسقوط آخر معاقله الحضرية في مدينة راوة، غربي محافظة الأنبار، وثانيا التصدي لنتائج الاستفتاء الغير دستوري لانفصال كردستان عن الدولة الأم وهو ما عكسته المواقف الدولية الداعمة للحكومة المركزية في بغداد[1].

ولقد ترجم ذلك بشكل واضح مع بروز تفاعلات شعبية عابرة لحالة الاصطفاف الداخلي، وعلى سبيل المثال، فقد أظهر استطلاع للرأي أجري في أغسطس 2017م بعد التحرير من داعش، أن السنة أكثر تفاؤلا، وأكثر ثقة برئيس الوزراء حيدر العبادي وبالقوات الأمنية، وهم أيضا أكثر رضا عن أداء رئيس الوزراء، وأكثر المؤيدين لتجديد ولاية ثانية له، كما أظهر الاستطلاع أنه بينما لا تزال هناك نسبة تتجاوز 30% ترفض بشدة الفصل بين الدين والدولة، فإن النسبة الأكبر من المجتمع العراقي -وبما يتجاوز 60%- ترى ضرورة الفصل[2]، وهو ما يشير إلى ملامح مهمة على استعادة قوة المكون الوطني. كما أوضحت استطلاعات الرأي أيضا تفهم قطاعات المجتمع لحقيقة تحدي بناء الدولة الوطنية في ضوء تدخلات دول الجوار

1 أنظر: إيمان زهران، معضلات كردستان بعد استفتاء الانفصال عن العراق، موقع مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، 28-9-2017. http://www.siyassa.org.eg/News/15292.aspx

2 شذى خليل، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، استطلاع رأي: مستقبل العراق بعيون أهله، 8 أغسطس 2017م. http://rawabetcenter.com/archives/50113

الإقليمي، وهو ما جعل نسبة تصل إلى 45% من عينة استطلاع آخر أجري في بغداد ترى أن العراق سيصبح أكثر أمنا إذا تم ضبط الحدود مع دول الجوار، مما يشير إلى تفهم المجتمع العراقي أن التدخلات الخارجية لها تأثير على الداخل العراقي[1].

مع ذلك تظل هناك الكثير من المظاهر التي لا تزال تشير إلى ربما جوانب قصور، خصوصا من ناحية التفاوتات الشديدة بالمجتمع العراقي، وتنامي الكيانات الحزبية والمصلحية، وبالتأكيد أنه سيتأكد نجاح التجربة كلما نشأت أطياف مصالح سياسية عابرة للولاءات والتوجهات الطائفية، ومن ثم فإن استطلاعات الرأي التي تشير إلى تزايد التأييد لرئيس الوزراء "العبادي" داخل المكون السني بالغة الدلالة في تنامي بناء الدولة الوطنية.

2. تحدي الاستقرار والأمن:

أحرز العراق تقدماً ملموساً مع الإعلان عن هزيمة تنظيم داعش، وهو التنظيم الذي كان قد استولى على مساحات كبيرة من أراضي الدولة منذ منتصف 2014م، وتركز وجوده في محافظات نينوى وكركوك والأنبار وصلاح الدين. وعلى الرغم من أنه مع نهاية 2016م فقد تنظيم داعش أغلب الأراضي التي كان قد سيطر عليها في عامي 2014 و 2015م[2]، وعلى الرغم من الإعلان عن هزيمته في 2017م، سيظل التحدي الأمني هو التحدي الأهم بالنسبة لمستقبل العراق. فلقد ظل العراق منذ سنوات الغزو على رأس القائمة الدولية للدول ضحية ممارسات العنف والإرهاب، وهو ما رصدته التقارير الدولية، ولا يزال التقرير الأخير الصادر عام 2017م عن معهد الاقتصاد والأمن، يضع العراق على قائمة دول العالم من حيث مؤشر الإرهاب، وهو يسبق كل من أفغانستان ونيجيريا وسوريا اللاتي يخلفنه في الترتيب[3].

وفي الأغلب سيظل العراق يعاني من آثار ونتائج الحقبة السابقة التي اتسمت بملامح العنف والإرهاب وطغيان مصالح وأصوات المكونات المجتمعية على الدولة الوطنية، وهي حقبة سوف تظل تطرح تحديات في إدارة الدولة، من ذلك مثلا إشكاليات ترميم المناطق والمدن التي سيطر عليها تنظيم داعش، وبشكل خاص الترميم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتعليمي والسكاني والصحي والإداري وما أسماه رئيس الوزراء حيدر العبادي "محو ثقافة داعش ومخلفاتها وتأهيل المجتمعات التي كانت تحت سطوة وسلطة دولة

---

1 العراق يصبح أكثر أمنا إذا تم؟ مركز الوطن لاستطلاع الرأي العام، 20 يناير 2018م. http://alwatancenter.net/?p=5307

2 See: Country Reports on Terrorism 2016, United States Department of State Publication, Bureau of Counterterrorism July 2017 p. 184. https://www.state.gov/documents/organization/272488.pdf

3 Global Terrorism Index 2017, Measuring and understanding the impact of terrorism, The Institute for Economics & Peace (IEP), P. 9. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Global%20Terrorism%20Index%202017%20%284%29.pdf

الخرافة" [1]؛ فعلى الأرجح أن المناطق التي خضعت لداعش لا تزال تقطنها جيوب داعشية يمكنها أن تشكل تحديات أمنية ومخاطر أدنى لكنها مؤثرة.

3. التحدي الاقتصادي:

يواجه العراق تحديات اقتصادية هائلة وهو ما تعكسه التقارير الدولية ومن ذلك على سبيل المثال يحتل العراق الترتيب رقم 121 في ترتيب دليل التنمية البشرية[2]. وهناك أسباب عديدة لذلك منها بذلك أزمة العراق المزمنة مع الفساد، وكان وزير النفط السابق عادل عبد المهدي، أعلن أن موازنات العراق منذ عام 2003م وحتى اليوم بلغت 850 مليار دولار، لكن الفساد جعل مهمة الاستفادة من هذه المخصصات شبه مستحيلة[3]. ويضاعف من الأزمة أن مجموع الدين العام البالغ 123 مليار دولار ارتفع من 32% إلى 64% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ما بين 2014 و 2016م[4].

وعلاوة على جوانب الخلل في الاقتصاد العراقي باعتباره اقتصاداً ريعياً يعتمد بشكل كبير على العوائد المالية من عمليات استخراج النفط الخام[5]، فقد تعرض هذا الاقتصاد لضربات شديدة على مدى السنوات، بسبب التقلبات السياسية التي مرت بها الدولة، وآخرها الإرهاب وداعش، ووفقا للبنك الدولي، فقد أثَّر تنظيم داعش وأسعار النفط المنخفضة تأثيراً شديداً على النمو الاقتصادي للعراق الذي تراجعت وتيرته في 2014-2015م مع انخفاض الاستثمارات الحكومية غير النفطية بمقدار الثلثين، والانكماش السريع لقطاعات الزراعة والصناعات التحويلية والإنشاءات[6].

وعلى الرغم من أن بعض الأرقام الخاصة بالاقتصاد العراقي تدعو إلى قدر من التفاؤل فإن الوضع الاقتصادي لا يزال صعباً، رغم إعلان رئيس الوزراء العبادي طموحه بإدخال العراق ضمن مجموعة العشرين صاحبة الاقتصادات الأكبر في العالم.

---

1 من كلمة حيدر العبادي في مؤتمر ميونيخ للأمن، 17 فبراير 2017م، يوتيوب رابط:
https://www.youtube.com/watch?v=wf5WWAV0rDA

2 Human Development Report 2016, Human Development for Everyone, the United Nations Development Programme, 2016. http://hdr.undp.org/sites/default/files/2016_human_development_report.pdf

3 91 مليار دولار حجم موازنة 2018م، جريدة الصباح الجديد العراقية، 17 فبراير 2018م.
http://newsabah.com/newspaper/133933

4 إيهاب علي النواب، كيف ننقذ الاقتصاد العراقي؟!، شبكة النبأ المعلوماتية، 7/ 9/ 2017م.
https://annabaa.org/arabic/economicarticles/12398

5 نهاد الحديثي، رؤية العراق الاقتصادية حتى عام 2030 بتغيير المجتمع ومكافحة الفساد، 7 نوفمبر 2017م.
https://kitabat.com/2017/11/07

6 العراق: الآفاق الاقتصادية- أكتوبر 2017م، البنك الدولي، 2017/10/11م.
http://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/publication/iraq-economic-outlook-october-2017

ثانياً: مستجدات الدور الخليجي تجاه العراق 2017 – 2018:

من خلال رصد تطورات علاقات دول مجلس التعاون بالعراق منذ الغزو العراقي لدولة الكويت[1]، يتضح أنها مرت بفترات من الجمود والفتور وشهدت أحيانا بعض الانحناءات في سنوات استثنائية، دللت على استمرار وجود مخاوف من العراق، اختلطت أحياناً بالمخاوف عليه. وعلى الرغم من أن دول المجلس منذ عام 1990م تبنت مواقف جامدة في التعامل مع نتائج الغزو، فإنها قد شهدت تغييراً تدريجياً عكسته البيانات الختامية للقمم الخليجية.

لقد تضمن البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي في الكويت ديسمبر 2017م، في الفقرة الأخيرة من الجزئية الخاصة بالعراق توجيها من المجلس الأعلى للأمانة العامة "بالبدء في التحضير لحوار استراتيجي شامل لتطوير علاقات مجلس التعاون مع العراق في جميع المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية وغيرها". وربما للمرة الأولى لم يرد أي نص بخصوص تطبيق العراق لالتزاماته تجاه الكويت بمقتضى قرارات مجلس الأمن الدولي، وذلك منذ القمة الخليجية التي تلت الغزو العراقي للكويت في ديسمبر 1990م، ولقد كان ذلك المحطة الأخيرة في طريق ممتد ومتعرج مرت به علاقات العراق بدول المجلس منذ عام 1990م.

فقد أدى الغزو العراقي لدولة الكويت إلى تبني دول المجلس مواقف مغايرة من العراق رغم سابق تأييدها له في الحرب العراقية الإيرانية وإدانتها لمواقف وسياسات إيران، ومنذ غزو العام 1990م ظل هناك بند مدرجا على نحو مستمر ضمن بيانات المجلس تحت مسمى "تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوان النظام العراقي"، وتضمنت الفقرات الخاصة بالعراق في بيانات المجلس منذ القمة الحادية عشر بالدوحة 1990م وحتى أواخر التسعينيات -ولفترات تالية على نحو متقطع- التأكيد الدائم على تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت، والتنفيذ الكامل والسريع لكافة بنود القرار (687) الخاص بترسيم الحدود بين البلدين وتنفيذ شروط وقف إطلاق النار، لاسيما تلك المتعلقة بالإفراج فوراً عن كافة الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، ودفع التعويضات المترتبة على العدوان من خسائر بشرية ومادية. وإلى حد كبير ظلت هذه الفقرات -أو نصوص قريبة منها- ثابتة في مختلف القمم، ولكن إلى جانب ذلك كان تأكيد المجلس الدائم على التمسك بوحدة العراق ورفض تدخلات قوى الجوار فيه وضرورة المحافظة على استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.

ولكن بيانات المجلس أخذت منذ عام 1999م تخف حدتها ولهجتها رويداً رويداً؛ فلم يأت إعلان الرياض 1999م على ذكر العراق، وتضمن بيان 2000م تخفيفاً في اللهجة. ومن المقارنة الكمية يتضح أن بيان عام 1998م خصص 362 كلمة عن العراق بينما لم يخصص بيان عام 2000م سوى 218 كلمة كانت في مجملها

1 قام الباحث برصد كامل للفقرات الخاصة بالعراق في البيانات الختامية لقمم مجلس التعاون الخليجي منذ 1990م وحتى 2017م. أنظر البيانات الختامية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي على الرابط التالي: http://www.gcc-sg.org/ar-sa/Statements/SupremeCouncil/pages/Home.aspx

خفيفة اللهجة، وبدا بيان 2001م حواريا مع العراق وليس صدامياً، وتضمن 218 كلمة أيضاً. وكان البيان الختامي لقمة 2002م تصعيدياً بمنظور مقارن بالبيانات السابقة، ولكن ذلك جاء رداً على سياسات تصعيدية من العراق، ولذلك خصص البيان 400 كلمة بشأن العراق.

ومنذ الغزو الأمريكي 2003م برزت لهجة تقارب أوضح من قبل المجلس مع العراق؛ فجاء بيان 2003م أكبر البيانات حجما في تناوله للشأن العراقي، ليتلو مباشرة البيان الختامي لقمة المجلس عام 1990م، بخصوص الغزو، حيث تضمن بيان 2003م حوالي 518 كلمة للعراق، أكد فيها على موقفه الثابت بخصوص وحدته، ومنذ ذلك التاريخ أخذت تتنامى ما يشبه مسؤولية خليجية عن العراق، فدعا البيان إلى وضع جدول زمني لنقل الحكم والسلطة للعراقيين بالطريقة التي يرتضيها الشعب العراقي، وطالب سلطات الاحتلال بالقيام بمسؤولياتها وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي. ومع ذلك استمرت مطالبات المجلس للأمم المتحدة لبذل كل الجهود اللازمة لوضع حل نهائي لإعادة الممتلكات الكويتية والأرشيف الوطني لدولة الكويت، التي استولى عليها النظـام العراقي السابق.

وفي بيان 2004م أعلن المجلس "رفضه لكل ما قد يؤدي إلى تجزئة العراق، وضرورة الحفاظ على سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه، وعدم التدخل في شئونه الداخلية، وعبَّر عن أمله أن تعمل الإدارة الأمريكية بفاعلية مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في كل ما من شأنه تمكين الشعب العراقي بكافة فئاته للإسهام في العملية السياسية المتمثلة في إجراء الانتخابات. وفي بيان 2005م شدد على ضمان وحدة العراق واستقراره وإدارة شئونه بنفسه، وعودته عضواً فاعلاً في محيطة العربي والدولي والعيش بسلام مع جيرانه، وأكد استمرار دوله بالتزامها بما تعهدت به في إعادة إعمار العراق .

ويبدو أن دول المجلس استشعرت منذ 2006م خطورة التدخلات الإيرانية في شؤون العراق؛ فتضمن البيان الختامي لقمة المجلس في هذه السنة تشديداً على عدم التدخل في شؤون العراق الداخلية من قبل أي طرف "من خلال مد نفوذه السياسي أو الثقافي داخل العراق بما يؤدي إلى تكريس الانقسام والطائفية ويقود إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة"، وأكد "أن أمن واستقرار العراق لا يتحقق إلا بتعاون جميع أبنائه، بغض النظر عن انتماءاتهم المذهبية والإثنية والدينية، ودعا إلى أهمية الحفاظ على التوازن الاجتماعي الذي ساد العراق، ونسيج التداخل، وصلة الرحم، والتآخي الذي يربط بين المذاهب والعشائر في مختلف المناطق العراقية"، وكانت تلك مصطلحات ومفاهيم جديدة في لغة المجلس تجاه العراق.

ومنذ عام 2007م، تراجعت البيانات المطولة للمجلس بشأن العراق، وبرز تسليط الضوء على الوضع الأمني، ولذلك أكد المجلس على تحقيق المصالحـة الوطنية وإجراء التعديلات الدستورية اللازمة وحل الميليشيات المسلحة، وعبر عن استعداد دوله للتعاون مع السلطات العراقية في التصدي للإرهاب ومكوناته. وجاء بيان 2008م، الأقصر فيما يتعلق بالعراق؛ فأكد على احترام وحدة العراق والحفاظ على هويته العربية الإسلامية والمصالحة الوطنية بين أبناء الشعب، ولم ينس التأكيد على ضرورة إعادة الأرشيف الوطني لدولة الكويت،

والتعرف على مصير من تبقى من الأسرى والمفقودين، وكرر بيان 2009م ما أورده بيان 2008م، مضيفاً التأكيد على ضرورة استكمال العراق تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

ودعا بيان 2010م إلى تحقيق مبدأ الشراكة بين كافة الأطراف والكتل السياسية العراقية، وضرورة استكمال العراق تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، ومنها الانتهاء من مسألة صيانة العلامات الحدودية، أما بيان 2011م فأكد على دعمه لموقف دولة الكويت بشأن إنشاء ميناء مبارك الكبير باعتباره يقام على أرض كويتية وضمن مياه الكويت الإقليمية، ودعا إلى وقف الحملات الإعلامية التي لا تخدم تطور العلاقات وتقدمها بين الجانبين. أما بيان 2012م فدعا حكومة العراق إلى بناء جسور الثقة مع الدول المجاورة على أساس مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى. وأدان بيان 2013م تعرض منطقة حدودية سعودية لإطلاق صواريخ من الأراضي العراقية، ورحب بالانتهاء من صيانة العلامات الحدودية وفقا لقرار مجلس الأمن 1993/833، والتوقيع على مذكرة التفاهم بشأن ترتيبات عملية صيانة التعيين المادي للحدود مع دولة الكـويت. ودعا بيان 2014م إلى تضافر الجهود نحو تعزيز الشراكة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي، وبما يساعد على تعزيز الثقة وبناء جسور التعاون في منطقة الخليج العربي. ودعا بيان 2015م إلى تصحيح مسار العملية السياسية، بما يحقق مشاركة فاعلة لجميع أطياف الشعب العراقي، وكرر التأكيد مجددا على دعمه لقرار مجلس الأمن رقم 2013/2107، والذي قرر بالإجماع إحالة ملف الأسرى والمفقودين وإعادة الممتلكات الكويتية والأرشيف الوطني إلى بعثة الأمم المتحدة UNAMI لمتابعة هذا الملف.

أما بيان 2016م فقد تناول قضية اختطاف عدد من المواطنين القطريين جنوب العراق معتبراً أن هذا العمل الإرهابي يعد خرقاً صارخاً للقانون الدولي، وأعرب عن تضامنه الكامل مع حكومة دولة قطر ودعمها في أي إجراء تتخذه، وعبر عن دعمه لحكومة العراق في عملية تحرير الموصل من تنظيم داعش، وعبر عن أسفه من تصريحات بعض المسؤولين العراقيين ووسائل الإعلام تجاه بعض دول المجلس واستخدام أراضي العراق للتدريب وتهريب الأسلحة والمتفجرات للدول الأعضاء. وفي بيان 2017م أكد المجلس على أهمية الحفاظ على سلامة ووحدة أراضي العراق وسيادته الكاملة وهويته العربية ونسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية مجددا رفضه القاطع للتدخلات الخارجية بشؤونه الداخلية، ورحب بتوقيع المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق على مذكرة تأسيس المجلس التنسيقي بين البلدين، ورحب بمبادرة الكويت باستضافة مؤتمر دولي للمانحين في عام 2018م لدعم استقرار وإعادة بناء المناطق المحررة بالعراق، ووجه الأمانة العامة بالبدء في التحضير لحوار استراتيجي شامل لتطوير علاقات مجلس التعاون مع العراق.

ويؤكد الرصد السابق، أن العراق كان حاضرا على الدوام ضمن اهتمامات دول المجلس على مدى السنوات الـ 28 الماضية منذ غزو العراق للكويت، بل إنه كان موضوعا أساسيا لكل بيانات القمم الختامية لمجلس التعاون، وأن التأكيد على وحدة العراق وسلامته الإقليمية ووحدة مكوناته الوطنية، كان مادة دائمة ضمن بيانات القمم الخليجية، جرى التعبير عنها بأشكال مختلفة، وفق طبيعة الوضع في السنة محل البيان، كما يتضح أن

هناك أسبابا موضوعية حالت دون استعادة دول المجلس علاقاتها مع العراق، وكثير من تلك الأسباب تبدد في السنوات الأخيرة، أضيف إليها اتساق سياسات أغلب دول المجلس والعراق بشأن مواجهة الإرهاب، فضلا عن تغير استراتيجيتي السعودية والعراق تحديدا تجاه بعضهما البعض مع توافر الرغبة المتبادلة لتحسين العلاقات من قبل الملك سلمان وولي عهده الأمير محمد بن سلمان وخصوصاً على أثر المواقف الوطنية التي تبناها حيدر العبادي رئيس وزراء العراق[1]، وقد أفسح ذلك الباب لتنامي مجموعة من الدوافع نحو استعادة العلاقات.

وعلى الرغم من أهمية التغير الحادث في السياسات الخليجية من العراق، فإن ثمة ثلاث ملاحظات أساسية، تتمثل فيما يلي:

1. أن تحولات السياسات الخليجية من العراق اتسمت بالتدرج ولم تحدث فجأة، وإنما أتت التحولات ضمن سياسات تدرجية عكستها بقدر دقيق بيانات قمم مجلس التعاون سالفة الذكر، والتي تدرجت بين الحدية المطلقة والصراع الصفري في التسعينيات، إلى التهدئة وفتح الباب لمداخل التسوية، إلى تأكيد مواقف مبدئية من وحدة العراق، إلى مخاطبة الواقع العراقي الداخلي بمكوناته الوطنية المختلفة، إلى التخفيف من قرارات ما بعد الغزو، إلى الزيارات المتبادلة للمسؤولين على الجانبين، إلى الترحيب بتأسيس مجلس تنسيق ثنائي بين السعودية والعراق، إلى دعوة المجلس إلى تبني استراتيجية خليجية مشتركة تجاه العراق، ثم أخيرا استضافة دولة الكويت مؤتمر إعادة إعمار العراق. وإلى حد كبير، فإن هذه التحولات في السياسات الخليجية نحو العراق تأثرت بالتحولات داخله، ومن ثم لم يكن التحول في السياسات الخليجية نتاج التحولات في الرؤى الخليجية فقط، وإنما نتاج لتحولات أخرى جرت في الواقع العراقي، أعطت بعض المؤشرات على إمكان بناء علاقات خليجية عراقية تتجاوز مرحلة دولة المكونات والتدخلات الإيرانية.

2. أن قدراً من خطوات التقارب من جانب دول المجلس نحو العراق عام 2017 تم بأشكال وقرارات انفرادية، وليس بشكل جماعي، وعلى الرغم من أن ذلك أمر طبيعي في العلاقات العربية، فإنه في ظل أزمات العراق وتعقيدات علاقاته الدولية والإقليمية، وفي ظل الأزمة بين كل من السعودية والإمارات والبحرين من ناحية وقطر من ناحية أخرى، فإن ذلك يعني تأسيس علاقات خليجية عراقية لأهداف ومصالح مختلفة وبحسابات خليجية متباينة، ودخول تلك العلاقات من بوابات متعددة، قد يضع بعضها في سياقات مضادة للمصلحة الجماعية لدول المجلس. ويتسق ذلك مع التفسير الذي يعزو الإقدام على تلك العلاقات كأحد البدائل لإشكاليات العلاقات بين دول مجلس التعاون، وإمكان حضور البعد الإيراني في التفكير ضمن ترتيبات بناء علاقات خليجية عراقية، ومن ثم فإن الأهداف مختلفة، وهو ما يصعب النظر إلى الخطوات الراهنة نحو العراق بمنظور الأمن الجماعي لدول المجلس، إلا في السياق العام لنتائج تعزيز العلاقات بين الدول العربية.

---

1 See: Karim, Umerm, Will Iraq realign toward Saudi Arabia in 2018?, SSOAR, p. 2. https://www.ssoar.info/ssoar/bitstream/handle/document/55590/ssoar-indrastraglobal-2018-1-karim-Will_Iraq_realign_toward_Saudi.pdf?sequence=1

3. يصعب تحديد الرؤية الخليجية المشتركة والأهداف النهائية فيما يتعلق بالتقارب مع العراق؛ فهناك أهداف تتعلق برغبة إحدى الدول(قطر) في الاقتراب أكثر من المحور الإيراني في ظل سياساتها الاعتراضية داخل مجلس التعاون وفي ظل حملتها لمواجهة المقاطعة، وسعياً إلى حصتها من الاستثمار في العراق، فضلاً عن السعي لإزاحة تهم الإرهاب عنها، بينما تسعى الكويت إلى موازنة علاقتها الدبلوماسية في ظل وضع إقليمي مضطرب واستعادة علاقات الجار الذي سيظل جارها بحكم ديكتاتورية الجغرافيا، فضلا عن الأفكار الخاصة بمسارات ومشروعات طريق الحرير ومشروعات الاستثمار مع العراق، وهناك أهداف استراتيجية تتعلق برغبة المملكة العربية السعودية في اجتذاب العراق بعيداً عن الفلك الإيراني، واستعادة هويته العربية. ويبقى في النهاية أن الفيصل في كل ذلك هو الهدف العراقي نفسه من استعادة علاقاته الخليجية.

ثالثاً: أهمية التقارب مع العراق لأمن الخليج العربي:

يمثل التقارب مع العراق قيمة في حد ذاته، من ناحية اجتذاب دولة عربية ومساعدتها على بناء دولتها الوطنية بعد حقبة تأثرت فيها بالضغوط الإقليمية والدولية، ومن الصعب التفكير الآن في اجتذاب العراق إلى مواقف سياسية محددة أو التفكير في أمنه القومي في سياق رؤية عربية أو خليجية محددة، ولكن بالقدر الذي يتمكن فيه العراق من بناء دولته الوطنية، فإنه سيكون أقدر على تبني وجهات نظر على الأرجح أنها ستتجه إلى إضافة قدر من التوازن على تفاعلات النظام الإقليمي الفرعي بالخليج.

وعلى الرغم من سعي دول الخليج للحد من النفوذ الإيراني فستظل هناك علاقة خاصة بين البلدين لفترة مقبلة بفعل توازنات سياسية معقدة ومتشابكة بين البلدين؛ فلن يتحول العراق قريباً إلى موقف ضد إيران، ولكن مع احتمال اختلال الأوضاع الداخلية في إيران واستعادة قوة الدولة الوطنية في العراق، تفتح فرصة لاستعادة العلاقات الخليجية-العراقية إلى سابق عهدها، في ظل ظهور مؤشرات تغير في السياسة العراقية ويدلل على ذلك أنماط تصويت العراق على بعض القرارات في الجامعة العربية.

ولذلك فإن الرؤية التي ترى أهمية التقارب مع العراق حتى قبل أن يخرج كلية من دائرة النفوذ الإيراني، هي الرؤية الأكثر تحقيقا للمصلحة العربية والخليجية، فعلى الأقل فإنها تجنب العراق التوجهات التي تدعو لإبعاده كليا عن عالمه العربي.

وفي كل الأحوال فإن عودة العراق سيكون مفيداً في تحقيق رؤية متوازنة لأمن الخليج؛ فالعراق -غير سوريا- يصعب استيعابه إيرانيا، وقدراته الاقتصادية والديموجرافية أكبر من إمكانية استيعابها إيرانيا، وهو واعد بتطورات هائلة إذا جرت مساعدته في بناء دولته الوطنية، ولكن في مقابل الأهداف الخليجية من العراق، هناك رؤية عراقية لدوره المستقبلي ربما لا تتسق تماماً مع الأهداف الخليجية.

وفي الأخير يبقى أن المحدد النهائي لمستقبل الدور العراقي في سياسات أمن الخليج والأمن الإقليمي سيتوقف على بناء الدولة الوطنية؛ بموجبها سيكون العراق عنصراً إيجابياً.

ويؤكد ما سبق، أهمية أن يركز الدور الخليجي في العراق على تعزيز بناء الدولة الوطنية أولاً، باعتباره الضمانة الأساسية لأمن الخليج؛ فكلما اتجهت دول مجلس التعاون إلى تعزيز مقومات بناء الدولة الوطنية في العراق وساعدته على إعادة الإعمار وتجاوز أزماته، فإنها تساعد نخبته السياسية على التركيز على الشاغل الوطني والهموم الداخلية، لذلك فإن تقوية الدولة الوطنية في العراق هي أسلم الطرق لكي يسهم العراق في الأمن الخليجي من منطلق رؤية متوازنة، فحياد العراق -كهدف مرحلي- يشكل إضافة مهمة لأمن الخليج، من خلال نموذج للدولة الوطنية التي ستكون رصيداً حقيقياً لأمن الخليج والأمن الإقليمي عموماً بما يتجاوز الحقب السابقة التي تركت آثاراً لاتزال حتى اليوم وتحتاج إلى المزيد من الجهود لإزالتها سواء من جانب دول الخليج أو العراق ذاته.

أثر العقوبات الدولية على قطاع النفط الإيراني

الأستاذ عبد العزيز الدوسري[1]

ملخّص:

تتناول هذه الورقة خلفية حول العقوبات التي فرضت على قطاع النفط الإيراني وخاصة منذ عام 2012م وصولاً إلى عام 2015م والذي شهد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة دول ال5+1 ،كما تشير الورقة إلى نتائج ذلك الاتفاق لجهة رفع العقوبات المفروضة على إيران مع بقاء العقوبات غير ذات الصلة بالبرامج النووية الإيرانية والتي تتعلق بحقوق الإنسان ودعم الإرهاب، كما أشارت الورقة إلى محاولات إيران لجذب الاستثمارات الأجنبية والمعوقات التي تحول دون ذلك، مع الإشارة إلى الآثار الاقتصادية التي قد تترتب على احتمال فرض العقوبات على إيران مجدداً حال أقدمت على انتهاك بنود الاتفاق النووي.

أولاً: خلفية حول العقوبات على إيران:

بلغت العقوبات الدولية على إيران ذروتها في عام 2012م في محاولة للضغط عليها من أجل أن تقوم بتغيير سياساتها تجاه برنامجها النووي. وقد شكلت تلك العقوبات الأخيرة سابقة من نوعها، حيث لم يتم في السابق فرض عقوبات تستهدف القطاع النفطي الإيراني بشكل مباشر، وبهذا التنسيق غير المسبوق من قبل بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ولكن حتى قبل 2012م، اتسمت العلاقات الإيرانية الأمريكية بالتوتر منذ اندلاع الثورة الإيرانية في 1979م. بينما لم تشهد العلاقات الإيرانية الأوروبية التوتر ذاته. وتاريخياً كانت هناك محطات للتفاعل بين إيران والدول الغربية فيما يتعلق بالقطاع القطاع النفطي الإيراني إذ لم تكن العقوبات الدولية على برنامج إيران النووي هي أولى تلك الأحداث. فقد واجه التواجد الغربي في قطاع إيران النفطي العديد من التوترات في السابق، فمنذ اكتشاف النفط في إيران عام 1908م قام شاه إيران آنذاك بمنح شركة النفط الأنجلو-فارسية، التي تم تغيير اسمها إلى شركة النفط الأنجلو-إيرانية عام 1935م ومن ثم إلى بريتيش بتروليوم عام 1954م، بمنحها عقد امتياز للتنقيب وإنتاج النفط[2].

وفي بداية الخمسينيات اتخذ رئيس الوزراء الإيراني آنذاك محمد مصدق خطوات لتأميم شركة النفط الأنجلو-فارسية ولكن باءت جهوده بالفشل بعد عامين فقط. وفي رد على خطوة مصدق لتأميم شركة النفط الأنجلو-فارسية قامت بريطانيا بحظر صادرات النفط من إيران.

---

1 محلل بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

2 Library of Congress, “Iran : a country study”, at: https://www.loc.gov/item/2008011784/

وفي 1954م وبعد عودة الشاه للحكم بعد سقوط مصدق، قامت حكومة الشاه بتوقيع عقد امتياز جديد مع تحالف شركات نفط أوروبية مكونة من BP، Shell Dutch Royal، CFP "المعروفة حاليا باسم Total" بالإضافة لمجموعة من الشركات الأمريكية. وضمن هذا الاتفاق ، تم تقاسم 50% من عوائد النفط بين تحالف الشركات الغربية وبين شركة النفط الإيرانية الوطنية التي تأسست عام 1948م.

وقد ظل الإنتاج الإيراني تحت تصرف التحالف البريطاني، الأمريكي، الفرنسي طوال مدة هذا الاتفاق. وفي عام 1973م قام شاه إيران بتعديل الاتفاق لتقوم الحكومة الإيرانية بتأميم أصول الشركات الأجنبية، ومن ثم تسلمت شركة النفط الإيرانية الوطنية دفة التحكم في مستويات الإنتاج. وفي مقابل تأميم أصول الشركات الأجنبية، وفرت إيران عقود خدمات ذات أفضلية لمدة عشرين عاماً لتضمن بذلك الشركات الأجنبية وجود موطئ قدم لها في القطاع النفطي الإيراني. ولكن هذه الاتفاقية لم تدم سوى ست سنوات لتقوم الثورة في إيران ضد الشاه ومن ثم بدأت الشركات الأجنبية بمغادرة إيران فوراً. وفي أعقاب الثورة تم وضع مواد في الدستور الإيراني تمنع بشكل واضح منح عقود امتياز لأي شركة أجنبية مستقبلا.

ثانياً: القطاع النفطي الإيراني تحت وطأة العقوبات الأمريكية:

شهدت العلاقات الإيرانية الأمريكية وضعاً متأزماً منذ اندلاع الثورة الإيرانية وما تبعها من أزمة الرهائن. حيث تم قطع العلاقات الدبلوماسية ولم تتم استعادتها منذ ذلك الحين. وفي التسعينيات فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات أحاديةً على قطاع النفط الإيراني. حيث قامت إدارة الرئيس كلينتون آنذاك بحظر استيراد النفط الإيراني ومنع الشركات الأمريكية من الاستثمار في قطاع إيران النفطي. كما أن العقوبات التي تم فرضها من قبل إدارة الرئيس كلينتون كانت مرتبطة ببرنامج إيران لأسلحة الدمار الشامل ودعم المنظمات الإرهابية.

وبالإضافة لمنع الشركات الأمريكية من الاستثمار في إيران، قامت الولايات المتحدة بإضافة غرامات وإجراءات تأديبية على الشركات الغير-أمريكية التي لا تمتثل للعقوبات الأمريكية وتقوم بالاستثمار في قطاع النفط والغاز في إيران بقيمة تتجاوز 20 مليون دولار[1] وتنص الإجراءات الأمريكية على معاقبة الشركات الأجنبية المخالفة بعقوبتين على الأقل من الإجراءات التأديبية التالية:

- منعها من الاستفادة من خدمات بنك الصادرات والواردات الفيدرالي الأمريكي.
- منع الشركات الأمريكية من الحصول على رخص تصدير لكي تتعامل معها.
- وضع قيود مشددة على هذه الشركات للحصول على تمويل من المؤسسات المالية الأمريكية.

1 US Department of Treasury, “Iran Sanctions Act of 1996”, at: https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/isa_1996.pdf

- منع هذه الشركات من المساهمة في شراء أدوات الدين الفيدرالية الأمريكية.
- منع هذه الشركات من الحصول على وكالة تمثيلية من الولايات المتحدة.
- منع هذه الشركات من الدخول في عمليات توريد الخدمات والسلع للحكومة الأمريكية.
- حظر الاستيراد من هذه الشركات.

ثالثاً: تشديد العقوبات على إيران في 2012م:

في السنوات القليلة التي سبقت 2012م قامت إيران بزيادة نشاطها في تخصيب اليورانيوم مما تسبب في سيادة مخاوف لدى الدول الغربية من استخدام اليورانيوم لأغراض عسكرية. نتيجة لهذه المخاوف صدرت قرارات عديدة من مجلس الأمن، تدعو إيران للسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتفتيش منشآتها النووية والتحقق من صدق المزاعم حول سلمية هذه الأنشطة النووية. بينما كانت إيران تماطل في تعاونها مع الوكالة الدولية، وتصر على حقها في تخصيب اليورانيوم من خلال التذرع بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية[1].

وفي رد فعل على الموقف الإيراني الرافض للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قامت الولايات المتحدة[2] والاتحاد الأوروبي[3] بفرض سلسلة عقوبات منسقة ومنظمة تستهدف معاملات إيران المالية والتي بدورها تسببت في أضرار جسيمة لقطاع إيران النفطي تمثلت في التالي:

- عدة قرارات أمريكية تتعلق بغرامات على أي جهة تتعامل مع البنك المركزي الإيراني فيما يتعلق باستيراد النفط من إيران في 31 ديسمبر 2011م.
- قرار حظر استيراد النفط ومشتقاته من إيران وحظر أي معاملة مالية تتعلق باستيراد النفط الإيراني وعلى وجه الخصوص عمليات التأمين على حمولة ناقلات النفط في 23 يناير 2012م.
- قرار لفرض عقوبات تشمل كل الخدمات المتعلقة بالطاقة كالتأمين وإعادة التأمين على خدمات الملاحة والتقنيات المتعلقة بتطوير إنتاج النفط والغاز في 10 أغسطس 2012م.

---

1 IAEA, Implementation of the NPT Safeguards Agreement and relevant provisions of Security Council resolutions in the Islamic Republic of Iran", November/8/2011, at: https://www.iaea.org/sites/default/files/gov2011-65.pdf

2 The White House Office of the Press Secretary, "Fact Sheet: Sanctions Related to Iran", July/31/2012, at: https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2012/07/31/fact-sheet-sanctions-related-iran

3 Council of the European Union, "Iran: New EU sanctions target sources of finance for nuclear programme", January/23/2012, at: http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/127444.pdf

- قرارات مشددة إضافية من الاتحاد الأوروبي في 15 أكتوبر 2012م تمنع أي معاملة بين البنوك الأوروبية والبنوك الإيرانية. بالإضافة إلى إجراءات موجهة للبنك المركزي الإيراني تتعلق بقطاع بناء السفن وخزانات النفط. وأيضا إجراءات تتعلق بحظر استيراد الغاز الطبيعي من إيران.

وقد كان لتلك القرارات تأثير مباشر على صادرات إيران الموجهة لأوروبا. وحتى الدول غير الأوروبية واجهت صعوبات في شراء النفط الإيراني بسبب حظر البنوك الإيرانية من استخدام نظام التحويلات المالية الدولية (SWIFT) مما زاد من تعقيد عملية تسوية التعاملات التجارية مع إيران[1].

وقد أثارت القرارات الأمريكية المتعلقة بالبنك المركزي الإيراني مخاوف البنوك الأجنبية، الغير أوروبية خاصة، من التعامل مع إيران. وعلى الرغم من أن هذا القرار يعطي الرئيس الأمريكي الصلاحيات لمنح استثناءات لبعض الدول التي تستورد النفط الإيراني، إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية فرضت شروطاً صارمة تتمثل من إثبات هذه الدول سعيها لتقليل وارداتها من النفط الإيراني لكي تحظى بالإعفاء من التعرض للعقوبات الأمريكية.

وحين بدأت العقوبات الأمريكية تدخل حيز التنفيذ في 28 يونيو 2012م، أعطت الولايات المتحدة إعفاءات لأكبر المستوردين للنفط الإيراني كالصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية ودول أخرى بعضها دول أوروبية. تم تقييد الإعفاءات بمدة ستة أشهر لكي يتنسى مراجعتها دورياً للتأكد من التزام الدول بتقليل وارداتها من النفط الإيراني[2].

إلا أن هذه الدول واجهت معضلة أخرى تمثلت في رفض شركات التأمين الأوروبية تغطية شحنات النفط الإيرانية امتثالاً منها لعقوبات الاتحاد الأوروبي. وقد تسبب رفض شركات التأمين الأوروبية في تعطل الكثير من شحنات النفط الإيرانية وعدم قدرتها على الإبحار بسبب عدم قدرة كل من إيران والدول الأوروبية المستوردة على توفير بدائل سريعة لتحل محل شركات التأمين الأوروبية. فيبدو أن هذه الشركات تستحوذ على غالب سوق التأمين على ناقلات النفط، مما صعب من مهمة الدول استيراد النفط الإيراني بالرغم من حصولها على اعفاء من العقوبات الأمريكية.

---

1 Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication (SWIFT), SWIFT instructed to disconnect sanctioned Iranian banks following EU Council decision", March/15/2012, at: https://www.swift.com/insights/press-releases/swift-instructed-to-disconnect-sanctioned-iranian-banks-following-eu-council-decision

2 Financial Times, "More nations exempt from Iran sanctions", June/12/2012, at: https://www.ft.com/content/7258b0e0-b40c-11e1-a3db-00144feabdc0

رابعاً: المحاولات الإيرانية للالتفاف حول العقوبات الأمريكية:

واجه كبار الزبائن من غير الاوروبيين للنفط الإيراني صعوبات بالغة في محاولة استيراد النفط من إيران. خصوصاً بعد العقوبات الأوروبية التي تتعلق بمنع الشركات الأوروبية من تأمين شحنات النفط الإيرانية. قامت الدول المستوردة للنفط الإيراني بإجراءات لمحاولة مواصلة استيراد النفط الإيراني مستفيدة من الإعفاءات الأمريكية من العقوبات. فعلى سبيل المثال أقر البرلمان الياباني قانونا يتيح للحكومة اليابانية تقديم ضمانات تأمين على شحنات النفط الإيراني. أيضاً قامت شركات التأمين الهندية بتوفير تغطية على شحنات النفط الإيراني للمصافي الهندية. وعملت كوريا الجنوبية والصين على استيراد النفط الإيراني عن طريق الناقلات الإيرانية وتحت غطاء شركات التأمين الإيرانية[1].

ومن جهة أخرى، قامت إيران بتوظيف ناقلاتها النفطية لتتمكن من الخداع وتجاوز العقوبات[2]. والجدير بالذكر أن شركة ناقلات النفط الإيرانية الوطنية تمتلك العديد من ناقلات النفط العملاقة. ويعتقد أنه في بداية فرض العقوبات، تم استخدام هذه الناقلات كخزانات لاحتواء فائض الإنتاج الإيراني من النفط. ريثما تتمكن إيران من تمرير هذه الناقلات بعيداً عن أنظار الدول الغربية. لكنها في نهاية المطاف اضطرت إلى تمويه ناقلاتها تحت أسماء مختلفة ورفع أعلام دول أخرى. كما قامت ناقلات النفط الإيراني هذه بإغلاق أنظمة التتبع الملاحية في مخالفة لقانون الملاحة الدولي، من أجل تفادي رصدها من قبل الدول الغربية.

ولكن سرعان ما تم كشف هذه المحاولات وفرض عقوبات جديدة على شركة ناقلات النفط الإيرانية الوطنية. حيث قامت الولايات المتحدة بتصنيف وتوثيق جميع ناقلات النفط الإيرانية، بلغ عددها آنذاك 58 ناقلة، وتعميمها على الدول الأخرى لقطع الطريق على استخدام هذه الناقلات في تصدير النفط الإيراني وتفادي العقوبات. شملت العقوبات أيضا 27 ناقلة نفطية تتبع شركات تعمل كواجهة وبالنيابة عن شركة ناقلات النفط الإيرانية الوطنية[3].

قامت إيران أيضاً بالعمل على طرق لتسوية مبيعاتها النفطية بعيداً عن الدولار والنظام المالي الغربي[4]. فمع

---

1 The Washington Post, "South Korea to restart Iranian oil imports", August/8/2012, at: https://www.washingtonpost.com/world/asia_pacific/south-korea-to-restart-iranian-oil-imports/2012/08/08/ebf3fad6-e193-11e1-ae7f-d2a13e249eb2_story.html

2 Financial Times, "Iran disguises tankers in sanctions game", June/28/2012, at: https://www.ft.com/content/db49c9ba-c13e-11e1-8eca-00144feabdc0

3 Reuters, "U.S. cracks down on Iran's oil tanker company, exposes fronts", July/12/2012, at: https://www.reuters.com/article/us-usa-iran-sanctions/u-s-cracks-down-on-irans-oil-tanker-company-exposes-fronts-idUSBRE86B12I20120712

4 Reuters, "Iran to accept payment in gold from trading partners", February/29/2012, at: https://www.reuters.com/article/us-iran-oil-payment/iran-to-accept-payment-in-gold-from-trading-partners-idUSTRE81S0GU20120229

الهند اضطرت إيران إلى قبول الروبية الهندية[1]، عن طريق بنوك هندية لا تتعامل مع الولايات المتحدة، وعن طريق الذهب أيضاً في بعض الحالات. وإضافة للروبية الهندية والذهب، قامت الهند بسداد مستحقات إيران عن طريق المقايضة بالسلع والخدمات. وعلى المنوال ذاته قامت الصين بالدفع باليوان[2] محاولة إيران لتسويق النفط عن طريق العملات المحلية للدول المستوردة لم تكفِ لسد العجز الإيراني من النقد الأجنبي. وتسبب عزل إيران عن نظام التحويلات المالية الدولية في تأخير الكثير من مستحقاتها. ففي نهاية المطاف لم تثمر الإجراءات السابقة في التخفيف من وطأة العقوبات الدولية مما مهد لبدء المفاوضات حول برنامجها النووي.

خامساً: خطة العمل الشاملة المشتركة وآلياتها التنفيذية:

على إثر العقوبات الدولية على برنامج إيران النووي. انهارت الصادرات الإيرانية ومعها تهاوت عوائد النفط والغاز. فقد ساهمت هذه العقوبات في خفض صادرات إيران من النفط لعام 2012م مما تسبب في تراجع العوائد النفطية إلى نصف ما كانت عليه قبل فرض العقوبات الدولية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1): قيمة التغير في صادرات النفط والغاز في إيران خلال الفترة 2011-2014

السنة المالية	قيمة صادرات النفط والغاز	نسبة التغيير عن السنة المالية السابقة
2012/2011	118 مليار دولار	-
2013/2012	63 مليار دولار	%-47
2014/2013	56 مليار دولار	%-11

المصدر: صندوق النقد الدولي

وبعد تضييق الخناق على إيران تم في نوفمبر 2013م الإعلان عن خطة العمل المشتركة بين إيران ومجموعة دول 5+1. حيث بموجب هذا الاتفاق المبدئي تعلق "أو توقف" إيران بعض أنشطتها النووية في مقابل إرخاء القيود عن بعض العقوبات. وقد استمرت المفاوضات الى أن تم الوصول للصيغة النهائية التي عرفت باسم خطة العمل الشاملة المشتركة.

1 The Hindu Business Line, "Rupee payment snags in Indo-Iran trade", November/13/2012, at: http://www.thehindubusinessline.com/opinion/Rupee-payment-snags-in-Indo-Iran-trade/article20528035.ece

2 BBC, "China buying oil from Iran with yuan", May/8/2012, at: www.bbc.com/news/business-17988142

وبعد عامين من المفاوضات، تم الإعلان عن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي باتت تعرف بالاتفاق النووي الإيراني، في 14 يوليو 2015م بين إيران ومجموعة 5+1 "الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن + ألمانيا" والاتحاد الأوروبي[1]. بعد ذلك قام مجلس الأمن بالتصويت في 20 يوليو 2015م وتمت الموافقة عليه ليتم تبني القرار رقم 2231 بشأن ذلك الاتفاق[2].

وينص قرار مجلس الأمن 2231 على المصادقة على خطة العمل الشاملة المشتركة والغاء كافة القرارات السابقة (1696-1737-1747-1803-1835-1929-2224) المتعلقة بالعقوبات الدولية على إيران. وينص القرار كذلك على آلية لحل النزاعات بين الدول الموقعة على الاتفاق، وإجراءات لإعادة فرض العقوبات الأممية بشكل فوري، في حال قيام إيران بأي خرق كبير للاتفاق. تنتهي صلاحية هذه الآلية والإجراءات المتعلقة بإعادة فرض العقوبات بعد عشر سنوات من سريان خطة العمل الشاملة المشتركة كما سنبيّن لاحقاً.

ويعتقد البعض أن هناك العديد من الوثائق المتعلقة بالاتفاق غير معلنة وتشمل اتفاقاً جانبياً بين مجموعة 5+1 والأمم المتحدة لخطة سيتم تنفيذها بعد عشر سنوات. وهناك اتفاقية إضافية أخرى تتعلق حول وضع خطط لبحث وتطوير عمليات تخصيب اليورانيوم والتي بدورها إيران ستقوم بتسليمها لاحقا للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي الوقت ذاته الذي تم فيه التوقيع على الاتفاق النووي 14 يوليو 2015م، قام المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيو أماكو ورئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية على أكبر صالحي بالتوقيع على اتفاقية "خارطة طريق لتوضيح القضايا العالقة السابقة والحالية" والتي تهدف لحل جميع قضايا التفتيش العالقة ولكن دون الإفصاح بشكل علني عن أي من الإجراءات المتعلقة بخارطة الطريق هذه[3].

وتهدف خطة العمل الشاملة المشتركة إلى إيقاف إيران لجميع الأنشطة التي تؤدي إلى إنتاج سلاح نووي. وإذا طبقت الاتفاقية كما هي، فإن الإجراءات المطروحة في الاتفاق ستمنع إيران على الأقل لمدة 10-15 سنة من الحصول على سلاح نووي. وبعد 10-15 سنة ستنتهي صلاحية البنود المتعلقة بالقيود وإجراءات التفتيش في خطة العمل الشاملة المشتركة كما هو موضح في الجدول رقم (2):

---

1 Joint Comprehensive Plan of Action, July/14/2015, at: http://eeas.europa.eu/archives/docs/statements-eeas/docs/iran_agreement/iran_joint-comprehensive-plan-of-action_en.pdf

2 United Nations Security Council, "Resolution 2231 (2015)", at: http://www.un.org/en/sc/2231/

3 IAEA, "IAEA Director General's Statement and Road-map for the Clarification of Past and Present Outstanding Issues regarding Iran's Nuclear Programme", July/14/2014, at: https://www.iaea.org/newscenter/statements/iaea-director-generals-statement-and-road-map-for-the-clarification-of-past-present-outstanding-issues-regarding-irans-nuclear-programme

جدول رقم (2): قيود وإجراءات التفتيش كما تضمنتها خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن الاتفاق النووي الإيراني

	قبل تطبيق الاتفاق المبدئي في 2013	أثناء تطبيق خطة العمل الشاملة المشتركة 2015	بعد انقضاء 15 سنة من تطبيق خطة العمل الشاملة المشتركة
أجهزة الطرد المركزي من الجيل الأول	18,472	مقيد عند 6,104	غير مقيد
أجهزة الطرد المركزي من الجيل الثاني	1,008	-	غير مقيد
المدة اللازمة لإنتاج قنبلة نووية	1-2 شهر	12 شهراً تقريباً	غير معلوم
بحث وتطوير أجهز الطرد المركزي	غير مقيد	مقيد	غير مقيد
مخزون يورانيوم منخفض التخصيب	7,154 كجم	مقيد عند 300 كجم	غير مقيد
مخزون يورانيوم عالي التخصيب	196 كجم	-	غير مقيد
أعلى مستوى لتخصيب اليورانيوم	غير مقيد	منخفض التخصيب (3.67%)	غير مقيد
انتاج أجهزة الطرد المركزي	غير مقيد	انتاج أجهزة من الجيل الأول فقط	غير مقيد

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة الذرية (GOV/2013/56)، خطة العمل الشاملة المشتركة

في تلك المرحلة التي تتلو خطة العمل الشاملة المشتركة، ستتمكن إيران بعد سنوات قليلة من معاودة نشاطها النووي سواء أكان معلناً أو غير معلن وقد تجد نفسها أمام خيار إنتاج سلاح نووي. وحينها سيكون من الصعوبة بمكان إعادة العقوبات أو حتى القيام بعمل عسكري في حالة "قيام إيران بالغش" إذا ما أثبتت إيران التزامها بالاتفاق طوال مدته (15 سنة).

ووفقاً لخطة العمل الشاملة المشتركة، سيتم تعليق أو إزالة جميع العقوبات الأممية وتلك العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية المتعلقة ببرنامج إيران النووي. وعلاوةً على ذلك، ستقوم كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق، بعد ثمان سنوات تقريباً، بإزالة جميع العقوبات المفروضة على الأفراد والجهات المرتبطة ببرامج إيران للصواريخ الباليستية أو تلك الأنشطة التي كان يعتقد أنها مرتبطة بتطوير أسلحة نووية لإيران.

ومن الممكن أن تتم هذه الخطوة قبل المدة المحددة إذا ما تمت المصادقة بشكل صريح ونهائي على سلمية برنامج إيران النووي من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن القيود التي من الممكن إزالتها قبل انتهاء مدتها، تلك القيود المفروضة لمدة خمس سنوات المتعلقة باستيراد إيران لأسلحة تقليدية. وكذلك القيود

المفروضة لمدة ثمان سنوات على تقنيات الصواريخ الباليستية. ففي حالة مصادقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على برنامج إيران النووي قبل هذه المدد، سيتم إزالة هذه القيود قبل موعدها أيضاً.

وقد وافقت الولايات المتحدة على إيقاف تطبيق العقوبات التي تستهدف قطاعات إيران البنكية والنفطية مقابل الإجراءات الإيرانية المتعلقة ببرنامجها النووي. وأوقفت الولايات المتحدة أيضاً الجهود التي تستهدف منع إيران من تصدير النفط، وكذلك ستقوم بالسماح لإيران بالحصول على أصول مالية مجمدة تقدر بحوالي 115 مليار دولار. يعتقد البعض أن نصف هذه الأصول سيكون من الصعب على إيران تحصيلها بسبب ارتباطها بعقود سابقة أو قروض متعثرة. ستسمح الولايات المتحدة أيضا للبنوك الإيرانية من التعامل من النظام المالي الدولي، باستثناء الأسواق الأمريكية.

بالإضافة إلى ما سبق، ستقوم الولايات المتحدة برفع القيود عن الجهات الأخرى التي تتبادل تجارياً مع إيران في مجالات السيارات والشحن والتأمين والمعادن الثمينة. ستلغي الولايات المتحدة أربعة قرارات رئاسية (13574-13590-13622-13645) وأجزاء من القرار (13628). نتيجة لذلك، سيتم إزالة 444 شركة إيرانية وأفراد و76 طائرة و227 سفينة من القوائم الأمريكية السوداء[1].

بينما العقوبات غير ذات الصلة ببرنامج إيران النووي المتعلقة بحقوق الإنسان ودعم الإرهاب ستظل قائمة وكذلك القيود على جميع التعاملات التجارية للشركات الأمريكية مع إيران باستثناء استيراد المواد الغذائية والسجاد وتصدير الطائرات المدنية وقطع الغيار التابعة لها.

وكما تمت الإشارة إليه من قبل، وبعد ثمان سنوات من عمر خطة العمل الشاملة المشتركة، ستقوم الولايات المتحدة بإزالة 43 شركة وأفراد بشكل إضافي. من ضمنهم الدكتور محسن فخري زاده الذي كان متهماً بالمسؤولية عن برنامج إيران للتسليح النووي قبل 2003م.

وفيما يتعلق بعقوبات الاتحاد الأوروبي التي سيتم إزالتها، ستقوم دول الاتحاد الأوروبي بإنهاء العقوبات المتعلقة بالقطاع المالي والنفطي الإيراني ويشمل ذلك عقوبات حظر استيراد النفط الإيراني المفروضة عام 2012م[2].

وسوف تقوم دول الاتحاد الأوروبي كذلك برفع العقوبات المفروضة على قطاع الشحن البحري وبناء السفن وكذلك على المعادن الثمينة. بالإضافة إلى السماح للبنوك الإيرانية بما فيها البنك المركزي الإيراني من تحصيل الأصول المجمدة لدى دول الاتحاد الأوروبي. بينما ستبقي على العقوبات المتعلقة ببرنامج إيران للصواريخ الباليستية كما هو حال العقوبات الأممية المشابهة.

---

1 JCPOA Attachments to Annex II, at: http://eeas.europa.eu/archives/docs/statements-eeas/docs/iran_agreement/annex_1_attachements_en.pdf

2 JCPOA Annex II – Sanctions-related commitments , at: http://eeas.europa.eu/archives/docs/statements-eeas/docs/iran_agreement/annex_2_sanctions_related_commitments_en.pdf

وقد تم تشكيل "اللجنة المشتركة المشرفة على تنفيذ الاتفاق النووي" من نفس أعضاء خطة العمل الشاملة المشتركة. وينبثق من هذه اللجنة أربعة فرق عمل ستقوم بمراقبة الجوانب التالية: (1) توريد المواد المشعة لإيران، (2) رفع العقوبات (3) تطوير منشأة أراك (4) قضايا تقنية أخرى تتعلق بالاتفاق النووي. وللجنة صلاحيات أخرى تتعلق بأنشطة إيران النووية خلال سريان خطة العمل الشاملة المشتركة.يتم اتخاذ قرارات اللجنة بالإجماع بين أعضائها وهناك لقاءات كل ثلاث شهور لأعضاء هذه اللجنة لمتابعة التزام جميع الأطراف بتطبيق الاتفاق[1].

ولعل أهم مسؤولية تجاه هذه اللجنة هي حل النزاعات والنظر في شكاوى الأعضاء المتعلقة حول عدم التزام أي طرف بالاتفاق النووي. آلية حل النزاعات تشمل إجراءات تمتد لمدة خمسة وثلاثين يوماً، بعدها يمكن نقل النزاع إلى مجلس الأمن. وينص قرار مجلس الأمن 2231 على تشجيع جميع أطراف خطة العمل الشاملة المشتركة للاستفادة من هذه الآلية بدلاً من نقل النزاعات مباشرةً إليه. ولكن آلية حل النزاعات حسب قرار مجلس الأمن 2231 غير ملزمة قانونياً.

ففي أي مرحلة أثناء عمل آلية حل النزاعات، بإمكان أي عضو في خطة العمل الشاملة المشتركة من إبلاغ رئيس مجلس الأمن في حينه عن وجود خرق كبير للاتفاق من قبل إيران. وبناءً على هذا يقوم رئيس مجلس الأمن بإعطاء مهلة لمدة ثلاثين يوماً حسب إجراءات مجلس الأمن ليتم خلالها التصويت على مواصلة تجميد العقوبات المفروضة على إيران. بطبيعة الحال سيكون بإمكان أي عضو دائم في مجلس الأمن من استخدام حق النقض (الفيتو) لرفض مواصلة تجميد العقوبات، التي تشمل القرارات السابقة (1696-1737-1747-1803-1835-1929-2224)، لتتم إعادة فرضها على إيران بشكل فوري. وفي حال فشل مجلس الأمن في عقد جلسة للتصويت على مواصلة تجميد العقوبات خلال مهلة الثلاثين يوماً، ستتم إعادة فرض العقوبات في هذه الحالة أيضاً.

ولكن هذا البند المتعلق بإعادة فرض العقوبات الأممية تنتهي صلاحيته بعد مدة عشر سنوات حسب خطة العمل الشاملة المشتركة. مما يعني أن عملية فرض عقوبات أممية على إيران لاحقا ستكون معقدة للغاية بسبب الحاجة لتوافق أعضاء مجلس الأمن الدائمين حول إعادة فرض العقوبات. على عكس الوضع الحالي التي يتطلب توافق الأعضاء الدائمين لمواصلة تجميد العقوبات.

يدعي بعض المسؤولين الأمريكيين وجود اتفاق بين مجموعة 5+1 على تجديد آلية إعادة فرض العقوبات بعد انقضاء عشر سنوات على خطة العمل الشاملة المشتركة. لكن هذا الاتفاق ليس موضحاً في خطة العمل الشاملة المشتركة ولا في قرار مجلس الأمن 2231، حتى إن مسؤولين إيرانيين أبدوا اعتراضهم على أي محاولة لاتخاذ قرار مشابه.

1 JCPOA Annex IV – Joint Commission, at: http://eeas.europa.eu/archives/docs/statements-eeas/docs/iran_agreement/annex_4_joint_commission_en.pdf

سادساً: محاولات إيران لجذب الاستثمارات الأجنبية:

تعرض قطاع النفط الإيراني إلى عدة نكسات متوالية بدءًا من الثورة الإيرانية عام 1979م ومرورًا بالحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات ثم العقوبات الأمريكية في التسعينيات والدولية في 2012م. وبالرغم من الأجواء السياسية الداخلية في إيران وظروف الحرب وفرض العقوبات الدولية على القطاع النفطي الإيراني، فإن السبب الرئيس لتدهور قطاع النفط الإيراني يعود الى عدم قيام إيران بتطوير قطاعها النفطي لعقود. فقد تسببت هذه الظروف مجتمعة في ضعف البنية التحتية لقطاع النفط الإيراني وتراجع الإنتاجية لعدم توافر الموارد المالية والتقنية لتطوير هذا القطاع.

ففي عام 1977م وقبل حدوث كل تلك التطورات، قرر اتحاد شركات النفط في إيران "وهي مجموعة من شركات النفط الدولية التي تمت الإشارة إليها سابقاً" البدء في مشروع يهدف الى الحد من التراجع الطبيعي لإنتاجية الحقول النفطية. إلا أن هذا المشروع توقف بسبب الثورة في إيران، مما تسبب في الإضرار بقطاع النفط الإيراني وتراجع انتاجيّته التي لم تتعافَ إلا جزئياً مع مطلع التسعينيات. فبعد توقف الحرب العراقية الإيرانية، تبين فعلياً من أن عملية تراجع إنتاجية القطاع النفطي الإيراني كان حتمياً بسبب توقف عملية تطوير القطاع والاستعانة بالتقنيات الحديثة للشركات الدولية وهو ما يوضحه الشكل رقم (1):

شكل رقم (1): إنتاج إيران من النفط - مليون برميل يومياً

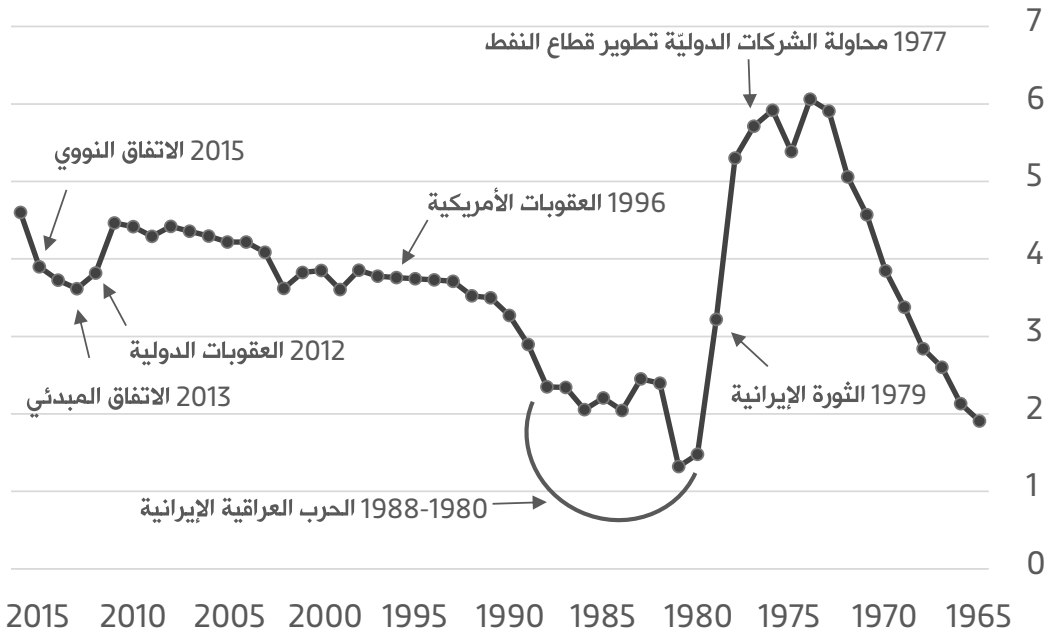

المصدر: BP Statistical Review of World Energy 2017

وقد حاولت إيران منذ التسعينيات العمل على جذب الاستثمارات والشركات الدولية لتطوير قطاعها النفطي. ولكنها فشلت بشكل رئيسي بسبب صيغة العقود الاستثمارية التي كانت تطرحها إيران في تلك الفترة. قامت إيران بطرح عقود "إعادة شراء"، بحيث تتحمل الشركات الدولية مخاطر التنقيب وتطوير الحقول بموجب هذه العقود. وفي حال نجاح الشركات الدولية في تحقيق الإنتاج من أحد الحقول، يتم تعويضها من إنتاج نفسها على مدى 5-7 سنوات وبسقف محدد للتعويض عن تكاليف التنقيب والتطوير. ولكن في حالة عدم نجاح هذه الشركات في التنقيب أو تطوير الحقول، فعليها تحمل تكاليف عمليات التنقيب والتطوير دون حق المطالبة بأي تعويضات للخسائر.

ولم تحظ هذه العقود القديمة باهتمام الشركات الدولية؛ نتيجة لارتفاع المخاطر ومحدودية المردود المادي؛ ولأنها كذلك لا تعكس أداء أسواق النفط والغاز على الأرباح المستحقة بموجب هذه العقود. ارتبطت عقود إعادة الشراء ببنود من الدستور الإيراني الذي يمنع الملكية الخاصة أو الخارجية للموارد الطبيعية. مما زاد من صعوبة جذب رؤوس الأموال والشركات الأجنبية لإيران. نتيجة لذلك اضطرت إيران إلى تغيير صيغة العقود الاستثمارية كلياً؛ من أجل عدم خسارة فرصة جذب الاستثمارات والتقنيات الحديثة لقطاعها النفطي بعد توقيعها للاتفاق النووي.

وقد قامت إيران بطرح عقد جديد تحت مسمّى "عقد إيران البترولي" [1] ويختلف هذا العقد بحيث إنه مبني على أساس إنشاء مشاريع أو شركات مشتركة بين الشركات الإيرانية المحلية والشركات الدولية بنسب 51%-49%. وتمتد هذه العقود لمدة أطول من عقود إعادة الشراء القديمة لتصل مدتها إلى 20-25 سنة. وتشمل هذه العقود مراحل التنقيب والتطوير بالإضافة إلى الإنتاج والتسويق، بل وحتى مراحل متقدمة كالإنتاج المحسّن.

وتمثل هذه العقود نقلة نوعية في تعامل إيران مع التواجد الأجنبي في قطاعها النفطي. ويشبه البعض عقد إيران البترولي الجديد بالعقد الذي وقعه شاه إيران عام 1973م مع تحالف الشركات الدولية. بهذه الطريقة ستتمكن إيران من جلب رؤوس الأموال والتقنيات الحديثة لتطوير قطاعها النفطي ورفع إنتاجيته. ومن خلال المشاريع المشتركة مع الشركات الدولية، سيتم نقل التقنيات الحديثة والخبرات الدولية إلى القطاع الإيراني.

وسوف تحتاج إيران في المرحلة القادمة إلى استقدام الشركات الدولية؛ لتقوم بتطوير حقول النفط والغاز وزيادة الإنتاج مستقبلاً. نظراً لامتلاك الشركات الدولية للتقنيّات اللازمة التي تفتقدها شركات النفط الإيرانية. وافقت إيران على تأهل 29 شركة نفط وغاز دولية، مع غياب ملحوظ للشركات الأمريكية، للمنافسة على عقود النفط الجديدة التي طرحتها مؤخراً. يشكل هذا الإعلان خطوة مهمة بالنسبة للإيرانيين فيما يتعلق بسعي حكومة إيران لتحقيق أعلى قدر من المكاسب الاقتصادية بعد توقيع الاتفاق النووي[2].

1 NIOC, “Iran Petroleum Contract (IPC)”, at: http://ipc.nioc.ir/Portal/Home/

2 The Economist Intelligence Unit, “Iran pre-qualifies 29 foreign firms for oil licensing round”, January/3/2017, at: http://www.eiu.com/industry/article/754967459/iran-pre-qualifies-29-foreign-firms-for-oil-licensing-round/2017-01-03

ولعل الأهم من ذلك كله في نظر الإيرانيين، هو أن دخول هذه الشركات الدولية إلى إيران سيكون عاملاً مهماً في تعطيل أي محاولة لإعادة فرض العقوبات الدولية. من المفترض أن تضمن العقود النفطية الجديدة لإيران تحقيقها لمكاسب اقتصادية طويلة المدى مع تقليل مخاطر عودة العقوبات الدولية. بهذه الطريقة تسعى إيران لخلق حالة لتضارب المصالح بين الحكومات الغربية وشركات النفط الدولية؛ بسبب وجود مصالح اقتصادية لهذه الشركات في إيران.

سابعاً: الآثار الاقتصادية المترتبة لاحتمال إعادة فرض العقوبات على إيران:

كما تمت الإشارة من قبل تنص خطة العمل الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن 2231 على إمكانية إعادة فرض العقوبات السابقة المتعلقة ببرنامج إيران النووي بشكل سريع وتلقائي. عملية إعادة فرض العقوبات هذه تم تقييدها بشرط قيام إيران لخرق الاتفاق بشكل كبير وواضح. يعتقد البعض أن العوائد الاقتصادية للاتفاق النووي سوف تحول دون إعادة فرض العقوبات على إيران. فتوافد الشركات الدولية إلى إيران وتزايد الاستثمار الأجنبي قد يشكل عامل ضغط على الدول الغربية إذا ما أرادت إعادة فرض العقوبات مرة أخرى.

بل وحتى دولياً، سيتعين على أي دولة تتهم إيران بإحداث خرق كبير للاتفاق النووي، أن تقنع بقية الدول الكبرى بجدية الخروقات الإيرانية لتحظى بنفس الدعم الدولي سابقاً. وإلا فمحاولة فرض عقوبات دون تأييد المجتمع الدولي قد لا تكون مجدية وفعالة كما كانت في 2012م. وقد تدخل حسابات أخرى تتعلق بأحوال أسواق النفط وصحة الاقتصاد العامي والحاجة للإمدادات النفطية من إيران.

من جانب آخر هناك تردد من قبل الشركات الدولية لدخول السوق الإيرانية خوفاً من إمكانية إعادة فرض العقوبات. فخطة العمل الشاملة المشتركة وقرار مجلس الأمن 2231 لا يستثنيان العقود المبرمة قبل إعادة العقوبات، أي بمعنى آخر سيتم تطبيق العقوبات بأثر رجعي على جميع التعاملات مع إيران التي تتم بعد توقيع الاتفاق النووي. لذلك قد تنكشف الشركات الأجنبية على مخاطر تحد من قدرتها على الوفاء بالعقود طويلة الأجل مع إيران بسبب احتمالية إعادة فرض العقوبات.

على سبيل المثال، وقعت توتال الفرنسية في 2017م اتفاقاً بقيمة 4.8 مليار دولار لتطوير حقل جنوب فارس للغاز الطبيعي. الاتفاق يضم تحالفاً لشركات أيضاً أخرى أبرزها مؤسسة البترول الوطنية الصينية[1]. بموجب هذا الاتفاق ستقوم توتال باستثمار مليار دولار مبدئياً في هذا المشروع الذي يهدف لإمداد السوق المحلية الإيرانية بالغاز الطبيعي. إلا أن تصريحات الرئيس الأمريكي ترامب بشأن إلغاء الاتفاق النووي تسببت في بث المخاوف حول عودة العقوبات. تشير بعض التقارير الصحفية إلى قيام رئيس شركة توتال بالتحدث مع الرئيس الأمريكي ترامب ومطالبته إياه بالإبقاء على الاتفاق النووي لأنه سيعطي فرصة للإصلاحيين أمام المحافظين

1 Financial Times, "Iran to sign $4.8bn gas deal with Total", July/2/2017, at: https://www.ft.com/content/3b530f02-5f1d-11e7-8814-0ac7eb84e5f1

في إيران[1]. وهذا يؤكد ما ذهب إليه محللون سابقاً، من أن قرار ذهاب الشركات الدولية للاستثمار في إيران سيكون قراراً استراتيجياً أكثر من كونه مادياً بحتاً. فإنّ في فشل إيران في استغلال رفع العقوبات قد يهدّد التزامها بالاتفاق النهائي. بسبب ما سيعتبره جناح المحافظين داخل إيران من أنّ الاتفاق النووي هو عبارة عن تنازل للغرب من دون الحصول على أي مقابل.

عملياً قد لا يتم اللجوء لإعادة فرض العقوبات بشكل كلي. فلو دعت الحاجة للرد على أي خروقات إيرانية للاتفاق، بإمكان الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي أن تقوم بفرض عقوبات أحادية بدلاً من السعي لإعادة جميع العقوبات الأممية. ففي حالة حدوث خروقات بسيطة للاتفاق النووي من قبل إيران، وفشل آلية فض النزاعات في حلها. ستواجه الولايات المتحدة صعوبات بالغة لإقناع مجموعة 5+1 حول جدوى إعادة فرض جميع العقوبات كرد على هذه الخروقات البسيطة. لذلك، ستحتاج الولايات المتحدة للعمل مع مجموعة 5+1 لصياغة إجراءات تتناسب مع حجم هذه الخروقات بشكل أحادي من قبل الدول المعنية أو إعادة فرض العقوبات الأممية بشكل جزئي.

لكن هذا لم يمنع الولايات المتحدة من مواصلة إدراج أفراد وجهات إيرانية على قوائم العقوبات الغير نووية. فوزارة الخزانة الأمريكية لا زالت تمارس عملها في إضافة أفراد وجهات إيرانية على قوائمها السوداء. حتى إن بعضهم كان قد تم رفع اسمه من قوائم وزارة الخزانة الأمريكية المتعلقة بالبرنامج النووي، ليتم اضافته في قوائم أخرى تتعلق بالإرهاب وغيرها.

تشمل هذه العقوبات لوزارة الخزانة الأمريكية، الحرس الثوري الإيراني وجميع المؤسسات والشركات التابعة له. وبسبب سطوة الحرس الثوري الإيراني على العديد من القطاعات الاقتصادية، خصوصاً النفطية منها[2]، قد تواجه الشركات الأجنبية مخاطر من التعامل مع شركات إيرانية مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني. ومن ثم تتعرض هذه الشركات الأجنبية لمخاطر العقوبات الأمريكية.

بالإضافة للعوامل الدولية المتعلقة بالاستثمار في إيران، تواجه الشركات الأجنبية الكثير من المعوقات المحلية داخل إيران. تعتبر الأسواق الإيرانية واعدة، بسبب انعزالها لسنوات عن الأسواق الدولية، لكنها في الوقت نفسه تعد أسواقاً شديدة المخاطر عندما يتعلق الأمر بالاستثمار فيها. فالفساد مستشري بشكل كبير، وتسيطر القطاعات الحكومية على مفاصل الاقتصاد، بالإضافة للمخاوف من البيئة القانونية المحلية التي ستعمل من خلالها هذه الشركات الأجنبية.

1 Financial Times, "Total chief told Trump to stick with Iran nuclear deal", February/11/2018, at: https://www.ft.com/content/f3c2d084-0e83-11e8-8cb6-b9ccc4c4dbbb

2 Islamic Republic News Agency – IRNA, "Khatam al-Anbia undertakes feasibility study of five oil, gas fields", December/31/2016, at: http://www.irna.ir/en/News/82369030

ومن المعوقات المحلية للاستثمار الأجنبي المباشر في إيران ضعف قطاعها المالي[1]. فالقطاع المالي الإيراني لا يتملك السيولة ولا القدرة على تمويل مشاريع استثمارية ضخمة في مجال النفط والغاز. ولعل أخطر ما يهدد الشركات الأجنبية هو افتقار القطاع المالي الإيراني لقوانين وأجهزة رقابية تتعلق بعمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. فقد صنفت الولايات المتحدة القطاع المالي الإيراني بأنه مصدر مقلق رئيسي لعمليات غسيل الأموال[2]. أيضاً، وضعت إيران على القائمة السوداء الدولية لفريق العمل المالي المعني بغسيل الأموال[3]. وإلى أن تقوم إيران بحل هذه الإشكالات المتعلقة بقطاعها المالي، ستظل هذه المخاطر تشكل مانعاً للمستثمرين والممولين من دخول الأسواق الإيرانية.

في الظروف الحالية من المنطقي أن تحقق إيران بعض الاستفادة الاقتصادية من الاتفاق النووي ولكن ليس بالشكل الذي كان يتصوره الإيرانيون سابقاً. استطاعت إيران استعادة حصتها من السوق النفطية وعادت البنوك الإيرانية للتعامل مع النظام المالي الدولي. بينما ستظل المخاوف من إعادة فرض العقوبات في حالة خرق إيران للاتفاق، تشكل هاجساً للإيرانيين والمستثمرين الأجانب على حد سواء. وستظل كذلك طوال فترة الاتفاق النووي وحتى انتهاء صلاحية هذه الآلية بعد 10 سنوات.

1 Politico, “Iran’s broken financial system”, June/6/2016, at: https://www.politico.eu/article/iran-sanctions-broken-financial-system-nuclear-deal/

2 U.S. Department of the Treasury, “Fact Sheet: New Sanctions on Iran”, November/21/2011, at: https://www.treasury.gov/press-center/press-releases/Pages/tg1367.aspx

3 FATF, “Public Statement”, November/3/2017, at: http://www.fatf-gafi.org/publications/high-riskandnon-cooperativejurisdictions/documents/public-statement-november-2017.html

عروض الكتب والمؤتمرات والوثائق

تقديم الملف

أولاً: عروض الكتب:

1. الانخراط الوقائي: كيف يمكن للولايات المتحدة تجنب الحرب، والبقاء قوية وحفظ السلام
عرض الأستاذ: محمود عبدالغفار

2. المنطقة الداكنة: التاريخ السري للحرب السيبرانية
عرض الأستاذة: مروة العبيدلي

3. الآثار الجيوسياسية للطاقة المتجددة
عرض الأستاذة: غادة عبدالله

4 حروب إيران: ألعاب الجاسوسية والمعارك المصرفية، والصفقات السرية التي أعادت تشكيل الشرق الأوسط
عرض الأستاذ: الأستاذ محمد بوحسن

ثانياً: الندوات والمؤتمرات:

1. مؤتمر التحالفات العسكرية في الشرق الأوسط
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
المنامة (16-17 أكتوبر 2017)
عرض الدكتور: أشرف كشك

تقديم الملف:

مع التسليم بتعدد تلك الإصدارات فإنه كان هناك حرص من جانب هيئة تحرير الدورية على إنتقاء تلك التي ترتبط بشكل وثيق بالقضايا الاستراتيجية وقضايا الطاقة التي صدرت خلال الفترة الماضية وتتضمن ثلاثة كتب وتقرير استراتيجي ،الكتاب الأول: بعنوان "الانخراط الوقائي: كيف يمكن للولايات المتحدة تجنب الحرب، والبقاء قوية وحفظ السلام" صدر عن جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية شارك فيه 436 مسؤولاً حكومياً أمريكياً ومختصون في السياسة الخارجية الأمريكية،وقام بتحريره بول ستيرز ويتضمن تحليلاً استراتيجياً شاملاً للمخاطر الكبرى التي تهدد أمن الولايات المتحدة في عام 2018م، أما الكتاب الثاني فهو بعنوان" المنطقة الداكنة: التاريخ السري للحرب السيبرانية" لمؤلفه فرد كابلان يتناول هذا الكتاب أحد أهم التحديات الأمنية التي تواجه كافة دول العالم في الوقت الراهن وهي الحروب الإلكترونية. وقد اقتبس الكاتب عنوان الكتاب من تصريح روبرت جيتس، وزير الدفاع الأمريكي السابق الذي قال "أنه عندما نتحدث عن الأزمات في العصر الرقمي، فإننا نتحدث عن الحروب في المنطقة الداكنة" ،ويسلط الكاتب الضوء على عالم الحروب السيبرانية وتاريخ وكالة الأمن القومي الأمريكي التي كان يجب أن تتحمل مسؤولية مواجهة هذه الأنواع من الحروب،أما الكتاب الثالث فهو بعنوان حروب إيران: ألعاب الجاسوسية والمعارك المصرفية، والصفقات السرية التي أعادت تشكيل الشرق الأوسط لمؤلفه جاي سولومون "ترجمة فواز زعرور" ويعد هذا الكتاب خلاصة سلسلة من التقارير والمقابلات التي أجراها جاي سولومون مع عدد من المسؤولين في كل من الإدارة الأمريكية وإيران والتي تعكس وجود اتصالات رفيعة المستوى بين الجانبين وخاصة خلال فترة المفاوضات بشأن البرامج النووية الإيرانية،كما يتضمن هذا القسم عرضاً لتقرير استراتيجي مهم بعنوان"الآثار الجيوسياسية للطاقة المتجددة" حيث يدور حول الآثار الجيوسياسية المحتملة للتحول إلى ويعد مرجعاً مفيداً للغاية لكافة المهتمين بالعلاقات الدولية، والجغرافيا السياسية، وأمن الطاقة، وتكنولوجيا الطاقة المتجددة، والاقتصاد، والتحولات المستدامة، وسياسات الطاقة، حيث يعكس العلاقة بين إمدادات الطاقة المتجددة والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

بالإضافة لعرض مؤتمر التحالفات العسكرية في الشرق الأوسط الذي نظمه مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة خلال الفترة من 16-17 أكتوبر 2017م على هامش معرض الدفاع الدولي الذي استضافته مملكة البحرين خلال الفترة ذاتها.

أولاً: عروض الكتب

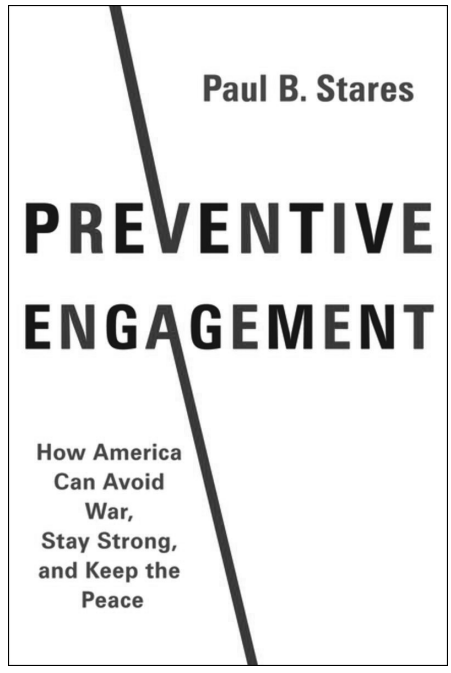

Dr. Paul Stares

Preventive Engagement: How America Can Avoid War, Stay Strong, and Keep the Peace

Columbia University Press

December 2017

الانخراط الوقائي: كيف يمكن للولايات المتحدة تجنب الحرب، والبقاء قوية وحفظ السلام.

الناشر: دار النشر لجامعة كولومبيا.

سنة النشر: 2017م.

تأليف: د. بول ستيرز[1].

عرض: الأستاذ محمود عبد الغفار[2].

---

1 باحث متخصص في القضايا الأمنية، يشغل مدير مركز العمل الوقائي في الولايات المتحدة الأمريكية التابع لمجلس العلاقات الخارجية، ويعد من أشهر المراكز الفكرية بالولايات المتحدة. وقد قام بتأليف تسعة كتب حول قضايا العلاقات الدولية والسياسات الأمنية للولايات المتحدة، فضلاً عن قيامه بالتعليق على الأحداث الراهنة في وسائل الإعلام الأمريكية، وقد عمل أستاذاً للعلاقات الدولية في بعض الجامعات بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان.

2 محلل بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

ضمن اهتمامها بالتحديات والمخاطر الأمنية التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية تولي مراكز الدراسات والجامعات الأمريكية أهمية بالغة لتلك القضية وضمن هذا الإطار صدر كتاب بعنوان "الانخراط الوقائي: كيف يمكن للولايات المتحدة تجنب الحرب، والبقاء قوية وحفظ السلام" عن جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية شارك فيه 436 مسؤولاً حكومياً أمريكياً ومختصون في السياسة الخارجية الأمريكية،وقام بتحريره بول ستيرز ويتضمن تحليلاً استراتيجياً شاملاً للمخاطر الكبرى التي تهدد أمن الولايات المتحدة في عام 2018م، بما يعنيه ذلك من ضرورة تغير السياسة الاستراتيجية الامريكية في القرن الحادي والعشرين بالنظر إلى أن أبرز التطورات العالمية لم تتطور بالطريقة التي كان متوقعاً لها في نهاية القرن الماضي الأمر الذي أدى إلى وقوع أزمات تتسم بالتعقيد والتنوع. ومن تلك التوقعات الافتراضية بأن انتشار العولمة والديمقراطية والتجارة الدولية من شأنها أن تؤدي إلى الأمن والاستقرار الشامل في العالم. إلا أنه في عام 2001م شهد العالم مستجدات أوجدت خلافات بين الدول الكبرى الأمر الذي أوجد صراعات وانتشار وجود كيانات مسلحة وسياسية عبر الحدود تسببت في حالة عدم الاستقرار في الدول النامية من ناحية واستهدفت تقويض المؤسسات الوطنية في الدول المتقدمة من ناحية ثانية، تلك التطورات أدت إلى سيادة مخاوف لدى الولايات المتحدة من أنها يمكنها تكرار الأخطاء ذاتها التي انتهجتها الإمبراطورية البريطانية قبل سقوطها في القرن العشرين، حيث إن استمرار إدارة الأزمات المتكررة تمثل ضغطاً على الموارد المالية للولايات المتحدة، فضلاً عن التأثير على نفوذها السياسي ومواقفها الدولية.

ويلاحظ أن الجهد الذي تقوم به الإدارة الأمريكية الحالية هو إدارة الأزمات الحالية في العالم دونما وجود رؤية استراتيجية تتضمن بلورة سياسات ردع مستقبلية تجاه تلك الأزمات، الأمر الذي يعكس عدم اهتمام صانعي القرار في الولايات المتحدة بمسألة الاستشراف الاستراتيجي على المديين المتوسط والبعيد بما يعنيه ذلك من زيادة التورط الأمريكي في الخارج.

وأشار الكتاب إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد لعبت دوراً قيادياً في تشكيل النظام الحالي العالم الذي تأسس في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية مع تأسيس منظمة الأمم المتحدة التي تعد الآلية الدولية الأساسية لإدارة الشؤون العالمية المشتركة، فضلاً عن تنفيذ "مشروع مارشال" والذي أسهمت الولايات المتحدة من خلاله في إعادة بناء أوروبا الغربية لمواجهة تداعيات الحرب العالمية الثانية من ناحية والحيلولة دون انتشار الأيديولوجية الشيوعية في الدول الأوروبية من ناحية ثانية.

ويشير الكتاب إلى أن النظام العالمي حالياً يواجه العديد من التحديات المعقدة بما يتطلب من الولايات المتحدة الوفاء بمسؤوليتها تجاه تلك التحديات ولكن دون أن تورط نفسها في صراعات ذات تكلفة عالية من شأنها تهدد أمنها والتأثير على قواتها الوطنية وإضعاف مواقفها الدولية ومن ثم فإن الولايات المتحدة مطالبة باتخاذ قرارات واختيارات ذكية بشأن توجيه مواردها وجهودها من أجل أن تتماشى مع تزايد مخاطر نشوب العديد من النزاعات المسلحة حول العالم.

كما تضمن الكتاب مقترحات لصياغة استراتيجيات بعيدة المدى من أجل إعادة إدارة المخاطر التي تشهدها الساحة الدولية في الوقت الراهن ومنها الحد من التدخلات العسكرية الأمريكية في الخارج، ولكن مع إيلاء الاهتمام لمجالات أخرى ومنها مكافحة الامراض المعدية وجرائم العنف وتهريب المخدرات ومكافحة الإرهاب.

من ناحية ثانية يجب على الولايات المتحدة أن تنخرط في سياسات تعتمد على الشراكات مع الدول الحليفة والمؤسسات الدولية التي تحد من التدخلات العسكرية وذلك من خلال صياغة سياسات وقائية تؤسس على ثلاثة محاور:

أولها: تعزيز السياسات التي تقلل مخاطر الصراعات العنيفة والأنشطة التي تؤدي الى عدم الاستقرار السياسي، ومنها طمأنة الدول الكبرى بأن الولايات المتحدة لا تسعى لتقويض استراتيجياتهم، فضلاً عن تعزيز معايير عالمية من خلال المنظمات الدولية التي تساهم في الحفاظ السلم والأمن الدوليين على المدى البعيد، بالإضافة إلى تشجيع الاتفاقيات والصفقات التجارية على المستويين الإقليمي والعالمي من أجل زيادة حفظ الاستقرار الذي يتحقق من خلال إعمال القانون والحوكمة على المستوى المحلي.

وثانيها: محاولات تجنب الأزمات التي يمكن أن تؤدي إلى تدخل عسكري أمريكي على المدى الوسط وذلك بدعم الوساطة الدبلوماسية من خلال تفعيل دور محكمة العدل الدولية.

وثالثها: تكوين قدرات للاستجابة لحل الصراعات على المدى القصير مثل الاعتماد على فرض الضغوط الدبلوماسية والعقوبات المالية على الدول المخالفة، وتعزيز سياسة "ضبط النفس" التي تعتمد على التواصل المباشر والسري من أجل تجنب تصعيد الصراع.

واقترح المؤلف نظرية للتنفيذ آلية سياسية أطلق عليها اسم "كتل البناء" وهي نوع من السياسات تقوم على مراقبة مؤشرات محددة والتحذير منها بالنسبة للولايات المتحدة والدول الحليفة الأخرى، ومن ذلك على سبيل المثال حال قيام روسيا بالتدخل في أزمة ما من شأنها استهدف الأمن القومي للولايات المتحدة فإن ذلك يستدعي تقييم حجم حالة الطوارئ وتطوير سياسات سريعة التنفيذ في هذا الشأن، كما اقترح مؤلف الكتاب أيضاً آلية إطارية ومضمونها التخطيط لسيناريوهات مستقبلية بديلة تتكون من الأحداث الراهنة والتاريخية تلك الآلية من شأنها أن تسهم في بلورة فكر استراتيجي لتعزيز صانعي القرار في تنفيذ سياسات واسعة وديناميكية.

وقد حدد مؤلف الكتاب أهم التحديات التي يمكن أن تواجه الولايات المتحدة خلال السنوات القادمة وهي الصراع في بحر الصين الجنوبي بين الصين والدول الرافضة لمساعي الصين للهيمنة على تلك المنطقة، فضلاً عن احتمال حدوث مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة وإيران بسبب تزايد وتيرة التوترات في منطقة الشرق الأوسط بسبب السياسات الإيرانية، بالإضافة إلى الصراع بين حلف الناتو وروسيا في منطقة البلطيق،

واحتمال ظهور حالة طوارئ نووية في باكستان، بالإضافة إلى عوامل عدم الاستقرار في بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط،فضلاً عما أشار إليه الكتاب من أن ما تشهده دول الاتحاد الأوروبي من عدم استقرار سياسي واضطرابات داخلية بسبب ظهور بعض الحركات القومية والانفصالية يمثل أحد أهم التحديات التي تنذر بأزمات كبرى خلال العام 2018م.

كما أشار الكتاب إلى أنه من غير المتوقع أن تقوم روسيا بالتدخل العسكري في جورجيا أو انهيار حكومة كوريا الجنوبية في العام 2018م بعد الصراع مع جارتها الشمالية. إلا أن التوقعات المذكورة قد لا تكون مثالية، ولكنها توفر إطاراً لقياس التطورات الدولية وسلسلة الأحداث المتوقعة في عام 2018م.

كما حدد الكتاب بعض السيناريوهات التي يمكنها الاستفادة من نظريته بشأن الاكتشاف المبكر للأزمات والصراعات ومنها العمليات الإرهابية التي تستهدف الولايات المتحدة، وتجدد الصراع العسكري بين الكوريتين وتجدد المعارك بين الهند وباكستان، فضلاً عن تراجع الوضع الأمني في أفغانستان، وتصاعد الازمة الأوكرانية، و تصاعد العمليات العسكرية في اليمن، وانقسام ليبيا، والتحولات في الصومال، بالإضافة إلى احتمال زيادة الإبادة الجماعية في جنوب السودان على حد وصف الكاتب.

ويلاحظ أنه خلال عرض كل أزمة اقترح المؤلف تأسيس إطار عمل لها يستهدف كيفية الحد من المخاطر بشكل واقعي من خلال المطالبة بتشكيل هيكل في كل من وزارة الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن الوطني من أجل تفعيل التعاون بين المؤسسات الأمريكية بما يعزز صانعي القرار في تلك المؤسسات وتنفيذ الاستراتيجيات الوقائية التي اقترحها في الكتاب.

من ناحية أخرى أكد المؤلف على أهمية تكوين آليات من أجل تقييم تلك الاستراتيجيات الوقائية مطالباً بأن تشمل تلك الآليات مؤشرات قياس لتقييمها من أجل التعاون المشترك بين الجهات السيادية المختلفة.

وقد حذر الكتاب من أن الأشخاص الذين يقوموا بإدارة الازمات الدولية في الوقت الراهن هم قيادات غير مستقرة وتضع مصالحها الشخصية ضمن أولويات قبل المصالح الوطنية. ورأى المؤلف أن أفضل آليات لمواجهة هؤلاء الأشخاص تتمثل في الردع القانوني واستخدام القوة الناعمة والسياسات التي من شأنها توحيد صانعي القرار وكذلك الدول المعتدلة، وهي جميعها إجراءات تحد من السلوك السيىء لهؤلاء الأشخاص على حد وصف المؤلف.

والجدير بالذكر أن مؤلف الكتاب بدأ في كتابة محتوياته في بداية العام 2017م رغبة في إيجاد أطر عمل يمكنها أن تعزز السياسات الأمريكية في العام الحالي 2018م ويلاحظ أن بعض التوجهات حيال هذا الكتاب في الولايات المتحدة يرون أنه يعتبر رد فعل غير مباشر تجاه سياسات الرئيس ترمب التي تولي أهمية كبيرة للشؤون المحلية أولاً، وبالتالي انطلاقاً من مخاوف الولايات المتحدة فإن ذلك سوف يؤدي إلى تراجع القيادة الأمريكية على الساحة الدولية.

وأشار الكتاب إلى أن فوز الرئيس ترمب في الانتخابات الرئاسية كان بمثابة مفاجأة للكثير من مراكز الدراسات في العالم ، ومن ثم فإن ذلك الكتاب يعد أول محاولة للتعامل مع هذا الواقع الجديد، وتعزيز دور القوة الناعمة من خلال دور مراكز الفكر الاستراتيجي الأمريكية حيث أن الكتاب يتضمن نظريات واقتراحات علمية لمعالجة المشاكل الاستراتيجية العديدة التي تواجهها الولايات المتحدة خلال العام 2018م.

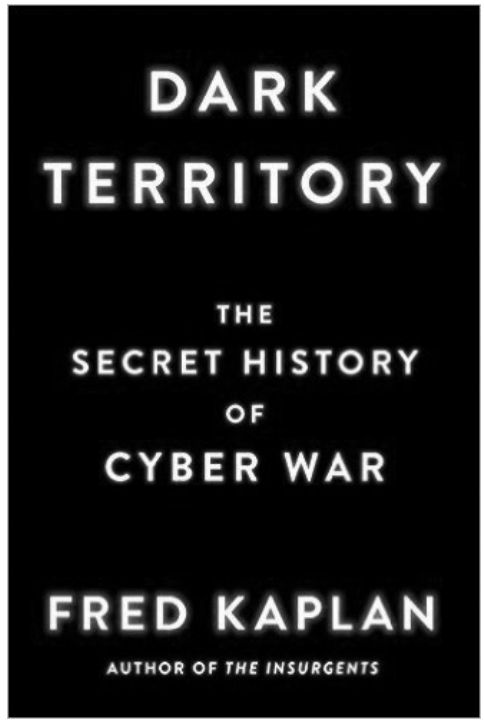

Dark Territory: The Secret History of Cyber War

Fred Kaplan

Simon and Schuster

المنطقة الداكنة: التاريخ السري للحرب السيبرانية

الناشر: سايمون وشوسترا.

سنة النشر: مارس 2016م.

تأليف: فرد كابلان.

عرض: الأستاذة مروة العبيدلي [1].

1 محلل بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

يتناول هذا الكتاب أحد أهم التحديات الأمنية التي تواجه كافة دول العالم في الوقت الراهن وهي الحروب الإلكترونية. وقد اقتبس الكاتب عنوان الكتاب من تصريح روبرت جيتس، وزير الدفاع الأمريكي السابق الذي قال "أنه عندما نتحدث عن الأزمات في العصر الرقمي، فإننا نتحدث عن الحروب في المنطقة الداكنة".

ويسلط الكاتب الضوء على عالم الحروب السيبرانية وتاريخ وكالة الأمن القومي الأمريكي التي كان يجب أن تتحمل مسؤولية مواجهة هذه الأنواع من الحروب.

ويتضمن الكتاب سرداً للتاريخ السري للحرب السيبرانية منذ عام 1967م. فقد جمع الكاتب تجارب قادة الحكومة الأمريكية الذين قاموا بأدوار رئيسة في تطوير سياسات الأمن السيبراني، وهؤلاء يضمون مجموعة من المسؤولين في البيت الأبيض والمديرين السابقين لوكالة الأمن القومي الأمريكي، وكذلك المستشارين.وقد استطاع المؤلف الوصول إلى العديد من هؤلاء الأشخاص، ومن ثم فقد استطاع أن يشارك القارئ العديد من القصص بشأن خلفية الأمن السيبراني.

وقد ذكر المؤلف أن العالم يعرف أن التهديدات والفرص من الحروب السيبرانية ليست بالأمر الجديد فقد كان استخدام الذكاء الافتراضي تكتيكاً رئيسياً للرومان الذين قاموا بأسر عدد من الأعداء من أجل التصدي لتحركات أعدائهم. وخلال الحرب العالمية الثانية، استطاع البريطانيون فك تشفير الرسائل المرسلة من قبل الألمان واليابانيين الأمر الذي حقق لهم الانتصار.

وفي كتابه اتبع كابلان تطور هذه التكتيكات من خلال الصراعات الامريكية المختلفة، وتطور قدرات وكالة الامن القومي من موسكو إلى الشرق الأوسط. وكمثال على سباق التسلح الالكتروني، طرح كابلان تكتيكات وكالة الامن القومي في الحرب الباردة مع موسكو. ففي ذلك الوقت، بدأت روسيا في بث برامجها العسكرية باستخدام موجات الراديو، والتي جعلها أصعب في الاعتراض. ومن أجل إجراء محادثات بين الجنرالات والكرملين، قامت الولايات المتحدة بوضع معدات تنصت في الطابق العاشر بالسفارة الامريكية في روسيا.

ومع تطور وكالة الامن القومي، أدركت أن لديها القدرة على التوصل إلى صراع بلا خسائر إنسانية وعسكرية. وقد توصلت الوكالة إلى فكرة اختراق أجهزة العدو المسيطرة على النظم، وتوقيفها عن العمل بدون اللجوء الى الحل العسكري ولا خسائر في الأرواح أو الخطر على القوات الأمريكية.

وفي عام 1980م، قضى فيروس أطلق عليه اسم "دودة موريس" على أكثر من 6000 جهاز كمبيوتر تابع للجيش الأمريكي. من هذا المنطلق عرض المؤلف الكاتب قصة للرئيس الأمريكي السابق رونالد ريجان، ومشاهدته لفيلم بعنوان "ألعاب الحرب" في عام 1983م، الذي صور المناورات الحربية في العالم الرقمي، مما قاد الرئيس للتوجيه بصياغة أول سياسة وطنية تتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية وأمن نظم المعلومات في عام 1984م. والتي ألقت بمسؤولية أمن الاتصالات على عاتق وكالة الأمن القومي.

وفي عام 1990م، أطلق التوجيه الأمني الوطني "42" اختبارات تجريبية معتمدة تستهدف الجيش الأمريكي أطلق عليها "Eligible Receiver "97 حيث تم اختراق مؤسسة الدفاع الامريكية بأكملها في أقل من أربعة أيام. وقد تم خلال هذه العملية اكتشاف آثار محاولات قرصنة وزارة الدفاع الفرنسية.

ثم تطرق الكاتب الى وصف أكبر عمليات للقرصنة، أطلق عليها اسم شروق الشمس (Solar Sunrise)، وقد أنشأت عملية الاختراق هذه في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي استطاعت اختراق أكثر من اثنتي عشرة قاعدة عسكرية حول العالم. وفي حادثة أخرى (Moonlight Maze)، استطاعت الأكاديمية الروسية للعلوم سرقة نحو 3 ملايين معلومة حساسة.

وفي عهد الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، بدأ مسؤول مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض ريتشارد كلارك حملة تحقيق حول عمليات القرصنة، وزار أكبر جماعات القرصنة في الدولة كمجموعة (Lopht). وقد أطلعت هذه المجموعات الرئيس كلينتون على نوع عمليات القرصنة؛ الأمر الذي أدى إلى توقيع الرئيس على وثيقة توجيه رئاسي رقم 63 بشأن حماية البنية التحتية، وقد حاول كلارك جدياً بناء تعاون بين القطاعين الحكومي والخاص لمكافحة التهديدات الإلكترونية، ولكن لم يتجاوب المسؤولون في القطاع الخاص لهذا التعاون. ولاتزال تواجه حكومة الولايات المتحدة هذه المشكلة حتى الآن، حيث هناك العديد من المبادرات لتشجيع القطاع الخاص للعب دور أكبر في مكافحة هذه النوع من الهجمات.

وقد أشار الكاتب إلى أول عملية لاستخدام الفضاء الالكتروني للحرب، (Operation Desert Storm)، التي أطلقت خلال الغزو العراقي لدولة الكويت، ففي هذه العملية، تم قصف مفاتيح الشبكة التي تخدم كابل الألياف الضوئية التي مدها الرئيس العراقي السابق صدام حسين من بغداد عابرة البصرة إلى دولة الكويت، حينها اضطر صدام إلى استعمال الشبكات المعتمدة على الميكروويف، التي تم اعتراضها. أما في حرب البوسنة والهرسك، فقد أصابت الهجمات الإلكترونية الحكومة الصربية بالشلل التام، حيث تم قطع أجهزة الهواتف ومراسلات القنوات الفضائية، كما انقلب الجيش الصربي على الحكومة، ويتساءل المحامون عما إذا كانت حرب المعلومات التي تعمل من دون إسقاط أي قنابل فعلية، خاضعة لقانون النزاعات المسلحة الدولية أم لا؟ حيث إنه لم يتم التوصل إلى قانون يدين الجرائم الإلكترونية حتى الآن.

ومع بداية عام 1995م، حذر النائب العام جيمي جوريليك، الرئيس كلينتون من أن البنية التحتية للولايات المتحدة مهددة بالخطر من الهجمات الإلكترونية. ومع قيام الولايات المتحدة بتطوير أنظمة وأساليب لاختراق شبكات الدول الأخرى، اكتشفت حكومة الولايات المتحدة أن الدولة معرضة للاختراقات والهجمات الإلكترونية بشكل كبير. وبحلول عام 1996م، تم اختراق وزارة الدفاع الأمريكية 250,000 مرة سنوياً، ثلث هذه الاختراقات تمت بنجاح. إلا أن الولايات المتحدة لم ترد الإفصاح عن ذلك الأمر حيث كانت تقوم هي الأخرى باختراق أنظمة الدول الأخرى.

وفي عام 1999م بدأ مايك هايدن، مدير وكالة الامن القومي مهمة جديدة للحرب السيبرانية، بدعم من مركز تكنولوجيا المعلومات الجديد. حينها اكتشف هايدن أنه على الرغم من ميزانية الوكالة الضخمة، كانت وكالة الامن القومي تنفق أقل من مليونين دولار سنوياً على مشاريع متعلقة بشبكة الإنترنت. وفي يناير عام 2000م، تم تعطيل شبكة وكالة الأمن القومي بالكامل لمدة ثلاثة أيام. وقد قام هايدن باللجوء إلى مقاولين من الخارج بيد أنه لم يستطع إنقاذ الوكالة من العملية التخريبية. بعد ذلك أنشأ هايدن مكتب العمليات المتخصصة، التي تتولى مهمة مراقبة الميكروفونات المحمولة، والحصول على الملفات عبر الإشارات الراديوية وإذ لم يكن جهاز الكمبيوتر متصل بشبكة الإنترنت، وقد أمر هايدن أن يتم اختبار كل برنامج ونظام والأجهزة بشكل مكثف من أجل إيجاد أي ثغرات.

وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001م، تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحماية الفضاء السيبراني عام 2003م، خلال حقبة حكم الرئيس جورج بوش وقد واجهت تلك الاستراتيجية معارضة من القطاع الخاص حينذاك، أما في وكالة الأمن القومي، قام كيث ألكسندر، مدير الوكالة حينذاك بالتعاون مع زميل له بوضع نظام Real Time Regional Gateway، الذي كان من شأنه تغيير عملية تشغيل الوكالة من وكالة تعمل على تجميع المعلومات إلى وكالة تتخذ القرارات وتنفذ العمليات، وقد تم تقدير هذا الإنجاز من قبل السلطات العليا كأول إنجاز منذ إنشاء وكالة الأمن القومي.

أما في عام 2007م، فقد قامت إسرائيل بقصف مفاعل نووي غير مكتمل تابع لسوريا، بمساعدة برنامج تابع للقوات المسلحة الجوية الأمريكية، وبعد أشهر قليلة، قامت روسيا باختراق أنظمة إستونيا الذي أدى إلى تعطل جميع أجهزة الدولة. وفي عام 2008م، تابعت روسيا عمليات الاختراق للدول حيث قامت بتعطيل العديد من المواقع الرسمية التابعة للحكومة الجورجية.

وبحلول العام 2009م، وخلال حقبة حكم الرئيس باراك أوباما قامت وكالة الأمن القومي الأمريكي بإنشاء التوجيه السيبراني (NSA Cyber Command) بقيادة روبرت جيتس، وفي الوقت ذاته قامت الكثير من الدول بإنشاء وحدات وأقسام تختص بالأمن السيبراني في وحدات الجيوش التابعة لكل من هذه الدول.

كما أشار الكاتب إلى قضية الأمن الإلكتروني واللاعبين الرئيسيين، في ظل صعوبة التوصل إلى معرفة الأشخاص في هذا العالم المضلل. في هذا الخصوص طورت وكالة الأمن القومي في الولايات المتحدة فيروس (Stuxnet) الذي صمم ليس للقرصنة ولكن للتجسس والتخريب ويستهدف برنامج إيران النووي لمنع إيران من تطوير الأسلحة النووية. فإن الهدف هنا لم يكن لتدمير كل أجهزة الطرد المركزي في وقت واحد، إنما تم استخدام Stuxnet لتعطيل الإنتاج والبرنامج النووي. وكان نهج وكالة الأمن القومي فعالاً للغاية، وساعد على تهيئة الأجواء التي أدت إلى اتفاق 2015م حيث وافقت إيران على تقييد نشاطها النووي.

وبالمقابل أنشأت إيران فيروس (Shamoon) الذي استهدف المنشآت النفطية لشركة آرامكو في المملكة العربية السعودية وقام بمسح الأقراص الصلبة في 30 ألف حاسوب.وقد استنتج الكاتب أن دولة مثل إيران يمكنها أن تشن هجمات إلكترونية بطرق عديدة والاستفادة من قدرات الدول الأخرى في الرد على الهجمات الإلكترونية، ومن ثم فإنه يتعين على الولايات المتحدة اتخاذ الحذر من هذه الهجمات. وفيما يتعلق بالحرب الإلكترونية، فإن الكثير من الدول ومنها الولايات المتحدة تعتمد في العصر الرقمي على شبكات الإنترنت، ومن ثم فإن الولايات المتحدة إذا أرادت أن تخوض الحروب الإلكترونية فعليها أن تطور قدراتها في هذا المجال. وقد وصف الكاتب خوض الولايات المتحدة للحرب الإلكترونية بأنها تحتمي في بيت زجاجي بما يعني أن لديها الكثير من نقاط الضعف يجب تطويرها.

ومجمل القول إن كتاب المنطقة الداكنة يرسم صورة أكثر تعقيداً، من خلال استعراض النجاحات والإخفاقات في عمل الوكالة التي يعد هدفها في المقام الأول حماية بلدها، إلا أن تركيز كابلان على الشخصيات في بعض الأحيان يحجب القضايا التي يريد أن يثيرها.

من ناحية ثانية فإنه بالرغم من سعي المؤلف لتاريخ الحرب السيبرانية إلا أنه يفتقر إلى تقديم إسهامات نوعية حول قضايا الأمن السيبراني.

من ناحية ثالثة أشار الكتاب إلى اقتباس من جيفري ستون، وهو أستاذ في القانون الأمريكي ومحرر مدني شارك في استعراض ما بعد سنودن لأنشطة الوكالة، في كلمة ألقاها في مقر الوكالة. حيث قال "لقد وجدت"، لدهشتي، أن وكالة الأمن القومي تستحق الاحترام والتقدير للشعب الأميركي. ولكن لا ينبغي أبداً الوثوق بها".

من ناحية رابعة يلاحظ أن المؤلف قام بتجميع التجارب والقصص بطريقة مثيرة للدهشة، كما تطرق الكاتب إلى تقديم بعض الشخصيات في فقرة واحدة فقط ولا يتم الرجوع إليها. وقد افتقر الكتاب إلى خاتمة ملخصة عن قضايا الأمن السيبراني.

وبالرغم مما سبق يتميز الكتاب بتقديم عرض متوازن من حيث كيفية تداخل التكنولوجيا والسياسة العامة، وقضية الدفاع، لأنه على عكس الأسلحة النووية، ففي الفضاء الإلكتروني لا يوجد مساحة للدفاع وسياسة الردع. فالنتيجة هنا أنه ليس من السهل الدفاع في الفضاء الإلكتروني وصد الهجمات الإلكترونية، وأن الولايات المتحدة كأي دولة أخرى لاتزال عرضة لهذا التهديد المتقدم.

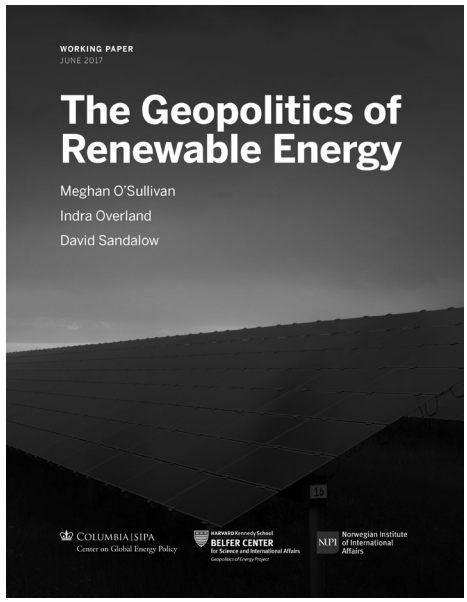

Meghan O'Sullivan,Indra Overland and David Sandalow

Geopolitics of Renewable energy

Center on Global Energy Policy

Columbia University|SIPA

الآثار الجيوسياسية للطاقة المتجددة

الناشر: مركز الطاقة العالمي، جامعة كولومبيا.

سنة النشر: 2017م.

تأليف: ميغان أوسوليفان، اندرا اوفرلاند، ديفيد ساندالو.

عرض: الأستاذة غادة عبداللّه [1].

1 محلل بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

شهد مجال الطاقة العديد من التحولات الجذرية، فالعالم يتسابق على توليد الطاقة من المصادر النظيفة كالطاقة المتجددة، ورغم أن موارد الطاقة المتجددة تبقى محدودة، إلا أن الاستثمار في الطاقة المتجددة آخذ في الازدياد. ولهذه التغيرات آثار جيوسياسية جديدة قد تطرأ في السنوات القليلة القادمة، من هنا تجيء أهمية هذا التقرير الاستراتيجي المهم الذي يتناول الآثار الجيوسياسية للطاقة المتجددة والذي يناقش العديد من الأفكار المهمة. وهذا العمل هو خلاصة اجتماع نخبة من الباحثين والأكاديميين في ورشة عمل ناقشت ذلك الموضوع في ألمانيا، ومن هنا تأتي أهمية هذا الإصدار حيث إنه أول إصدار يجمع الخبراء في مناقشة موضوع جديد لم يناقش ولم يطرح من قبل حيث إن جل تركيز المفكرين كان يقتصر فقط على الآثار الجيوسياسية للنفط والغاز، ولم يتطرق أحد لآثار الطاقة المتجددة.

يبدأ الجزء الأول بشرح مختصر عن سبعة سيناريوهات محتملة لتطور الطاقة المتجددة في العقود المقبلة، ويعتمد هذا الجزء على تحليلات منظمات الطاقة العالمية كوكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة المتجددة وإكسون موبيل وغيرها. وتختلف هذه السناريوهات السبعة في تنبؤاتها عن حجم الطاقة المتجددة في المستقبل، ولكنها جميعها تتفق على أن الطاقة المتجددة ستنمو بشكل متسارع لتستحوذ على حصة كبيرة من سوق الطاقة العالمي. وبناءً على تلك التنبؤات فإن الحجم الكبير للطاقة المتجددة في المستقبل سيكون له تأثير كبير في تشكيل الجيوسياسة الدولية.

وقد حدد المؤلفون سبعة احتمالات جيوسياسية قد تطرأ بسبب اجتياح الطاقة المتجددة سوق الطاقة. أولا قد يتكون ما يسمى بالكارتل أو اتحاد احتكاري للمنتجين كما حدث في سوق النفط، وهذا الكارتل قد يكون له القوة في التحكم في سوق الطاقة المتجددة. وعادة ما يتم استخدام ما يسمى بالعناصر الأرضية النادرة وكذلك الليثيوم الكوبالت الإنديوم في تصنيع الألواح الشمسية وتوربينات الرياح وغيرها من التكنولوجيات، ويرى المؤلفون أنه يمكن تكوين اتحاد احتكاري لأي من هذه المواد. ولكنني لا اتفق مع الكاتب في هذه المسألة حيث إنه على الرغم من اسمها إلا أن العناصر الأرضية النادرة هي في الحقيقة غير نادرة فهي موجودة في الكثير من بلدان العالم ولكنها تتسم بالتشتيت ولا تكون موجودة بكميات مركزة وعادة ما تكون صعبة الاستخراج. كما أنه نادراً ما تنجح الاتحادات الاحتكارية في التحكم بالأسواق، وهذا بناءً على نظرية اللعبة حيث إن الاتحادات الاحتكارية لابد وأن تنهار؛ لأن تعظيم الربح المشترك لا يعني أقصى ربح لكل شركة على حدة؛ ولهذا فإن كل شركة لديها حافز قوي للغش، وبهذا ينهار الاتحاد الاحتكاري.

ثاني احتمال قد يطرأ على الجيوسياسة الدولية هو أنه بسبب أن توليد الطاقة المتجددة يحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة، فإن بعض الدول المستهلكة للطاقة المتجددة قد تصبح معتمدة بشكل كبير على الدول المنتجة للطاقة المتجددة. ومن هذا المنطلق فإن رأس المال والاستثمارات في الطاقة المتجددة قد تكون مصدراً للتعاون أو الصراع بين الدول. وأتفق مع الكاتب في هذه النقطة حيث إنه إذا سيطرت على سوق الطاقة المتجددة عدة شركات كبيرة كما هو الحال في سوق تصنيع الهواتف النقالة، فإن هذه الدول ذات التقدم في تكنولوجيا تصنيع

الطاقة المتجددة قد تصبح اللاعب الجيوسياسي المهيمن في العالم؛ مما قد يسبب توترات سياسية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للطاقة المتجددة. ولكن العكس أيضاً صحيح حيث إنه بالمعايير الاقتصادية والبيئية فإن الطرفين سوف يستفيدان من التعاون في مجال الطاقة المتجددة، وهذا قد يؤدي إلى نشوء علاقات جديدة وإلى توطيد العلاقات بين الدول.

ثالث احتمال يتعلق بنظرية لعنة الموارد والتي تشير إلى أن البلدان التي تتمتع بوفرة من الموارد الطبيعية مثل الوقود الأحفوري وبعض المعادن تميل إلى أن تكون أقل نمواً اقتصادياً وأقل ديمقراطية وأقل تطوراً من البلدان التي لديها موارد طبيعية أقل. حيث إن النمو في الطاقة المتجددة سيجعل الدول المنتجة للطاقة الهايدروكربونية تفقد ريعها الكبير من تصدير النفط والغاز، ومن غير الواضح عما إذا هذا سيحررها من لعنة الموارد وتبدأ بتنويع اقتصاداتها وتحقيق نموها الاقتصادي أم أن نموها الاقتصادي سيتراجع. كما قد تبدأ لعنة الموارد في الدول المنتجة للمواد المستخدمة في تصنيع تكنولوجيا الطاقة المتجددة كالعناصر الأرضية النادرة. إلا أنني أرى أنه من غير المحتمل أن تحدث لعنة الموارد في الدول المصدرة لتكنولوجيا الطاقة المتجددة حيث تختلف متطلبات تطوير وتصدير الطاقة المتجددة عن متطلبات تطوير صادرات الوقود الأحفوري والمعادن انطلاقاً من أن تصدير الطاقة المتجددة يتطلب تصنيع وتطوير تكنولوجي مستمر.

رابعاً، الاستخدام الواسع لتكنولوجيا الطاقة المتجددة قد يؤدي إلى بناء شبكات للربط الكهربائي بين الدول لتجنب الانقطاع في إمداد الطاقة الذي قد ينتج من الاعتماد الكبيرعلى الطاقة المتجددة. وهذه الشبكات الكهربائية سيكون لها آثار جيوسياسية مختلفة. حيث إن الاعتماد على شبكات الربط الكهربائي والاعتماد على استيراد الكهرباء عبر الحدود قد يكون مصدر ضعف جيوسياسي للدول المستوردة للكهرباء. ومن ناحية أخرى، وأرى أن هذا الاحتمال هو الأرجح فإن التعاون وتجارة الكهرباء بين الدول قد يؤدي إلي زيادة الترابط والحد من مخاطر الصراع بين الدول. وقد تطرأ نقاط ضعف جديدة للدول حيث إن الاعتماد على الطاقة المتجددة وشبكات الربط الكهربائي قد يجعل الدول أكثر عرضة للهجمات السيبرانية.

خامساً، فإن زيادة استهلاك الطاقة المتجددة، سيخفض الطلب على النفط والغاز. وهذا قد يسبب تحديات مالية للدول المصدرة للنفط والغاز، وهذه التحديات المالية قد تؤدي إلى عدم استقرار سياسي في هذه الدول. أما الدول المستهلكه للنفط والغاز فستتحسن موازناتها التجارية، وتحد من اعتمادها على الدول المصدرة للنفط والغاز؛ مما سيجعلها أقوى جيوسياسياً. ولكن نمو الطاقة المتجددة لا يعني بالضرورة أن دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط والغاز ستفقد قوتها الجيوسياسية، حيث إنه مع انخفاض الطلب على النفط والغاز فإن البلدان التي تنتج النفط بتكلفة عالية هي التي سيتوقف إنتاجها وستكون الخاسر الأكبر، أما دول الشرق الأوسط فهي من البلدان التي تنتج النفط والغاز بتكلفة متدنية ولذلك قد تستمر في قوتها الجيوسياسية حيث إنها ستكون المصدر الرئيسي للطاقة الهيدركربونية في العالم.

الأثر الجيوسياسي السادس للاستخدام الواسع للطاقة المتجددة هو أن مخاطر الاحتباس الحراري وتغير المناخ ستنخفض بسبب استخدام مصادر الطاقة النظيفة بدل مصادر الطاقة الملوثة. وبما أن الاحتباس الحراري من المتوقع أن يزيد من النزاعات حول العالم بسبب شح الموارد كالمياه العذبة والمحاصيل الزراعية، فإن استخدام الطاقة المتجددة بشكل كبير من شأنه أن يقلل من هذه المخاطر. كما أن الاحتباس الحراري من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكوارث الطبيعية و التهجير اللاإرادي وهذا يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والعنف بين الدول، وحتى فشل الدولة، ولذلك التوسع في استخدام الطاقة المتجددة من شأنه أن يقلل من هذه المخاطر الجيوسياسية.

أما الأثر الجيوسياسي السابع، وهو من أكثر القضايا إثارة من الآثار السبعة المعروضة حيث إنه يربط استخدام الطاقة بجودة الحياة، فهذا الجزء يتعلق بالوصول المستدام للطاقة وفقر الطاقة، خاصة في أفريقيا ودول شرق آسيا، حيث إن العديد من الدول الفقيرة تعاني من نقص في إمدادات الطاقة وهذا يجعلها في دورة من الفقر، حيث إن نقص إمدادات الطاقة يؤثر سلبا على التعليم، والصحة، والتنمية الاقتصادية، وفرص العمل مما يؤدي إلى المزيد من الفقر ويجعل هذه الدول أسيرة الفقر. فلذلك فإن فقر الطاقة يؤدي إلى تعزيز التحديات القائمة، مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات، من هذا المنطلق فإن الوصول إلى مصادر الطاقة الحديثة والمستدامة يمكن أن يساعد في الحد من خطر هذه الاضطرابات. يمكن للطاقة المتجددة أن تكون مصدراً لتوفير الطاقة المستدامة لهذه المناطق الفقيرة، خاصة نظم الطاقة المتجددة اللامركزية التي من شأنها توفير الطاقة للمناطق الريفية غير الموصولة بالشبكة. هذه الأنواع من الطاقة المتجددة التي تكون على نطاق صغير، إما على شبكة صغيرة أو خارج الشبكة عادة ما تكون أرخص وأكثر نجاحاً في المناطق الريفية من توفير الطاقة على شبكة ذات نطاق واسع.

ما يمكن استنتاجه من هذا الإصدار هو أن الطاقة مهمة تتخلل جميع جوانب الاقتصاد الحديث. ولذلك، فإن الطاقة تعد من أهم من قضايا الجغرافيا السياسية، وتخلق التبعيات والصراعات بين الدول وقد تكون أساساً لشراكات وتحالفات بين الدول، ودخول الطاقة المتجددة بشكل كبير في سوق الطاقة الدولية من شأنه أن يثير موجات جديدة من التغيرات في الساحة السياسية الدولية.

يغطى هذا الإصدار قائمة شاملة عن الآثار الجيوسياسية المحتملة للتحول إلى الطاقة المتجددة، ويعد مصدراً مهماً للمعرفة حول الدور الاستراتيجي وأهمية الطاقة وأتصور أنه مرجع مفيد للغاية لكافة المهتمين بالعلاقات الدولية، والجغرافيا السياسية، وأمن الطاقة، وتكنولوجيا الطاقة المتجددة، والاقتصاد، والتحولات المستدامة، وسياسات الطاقة، حيث يعكس العلاقة بين إمدادات الطاقة المتجددة والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. رغم أن هذا الإصدار يستهدف الجمهور العام إلا أنه غني بالمعلومات ويحفز التفكير والتحليل للآثار الجيوسياسية للطاقة المتجددة حيث تضمن الكثير من المعلومات في مؤلف واحد، بشكل موجز وشامل.

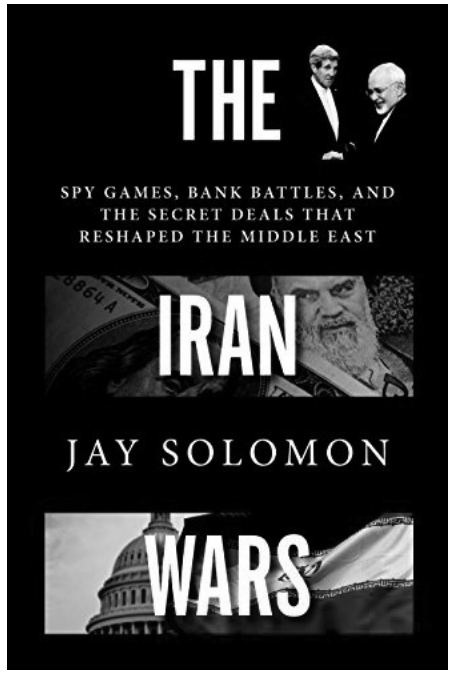

Jay Solomon

The Iran Wars

Dar Al Kitab AlArabi

2017

حروب إيران: ألعاب الجاسوسية والمعارك المصرفية، والصفقات السرية التي أعادت تشكيل الشرق الأوسط

الناشر: دار الكتاب العربي.

سنة النشر: 2017م.

تأليف: جاي سولومون[1] "ترجمة فواز زعرور".

عرض: الأستاذ محمد بوحسن [2].

1 مراسل الشؤون الخارجية لصحيفة وول ستريت جورنال.

2 باحث مساعد بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

يعد هذا الكتاب خلاصة سلسلة من التقارير والمقابلات التي أجراها جاي سولومون مع عدد من المسؤولين في كل من الإدارة الأمريكية وإيران والتي تعكس وجود اتصالات رفيعة المستوى بين الجانبين وخاصة خلال فترة المفاوضات بشأن البرامج النووية الإيرانية، ويقع الكتاب في أحد عشرفصلاً تتناول في مجملها تلك الاتصالات، فضلاً عن السياسات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي وكيف استطاعت إيران توظيف التحولات التي تشهدها المنطقة منذ عام 2011م وحتى الآن.

ويبدأ الكتاب بوصف إيران بأنها الراعي الأول للإرهاب الدولي من خلال العمليات الإرهابية التي ارتكبتها ضد شعوب المنطقة والعالم والجرائم والانتهاكات التي ارتكبت بحق مواطنيها، حيث عملت على تأسيس العديد من المنظمات الإرهابية في الداخل والخارج منها ميليشيات حزب الله في لبنان وعشرات الميليشيات الطائفية في العراق والحوثيين في اليمن وغيرها ، بالإضافة إلى دعم وتواطؤ إيران مع منظمات إرهابية دولية أخرى مثل تنظيم القاعدة حيث قامت بإيواء عدد من قياداتها وتوفير الملاذ الآمن لهم.

ولم تكتف إيران بتأسيس الميليشيات الإرهابية فحسب بل قامت بتنفيذ عمليات خطف وتفجيرات واغتيالات ضد السفارات والدبلوماسيين والمدنيين.

ومنذ ثمانينيات القرن الماضي تسعى إيران إلى تطوير التقنيات المطلوبة لتصنيع أسلحة نووية رغم اتخاذ الدول الغربية وعلى نطاق واسع كافة الوسائل والإجراءات لوقف هذه المساعي إلا أنه كانت هناك شكوك بشأن نجاح إيران في تطوير التقنيات اللازمة لتحويل البرامج النووية لغير الأغراض السلمية وخاصة خلال الفترة الرئاسية الثانية للرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما.

ويرى الكاتب أن امتلاك إيران للأسلحة النووية سيكون له تأثير على توازن القوى على المستويين الإقليمي والدولي، حيث إن نجاح إيران في تخطي العتبة النووية من شأنه أن يدخل المنطقة بأسرها في سباق تسلح نووي، فضلاً عن كونه سيكون استنزافاً للموارد الاقتصادية ، بالإضافة إلى إمكانية حدوث مواجهة عسكرية بين إيران وبعض الأطراف الدولية والإقليمية.

كما تناول الكتاب واقع الصراع القائم على مدى عقود بين الولايات المتحدة وإيران وهو الذي أفضى إلى عقد صفقة نووية تاريخية وربما كارثية ، حيث استطاعت إيران استغلال حالة عدم الاستقرار الإقليمي من أجل تعزيز دورها الإقليمي وتحقيق مصالحها بل وتقويض المصالح الأمريكية.

وقد بدأ الكاتب بالحديث عن أكثر القضايا الجيوسياسية تعقيداً والتي تخوضها إيران حالياً في مقدمتها البرامج النووية الإيرانية والذي يدعي النظام الإيراني أنها لأغراض سلمية حيث فرض العالم عقوبات على اقتصاد إيران كنوع من ممارسة الضغوط عليها من أجل وقف تلك البرامج، والتي لم تبد إيران شفافية بشأنها ويعتقد أنها تطور طاقة نووية لغير الأغراض السلمية، كما أشار الكتاب إلى توتر العلاقات بين إيران وإسرائيل والتي تصاعدت خلال السنوات الأخيرة إلى حد الحرب وهنالك احتمالية لاندلاعها بالفعل، وذلك بسبب

المخاوف المتبادلة بين الجانبين فإسرائيل تسود لديها قناعة من أنها المستهدف الأول من سعي إيران لتطوير أسلحة نووية، بينما ترى إيران من أنها ستكون عرضة لضربة إسرائيلية إذا لم يكن لديها سلاح ردع نووي، ولا شك أن تسارع وتيرة تقدم البرامج النووية الإيرانية، فضلاً عن التصريح الذي أطلقه الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد و الذي قال فيه " يجب محو إسرائيل عن الخارطة "، قد أوجد الخوف والذعر لدى إدارة أوباما والحكومة الإسرائيلية معاً، ولم يكن للتهديدات العسكرية واغتيال العلماء النوويين والعزلة الدبلوماسية أن تكبح جهود طهران وأهدافها الأمر الذي يجعل إسرائيل في حالة خوف دائم ومن ثم مطالبة الولايات المتحدة بشن عمل عسكري حاسم ضد المنشآت النووية الإيرانية، كنوع من الضربات الاستباقية على غرار الهجوم الذي نفذته ضد مفاعل "أوزراك" في العراق في تموز عام 1981م.

وأشار المؤلف إلى أن الأيديولوجيا التي تحكم النظام الإيراني ترى أن الولايات المتحدة المنافس الأول لها في السيطرة والهيمنة على الشرق الأوسط، حيث إن رحيل شاه إيران قد أدى إلى تهديد واردات النفط الإيراني بالنظر إلى النظام الذي حل محل نظام الشاه وهو النظام الثيوقراطي معاد بشكل صريح للولايات المتحدة وحلفائها، وهو الأمر الذي عكسته أزمة الرهائن الأمريكيين عندما اقتحمت مجموعة من الطلاب الإسلاميين في إيران السفارة الأمريكية دعماً للثورة الإيرانية واحتجزوا 52 مواطناً أمريكياً لمدة 444 يوماً من 4 نوفمبر 1979م حتى 20 يناير 1981م، وبعد فشل العديد من المحاولات للتفاوض على إطلاق سراحهم قامت القوات الأمريكية باقتحام السفارة وتحريرهم، تلك الأزمة التي أصابت الشعب الأمريكي بالصدمة، و كان واضحاً هدف تصدير إيران للثورة وخاصة لدول مجلس التعاون وبقية الدول في المنطقة العربية والشرق الأوسط، ومن ذلك إرسال العديد من المستشارين العسكريين في كل من لبنان وفلسطين، والحرس الثوري الآلية التي أسسها الخميني من أجل ما أسماه "المحافظة على النقاء الديني للدولة الجديدة"، وبدوره أسس الحرس الثوري لوحدة عسكرية واستخباراتية خارجية وهي"فيلق القدس" حيث تتمثل مهمته الرئيسية في تصدير الثورة وتقديم المساعدة لحلفاء إيران في الشرق الأوسط.

ويشير الكاتب إلى أنه بعد ثلاث سنوات من سقوط الشاه أشرف الحرس الثوري على إنشاء حزب الله في لبنان الذي نفذ في الثمانينيات سلسلة من عمليات الاختطاف والتفجيرات الانتحارية التي استهدفت دبلوماسيين وضباطاً وأكاديميين أمريكيين مقيمين في لبنان، ومن أكبر تلك الهجمات مقر السفارة الأمريكية في بيروت عام 1983م والهجوم على مقر قوات المارينز في العام ذاته، وقد شكل الحرس الثوري وحلفاؤه تحدياً أمنياً غير مسبوق للمصالح الأمريكية بالنظر إلى قدرتهم على الجمع بين الأيديولوجيا المتطرفة والتدريب العسكري وتكتيك حرب العصابات لتهديد المصالح الأمريكية.

وقد شكلت الأشهر التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001م فترة من التفاؤل المتزايد حول إمكانية وضع حد لحالة العداء المستحكم بين الولايات المتحدة وإيران حيث تم التعاون بين الجانبين ضد تنظيم القاعدة وطالبان في أفغانستان.

وفي عام 2003م كان لدى إيران نوايا بالعودة إلى الحرب الإيرانية العراقية حيث استثمرت حكومة إيران والحرس الثوري بكثافة في تعبئة وتدريب الحلفاء الشيعة في العراق لتنفيذ عمليات تخريبية وجمع معلومات استخباراتية وكأبواق دعاية -على حد وصف الكاتب-.

وبعد خمس سنوات من غزو العراق عام 2003م كان واضحاً أن استراتيجية الولايات المتحدة قد أتت بنتائج عكسية في العراق فيما يتعلق بكبح نفوذ إيران حيث إنه بدلاً من إضعاف خامنئي والدولة الإيرانية فقد مكنت الحرب طهران من نشر قواتها وبسط نفوذها أكثر فأكثر؛ الأمر الذي كان ينذر بإمكانية استهداف إيران القوات الأمريكية وحلفاءها في العراق، وقد كان هذا النفوذ ورقة مهمة خلال المفاوضات النووية.

ويشير الكاتب إلى أن كلاً من إيران وسوريا كانتا تدعمان الطرفين المتنافسين في الحرب الأهلية في العراق وهما المليشيات الشيعية والسنة في محاولة لتخريب مشروع إدارة بوش الطموح بشأن الشرق الأوسط الجديد؛ وكانت النتيجة ذبح مئات الآلاف من العراقيين في حرب طائفية حامية الوطيس بين السنة والشيعة، بالإضافة إلى استخدام إيران لبنان كموقع عسكري متقدم ضد إسرائيل، فضلاً عن استخدام سوريا كجسر بري لنقل السلاح إلى حزب الله حيث كان الإيرانيون ينظرون إلى سوريا و لبنان كعمق استراتيجي يخدم مصالح الحرس الثوري في مواصلة حملته ضد إسرائيل و الغرب.

ويشير الكاتب إلى أن الصراع بين الولايات المتحدة وإيران وحلفائها كان واسع الانتشار بالنظر إلى حالة الخلل التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط ؛ بسبب الإطاحة بصدام حسين حيث سعت إدارة بوش لإعادة المنطقة إلى الحصن الموالي للغرب رداً على تهديد المتطرفين، إلا أن كلّاً من طهران ودمشق وما أطلق عليه "محور الممانعة" لم يكونوا في وضعية الرضوخ، ومن ثم فقد استمرت المعارك في العراق مع تكثف تدفق الجهاديين والمقاتلين الأجانب والغالبية كانت قادمة من سوريا.

ويشير الكاتب إلى أن الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما كان يرى أن إيجاد رابطة تواصل مع خامنئي سيشكل خطوة حاسمة نحو إرساء قواعد السلام في الشرق الأوسط وتجنب نزاع إقليمي آخر؛ وذلك بالنظر إلى أن لإيران ووكلائها العسكريين أذرعاً ممتدة إلى معظم بلدان الشرق الأوسط. وقد وجهت تهديدات مباشرة لحلفاء الولايات المتحدة في كل من إسرائيل والمملكة العربية السعودية وغيرها. كما رأى أوباما أن تحقيق انفراج في العلاقات مع إيران أمر لا بد منه من أجل الحد من الانتشار النووي وتحقيق استقرار المنطقة، ودعم الجهود لمواجهة التنظيمات المتطرفة مثل تنظيم داعش والقاعدة، وبالتالي كان يرى في إيران جزءًا من الحل، وأن التقارب مع إيران كان من شأنه دعم جهود الولايات المتحدة للانتقال من سياسة خارجية مكرسة للشرق الأوسط إلى سياسة تركز بصورة أكبر على قضايا اقتصادات آسيا المزدهرة.

وأشار الكاتب إلى أنه عندما هبت رياح ما أسماه "بالربيع العربي" على الشرق الأوسط أوائل عام 2011م حاملة شعارات التغيير والقضاء على الأنظمة استجابت دول لفكرة الإصلاح بينما غرقت أخرى في الاضطراب

الأمني وهي سوريا والعراق وليبيا واليمن، وعلى الرغم من أنه لا توجد دلائل بشأن وجود دور إيراني مباشر في تلك التحولات إلا أن إيران كانت أكبر المستفيدين منها؛ حيث استطاعت التغلغل في العديد من الدول العربية، ويرى الكاتب أن انهيار نظام الأسد من شأنه تهديد نفوذ إيران الإقليمي وقدراتها على إرسال الأسلحة والأموال إلى حزب الله في لبنان وحركة حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني في فلسطين.

ويخلص الكاتب إلى أن سياسة إيران خلال الأعوام التي تلت وصول أحمدي نجاد إلى السلطة 2005م وقبل اندلاع الثورة السورية عام 2011م قد تميزت بتحالف داخلي بين تياري المحافظين التقليديين وتمثلهم مؤسسة ولاية الفقيه والمحافظين الإسلاميين وتمثلهم مؤسسة رئاسة الجمهورية وأجهزة الدولة، وقد توافق الطرفان على ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية والتي تتمثل في أن تكون إيران دولة إقليمية ذات نفوذ في الشرق الأوسط وفي وسط آسيا ولن يتحقق ذلك سوى بامتلاك التكنولوجيا النووية والقدرة العسكرية.

وبالرغم من أهمية الكتاب فإنه يؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك أموراً ثلاثة:

أولها: أنه لايزال هناك صراع محتدم بين إيران الثورة وإيران الدولة حيث لاتزال الغلبة للمفهوم الأول وهو تعكسه السياسات التخريبية لإيران في كل من سوريا والعراق، فضلاً عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون.

وثانيها: تؤكد كافة الشواهد التاريخية الدور التخريبي لإيران وعدم رغبتها في التجانس مع السياق الإقليمي كدولة مسؤولة.

وثالثها: أن رؤية الإدارة الأمريكية خلال عهد أوباما بشأن إيران لم يحالفها الصواب؛ حيث إن إبرام الاتفاق النووي لم يؤد إلى الاستقرار الإقليمي بل على العكس تم توظيفه من جانب إيران كمظلة لتحقيق الهيمنة والتدخلات في الشؤون الداخلية للدول بما يؤدي إلى استمرار حالة الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة.

ثانيًا: المؤتمرات

مؤتمر التحالفات العسكرية في الشرق الأوسط

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

المنامة (١٦-١٧ أكتوبر ٢٠١٧م)

عرض: الدكتور أشرف كشك [1]

ضمن اهتمامه برصد وتحليل التطورات الإقليمية وبخاصة الأمنية منها وتداعياتها على أمن دول مجلس التعاون عموماً وأمن مملكة البحرين على نحو خاص، نظم مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة مؤتمر التحالفات العسكرية في الشرق الأوسط خلال الفترة من -16 17 أكتوبر 2017 وذلك على هامش معرض البحرين الدولي للدفاع الذي استضافته مملكة البحرين في الفترة ذاتها، وقد شارك في ذلك المؤتمر نخبة متميزة من العسكريين والأكاديميين من مملكة البحرين ودول مجلس التعاون، بالإضافة إلى عدد من الخبراء على الصعيدين العربي والدولي، وذلك خلال جلسة افتتاحية وأربع جلسات ناقش خلالها المتحدثون أهمية تأسيس التحالفات العسكرية ودورها في تحقيق الأمن، فضلاً عن التكنولوجيا الجديدة ودورها في نجاح التحالفات العسكرية وصولاً إلى صياغة توصيات ختامية لتفعيل دور التحالفات في تحقيق الأمن والاستقرار، وكانت وقائع الجلسات على النحو التالي:

أولاً: الجلسة الافتتاحية:

1- كلمة العميد الركن سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة قائد الحرس الملكي رئيس معرض ومؤتمر البحرين الدولي للدفاع وقد تضمنت النقاط التالية:

يمثل معرض ومؤتمر البحرين الدولي للدفاع «BIDEC» في نسخته الأولى، شراكة نوعية ومتجددة بين التطور التقني والفكر الاستراتيجي، من أجل بناء القدرات والمهارات، وإطلاق فرص التعاون، وحماية قيمنا ومصالحنا المشتركة، وفي مقدمتها الأمن والتقدم والتسامح.

---

1 مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

- تشهد منطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن مرحلة مضطربة غير مسبوقة، سوف تمتد آثارها لأجيال قادمة، في ظل صخب الطائفية والاقتتال الداخلي وانهيار المؤسسات الوطنية في عدد من الدول، فضلاً عن التدخلات الإقليمية في شئونها الداخلية، مما ساعد على انتشار ظاهرة الإرهاب في مختلف أرجاء العالم.

- تساهم مملكة البحرين بدور نشط في التحالفات العسكرية إدراكاً منها للدور المؤثر الذي تلعبه تلك التحالفات في الحفاظ على الأمن الإقليمي.

- انطلاقاً من موقف البحرين الثابت ودورها الفاعل في مكافحة الإرهاب، ومع استمرار الممارسات الإيرانية غير المسؤولة، فإننا نرحب بالاستراتيجية التي أعلنها الرئيس الأمريكي بشأن التصدي لمحاولات تصدير الإرهاب التي تقوم بها إيران، لجعل منطقتنا والعالم أجمع أكثر أمانًا واستقرارًا.

- أضافت ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتحولات في بنية النظام الدولي أبعادًا جديدة لمفهوم الأمن، ويعد أمن منطقة الخليج العربي كأحد أولويات منظومة الأمن الدولي، نظرًا لما تمثله هذه المنطقة من أهمية استراتيجية لإمدادات الطاقة العالمية، وركيزة رئيسية للاستقرار الإقليمي، وقد حان الوقت لصياغة نظام أمني إقليمي جديد، في إطار من التوازن والتعاون المشترك، واعتماد الحوار والمبادرات السياسية لأزمات المنطقة بديلا عن التدخلات في الشئون الداخلية، ومحاولات فرض الهيمنة وزعزعة الاستقرار.

- لقد رسم حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى القائد الأعلى رؤية شاملة وواضحة لأمن المنطقة، تنطلق من قيام الاتحاد الخليجي كخيار استراتيجي، والتكامل التنموي، ومكافحة الإرهاب، وأن يكون السلام والرخاء للجميع بما يتوافق مع تطلعات شعوبنا.

- تتطلع مملكة البحرين للاستثمار في المعرفة، وتوطين التكنولوجيا والتقنيات المتقدمة عالية الجودة عبر شراكات قوية وممتدة، جنبا إلى جنب مع ترسيخ أسس نظام أمني إقليمي متكامل، وفي سياق رؤية قوامها تلازم الأمن الشامل والتنمية المستدامة.

2- كلمة سعادة الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة ورئيس اللجنة المنظمة لمؤتمر التحالفات العسكرية في الشرق الأوسط المتحدث الرسمي باسم BIDEC وقد تضمنت النقاط التالية:

- يحظى مؤتمر"التحالفات العسكرية في الشرق الأوسط" (MEMAC 2017) بوجود هذا الجمع المميز من الرواد والقادة والخبراء في فضاء رحب للحوار البناء، والنقاش الرصين، وتبادل الآراء، لإنتاج رؤى قيمة وملهمة، تسهم في حل الإشكالات الراهنة.

- جاء اختيار موضوع "التحالفات العسكرية" متوافقاً ومناسباً مع أهداف وتوقيت المؤتمر، وملائما لما يواجهه العالم من مشكلات جسيمة وأزمات متفاقمة، يأتي في مقدمتها الإرهاب الذي يظل أحد التحديات الرئيسية التي تهدد الأمن الدولي مع صعود الجماعات الراديكالية والتنظيمات والمليشيات الإرهابية، وتفشي إيديولوجيات التطرف، وثقافة العنف الديني.

- تواجه منطقتنا دائما تحديات أمنية إقليمية وعابرة للحدود، فهناك سياسات إيران التوسعية التي تتناقض مع مبادئ القانون الدولي بعد أن جعلت من دعم الإرهاب، وترويج الطائفية، والتسلح الصاروخي والنووي، وصناعة الميليشيات، ركائز استراتيجيتها كدولة مارقة. كما اختارت قطر أن تدور في الفلك الإيراني بدعم جماعات الإرهاب ونشر الفوضى، وانطلاقاً من عدم قبولنا المساومة على مبادئنا وثوابتنا، فقد قررت الدول الداعية لمحاربة الإرهاب، أخذ زمام التحرك، من أجل انتصار الاعتدال على الإرهاب، ومنع انزلاق المنطقة نحو الظلام والتعصب، ووقف محاولات تقويض أسس الاستقرار، ويعتبر (التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن) و(التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب) بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة أهم أوجه هذا التحرك، كدعامة أساسية لتحقيق الأمن والسلام، ومواجهة الإرهاب، وتقديم الإغاثة الإنسانية.

- بصفتي رئيساً لمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" أحد شريك المعرفة في المؤتمر، فإن تجمعنا وما سوف يتمخض عنه من نتائج وتوصيات، يشكل رافدًا لدعم جهودنا الرامية إلى مكافحة الإرهاب، باعتباره عدوًا مشتركًا للإنسانية، وإسهامًا في تحقيق عالم يسوده السلام والرخاء للجميع.

- نسعى في "دراسات" في ظل بيئة عالية المخاطر وسريعة التغيرات، إلى بناء الجسور بين وجهات النظر المختلفة، وتهيئة منتديات للمناقشات المفتوحة، مع تبني رسالة متوازنة لتعزيز التفاهم، باعتبار أن الموارد التي تستنفد في الصراعات هي موارد يجب استثمارها في تحقيق الرخاء والتقدم.

- نطمح أن يكون المؤتمر منصة تقدم خيارات استراتيجية، ومبادرات خلاقة، من شأنها تعزيز فرص الوقاية من الأزمات ومكافحة التطرف. وهذا الجهد يتطلب شراكات دولية واسعة، لأنه عالمي الطابع، ولا يمكن استمراره بفعالية من دون عمل دولي منسق.

- إن غاية مؤتمرنا بشأن مواجهة الإرهاب، ونشر قيم التعاون والتسامح، وتأمين عالم يزدهر بالتعايش السلمي، ترتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بحدث مهم وهو إطلاق "إعلان مملكة البحرين" و"مركز الملك حمد العالمي للحوار بين الأديان والتعايش السلمي". وليس من قبيل الصدف الرعاية الملكية السامية للحدثين. وأن القائم عليهما هو سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة. وهنا أضم صوتي إلى صوت سموه بدعوته إلى صياغة نظام أمني إقليمي جديد، يدعم سيادة الأمن والسلام والازدهار.

- أود أن أعرب من هذا المنبر عن امتناني العميق لسمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة رئيس اللجنة العليا على توجيهاته القيمة ودعمه الكبير لإنجاز هذا الملتقى الدولي.

3- كلمة الجنرال رحيل شريف القائد العسكري للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب:

وقد تضمنت النقاط التالية:

- يتطور عالم اليوم بوتيرة أسرع من أي وقت مضى بسبب التحولات الجغرافية السياسية الحالية والتقدم التكنولوجي والواقع الاقتصادي الجديد، وتشهد الدول كافة تغييرات استراتيجية كما أنها تشكل تحالفات جديدة لمواجهة التهديدات الفردية والجماعية بنجاعة أفضل.

- إن مواجهة أخطر ظاهرة للإرهاب تشكل التحدي الأكبر في القرن الحادي والعشرين خاصة بالنسبة للعالم الإسلامي حيث تطورت المنظمات والمجموعات الإرهابية غير الحكومية التي تسعى للاستفادة من التوترات بين القوى العالمية في الوقت الراهن، كما تستفيد من ضعف الدول الصغيرة، تمثل تلك الجماعات تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

- إن الجماعات الإرهابية تتعاون وتحفز بعضها البعض على الرغم من الاختلافات فيما بينها سواء على المستوى الأيديولوجي أو على مستوى الأهداف، فهناك الميسرون والممولون والمحرضون والمتعاطفون والخلايا النائمة، ويتم اختيار أغلب المنفذين من المرتزقة، كما أن المال يلعب دوراً رئيسياً، فعلى سبيل المثال، يستلم الموالي للقاعدة مبلغا يتراوح بين 300-400 دولار، بينما تقدم داعش للموالي من 600 إلى 700 دولار.

- إن الإرهاب أصبح قضية عالمية تحتاج إلى استجابة شاملة، ومع التغيرات السريعة التي يمر بها عالمنا، وأنه بات من الضروري الاتحاد الآن أكثر من أي وقت مضى، فضلاً عن أهمية حل القضايا المعلقة والإدراك بأن مصير الدول واحدٌ.

ثانياً: جلسات المؤتمر:

الجلسة الأولى: أهمية التحالفات الدولية:

وقد ترأس تلك الجلسة الجنرال ويسلي كلارك القائد السابق لقوات حلف شمال الأطلسي، وتحدث فيها كل من سعادة الفريق الركن ذياب بن صقر النعيمي رئيس هيئة الأركان لقوة دفاع البحرين، ومعالي الفريق عبدالإله بن عثمان الصالح الأمين العام للتحالف العسكري الإسلامي والسفير رونالد نيومان سفير الولايات المتحدة السابق لدى أفغانستان ورئيس الأكاديمية الأمريكية للدبلوماسية، والدكتور بيتر روبرتس مدير العلوم العسكرية بالمعهد الملكي للخدمة العسكرية بالمملكة المتحدة. وقد أشار المتحدثون إلى أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة كان لها تحالفات تاريخية فإن حلف الناتو هو المنظمة الدفاعية التي دامت أكثر من غيرها بالنظر إلى جوهر عمل الناتو والمتمثل في المادة الخامسة من الميثاق المنشئ للحلف التي تعتبر أن أي هجوم على دولة عضو في الحلف يعتبر هجوماً ضد كل الدول الأعضاء، وأكدوا على أن التحولات التي تشهدها

منطقة الشرق الأوسط قد خلقت ظروفاً أمنية واقتصادية غير مسبوقة؛ مما يشكل تهديداً للاستقرار والأمن في منطقة الخليج العربي الذي يعد مهماً بالنسبة للاستراتيجية العالمية، وضمن تلك التحولات تنتهج مملكة البحرين سياسة خارجية متوازنة وفاعلة تضع المصلحة الوطنية على رأس أولوياتها، وقد ساهمت البحرين بقواتها المسلحة مع التحالفات العربية والدولية، وذكر المتحدثون أنه بغض النظر عن طبيعة التحالفات سواء كانت رسمية أم غير رسمية، فإنه يجب أن تكون هناك أسس تتمثل في المصالح المشتركة، كما أن التحالفات الناجحة هي التي تعتمد على مبادرات وكذلك المشاركة الطوعية، كما أن العلاقات بين الدول مهمة للغاية كمتطلب لبناء الثقة كأساس للتحالفات، فضلاً عن أن القدرات الثقافية والاقتصادية لابد وأن تؤخذ في الاعتبار عند العمل في التحالفات، بالإضافة إلى أن التحالفات لا يمكنها العمل بحزم بدون معدات وأشخاص جاهزة بالشكل المطلوب.

الجلسة الثانية: التحالفات الإقليمية: دورها في تحقيق الأمن والتحديات والفرص:

وقد ترأس تلك الجلسة السير ديفيد ريتشاردز القائد العام للقوات المسلحة البريطانية سابقاً، وشارك فيها كل من الجنرال زبير محمود حياة رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الباكستاني، الفريق أول تان سري رجا محمد أفندي بن رجا القائد العام للقوات المسلحة في ماليزيا، السفير ثراسيفولوس ستاماتوبولس مساعد الأمين العام السابق للشؤون السياسية والسياسة الأمنية في حلف الناتو، العقيد الركن طيار تركي بن صالح المالكي المتحدث الرسمي للتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، وقد أكد المتحدثون على أنه يجب أن يكون هناك اتفاق بين المصالح والقيم المشتركة لأعضاء الحلف ، كما أن الحلف لديه القدرة على ترجمة الخطط إلى عمليات بما يعكس وحدة الهدف من خلال صلاحيات يتم توزيعها، فضلاًعن أن الحفاظ على المبادرة ومنح الصلاحيات المختلفة للقائد الميداني جميعها عوامل تسهم في نجاح مهام الأحلاف، بالإضافة إلى مجال المعلومات الذي يعد أساسياً للغاية، ويجب أن تكون هناك بيئة جيواستراتيجية للحفاظ على الشراكات، ولا توجد حلول مثالية للمشكلات بما يتطلب تعاون الدول كافة، وأشاروا إلى أن التهديدات العابرة للحدود تؤثر على أمن الدول وهي الإرهاب والتهديدات الإقليمية والقرصنة والإتجار بالبشر ومن ثم فإن التحالفات لابد وأن تتعامل مع تلك التهديدات، كما أن التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب يعد مثالاً جيداً وسيكون منصة مهمة قوية للمنطقة وللعالم أجمع لتشكيل الإطار الأساسي الذي تتحدد من خلاله المخاوف الأمنية وكيفية مواجهتها، كما أشار المتحدثون إلى أنه من المهم للغاية، قبل التفكير في تأسيس نظام إقليمي جديد، الاستفادة من السياق التاريخي الذي أسفر عن هيكل النظام العالمي الراهن، وذكروا أن التحالفات في الوقت ذاته تواجهها تحديات وهي تقاطع المصالح الإقليمية مع نظيرتها الدولية، فضلاً عن هدف الحفاظ على التحالف، والأهم إدارة الأزمات داخل فريق التحالف، بالإضافة إلى أهمية القراءة الجيوسياسية الصحيحة من أجل تحديد المخاطر، وأشاروا إلى أن التهديدات التي تواجهها المنطقة معقدة للغاية وتتطلب ردود أفعال متعددة الجوانب.

الجلسة الثالثة: العمليات المشتركة للتحالفات والتكنولوجيا الجديدة لتعزيز القدرات العسكرية:

وقد أدار تلك الجلسة السفير ستيفانو ستيفانيني المستشار الدبلوماسي السابق لرئيس إيطاليا والممثل الدائم السابق لإيطاليا في حلف الناتو وزميل غير مقيم في المجلس الأطلسي، وتحدث فيها كل من اللواء الركن طيار الشيخ حمد بن عبدالله آل خليفة قائد سلاح الجو الملكي البحريني، الفريق البحري جون أكويلينو قائد القوات البحرية الأمريكية في القيادة المركزية قائد الأسطول الأمريكي الخامس، والدكتور دانيال بالتروسايتيس زميل غير مقيم بكلية الدفاع الوطني بدولة الإمارات العربية المتحدة، الجنرال محمد همايون كبير قائد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص، وروبرت هاروود الرئيس التنفيذي لشركة لوكهيد مارتن بالإمارات العربية المتحدة، وقد أشار المتحدثون إلى أنه كلما ازداد التحضير كلما تحسنت النتائج؛ ومن ثم يجب التركيز على التدريب ضمن العمل المشترك، حال وجود أي إخفاقات في التكنولوجيا المعتمدة، وأكدوا على أن البيئة البحرية معقدة للغاية حيث التهديدات لتلك البيئة تأتي من البر والبحر وتحت البحر ومن الفضاء والفضاء الإلكتروني، وأشاروا إلى أنه في ظل التهديدات الراهنة - أهمها التنظيمات الإرهابية- فإنه لا توجد دولة لديها القدرة على إدارة الأزمات بمفردها، كما أن التقدم التكنولوجي يعزز التكامل بين الدول، ويلاحظ أن بعض الدول تسعى للحصول على أسلحة ذات تكنولوجية حديثة، إلا أنه لا يكون لديها سوى قدرات بسيطة لاستخدامها، ويتمثل التحدي الأساسي في الفروقات بين التكنولوجيا في دول التحالف، وبعض الدول نجحت في التغلب على ذلك ، إلا أن التكنولوجيا وحدها ليست نهاية المطاف؛ فداعش والقاعدة كانت لديهما تكنولوجيا جيدة واستخدموا المفاهيم من خلال وسائل التواصل، ولابد من تطوير التكنولوجيا، وضباط الجيش لابد وأن يتم تدريبهم بشكل جيد وتلافي أي ثغرات موجودة الآن من خلال التدريب والتعليم حتى يكون لدينا قادة لديهم القدرة على الحديث لبعضهم البعض.

الجلسة الرابعة: النتائج والتوصيات:

وقد أدار تلك الجلسة الجنرال ويسلي كلارك القائد السابق لقوات حلف الناتو، وتحدث فيها كل من الفريق محمود فريحات رئيس هيئة الأركان بالقوات المسلحة الأردنية، اللواء طيار أركان حرب هشام الحلبي المستشار بأكاديمية ناصر العسكرية العليا بمصر، والجنرال داتو سحيمي بن محمد زوكي الرئيس التنفيذي للمعهد الماليزي للدفاع والأمن، البروفيسور محمد بن حمو رئيس المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية بالمملكة المغربية.

وقد قدم المتحدثون التوصيات التالية:

1- هناك متطلبات ثلاثة لبناء التحالفات وهي تتمثل في الإجابة عن تساؤلات ثلاثة وهي 1- من هو العدو؟ 2- من نحن؟ 3- كيف يمكن تحقيق أهدافنا؟

2- أصبحت التنظيمات الإرهابية هي الخطر الداهم الذي يواجه الدول كافة بالنظر إلى قدرتها على الانتقال بسهولة من مكان لآخر، ومن ثم فإن القضاء عليها يتطلب جهداً مشتركاً.

3- تنامي مخاطر الحرب السيبرانية أصبح خطراً داهماً حيث تقوم الجماعات الإرهابية باستغلاله لنشر أفكارها وتهديد البنى التحتية للدول.

4- يجب أن تكون هناك إجراءات بشأن الخطاب والخطاب المضاد، وهذا يتطلب التعاون بين الدول وبناء الثقة.

5- التحالفات لابد وأن تعكس طرق عمل الدول المختلفة، فضلاً عن بناء قدرات الدول الأعضاء من خلال التكنولوجيا الحديثة وتعزيز أمن المعلومات.

6- من المهم قطع تمويل الإرهاب ورفع الوعي الخاص بشرعية الأموال التي تنتقل من مكان لآخر.

7- أهمية الإنفاق على البحث والتطوير من أجل مواجهة استخدام الجماعات الإرهابية للتكنولوجيا المتطورة.

8- الاهتمام بإنشاء جيش إلكتروني من أجل مواجهة حروب الجيل الرابع.

9- من المهم أن يبحث القائمون على عمل التحالفات استراتيجية الخروج الآمن من المناطق التي تعمل بها.

10- النظرة التقليدية للتحالفات قد تغيرت، فالتحالفات لم تعد جامدة ولكنها متحولة ويمكن تقسيمها إلى تقسيمات عديد منها الدائمة والمؤقتة والمتحولة.

11- الأزمة داخل البيت الخليجي قد دفعت البعض لتكوين تحالفات دخيلة وبناء روابط أخرى.

12- شهدت أسس الأمن القومي للدول تغيراً حيث أصبح الأمن الجماعي هو الأساس الذي يبنى عليه الأمن القومي للدولة ومن ثم الأمن الإنساني.

13- الدول العربية لديها مقومات عديدة يمكن توظيفها لتحقيق صيغة للأمن الإقليمي.

14- أهمية مشاركة المدنيين في مواجهة الجماعات الإرهابية.

15- أهمية تأسيس إطار أمني جماعي للمنطقة العربية.

16- يجب بناء تحالفات استراتيجية متجانسة تستهدف الفعل وليس رد الفعل في ظل طبيعة التهديدات الأمنية الراهنة.

17- في ظل التحديات الأمنية غير المسبوقة حالياً فإن التحول المستقبلي لدول الخليج يجب أن يكون العبور من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد.

18- التهديدات الحالية والمتوقعة ذات طبيعة ملتبسة للغاية، وهنا يبرز دور مراكز الأبحاث التي يتعين أن تعمل على بحث طبيعة تلك التهديدات وتحديد آليات مواجهتها.

19- العمل الجماعي يعد متطلباً رئيسياً في ظل التهديدات الشاملة التي تواجهها المنطقة، ويعد العمل الاستخباراتي في بؤرة ذلك العمل.

20- يجب القضاء على البطالة كمتطلب أساسي لمواجهة التنظيمات الإرهابية التي تعمل على جذب وتجنيد الشباب في صفوفها.

21- من المهم تهيئة البيئة الإقليمية التي تسمح بإقامة التحالفات، ومنها إنهاء الأزمات الراهنة، ومنها الأزمة اليمنية.

وفي نهاية المؤتمر توجه سعادة الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة ورئيس اللجنة المنظمة لمؤتمر التحالفات العسكرية في الشرق الأوسط المتحدث الرسمي باسم BIDEC بالشكر لكافة المشاركين في المؤتمر، مؤكداً على أنه لمن دواعي فخرنا في مركز دراسات توفير هذه المنصة من أجل مناقشة وفهم قضية التحالفات العسكرية وأهميتها والفرص والتحديات التي تواجهها وتعزيز قدراتها عبر التكنولوجيا الحديثة، معرباً عن آمله بلقاء الجميع في النسخة الثانية من المؤتمر عام 2019م بمشيئة الله تعالى.

قواعد وإجراءات النشر في الدورية

أوّلاً: ترحّب دوريّة "دراسات" بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصّصين في المجالات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة، والفضاء الرقمي، وتقبل الدراسات والتقارير باللغتين العربية والإنجليزية، مع توافر الشروط والضوابط التالية:

أ. أن تتّسم بالجدّة والأصالة العلمية والموضوعية، وألّا تكون قد سبق نشرها، كليّاً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألّا تكون مرشّحة للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.

ب. يوضّح الباحث إنْ كان بحثه ملكاً لجهة بحثية أو أكاديمية معيّنة، وفي هذه الحالة فإنّه لا بدّ من الحصول على موافقة تلك الجهة.

ت. التقيّد بمنهج علمي دقيق، وتتوفر فيها شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والالتزام بقواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمَد.

ث. أن تندرج المادة ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن تقدّم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.

ج. أنْ تلتزم الدقة والسلامة اللغوية، وألّا تزيد عن (4000) كلمة، بما فيها الهوامش والمصادر والمراجع، وأنْ تكون مطبوعةً إلكترونياً.

ح. يرفق مع الدراسة أو التقرير ملخّص تنفيذيّ لا يزيد عن (250) كلمة، باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية، يتضمن أهداف الدراسة أو التقرير والنتائج.

خ. تجري هيئة تحرير الدوريّة التقويم الأوليّ للعمل، على أن يلتزم المؤلف بإجراء أي تعديلات قد تطلبها هيئة التحرير من أجل إجازة البحث أو الدراسة للنشر في الدوريّة.

د. يلتزم مدير التحرير بإخطار الباحثين بتلقّي أعمالهم في غضون أسبوعين من تلقّيها، كما يلتزم إبلاغ المؤلف بقرار صلاحية العمل للنشر من عدمه خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تسلّم العمل.

ذ. يلتزم المؤلف بدفع كافة النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم في حالة طلبه سحب العمل وعدم رغبته بمتابعة إجراءات النشر.

ر. في حال الموافقة بشكل نهائي على النشر ، تؤول حقوق النشر كافة تلقائياً إلى الدوريّة.

ثانياً: ترحّب الدوريّة بنشر مراجعات الكتب العربية والأجنبية، على أن تتوافر في المادة المقدّمة للنشر الشروط التالية:

أ. لا يزيد عرض الكتاب الواحد عن 1000 كلمة.

ب. يشترط أن يكون تاريخ إصدار الكتاب في العامين الأخيرين.

ت. أن يندرج موضوع الكتاب ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن يقدّم العرض إضافة نوعية في هذا الشأن.

ث. يلتزم الموضوعية، وتناول أبرز محتويات الكتاب برؤية تحريرية متوازنة، ولغة عربية رصينة وسليمة.

ج. ألّا تكون المادة المقدّمة قد سبق نشرها، ورقياً أو إلكترونياً، وألّا تكون مقدّمة في الوقت نفسه إلى وسائل نشر أخرى.

ح. يرفق مع المادة صورة واضحة لغلاف الكتاب، بالإضافة إلى البيانات الأساسية للكتاب (العنوان، اسم المؤلف، تاريخ النشر، الناشر، عدد الصفحات، الرقم الدولي المعياري للكتاب).

ثالثاً: قواعد عامة:

أ. تلتزم الدوريّة حزمة من المبادئ في تقويم المواد المرشحة للنشر، أبرزها رفض أي أعمال قائمة على الإساءة إلى الأديان أو الثقافات، واحترام حقوق الملكية الفكرية، ونبذ أي ممارسات من شأنها الإساءة إلى البحث العلمي.

ب. تترقّب الدوريّة من الأكاديميين والباحثين والمتخصّصين إرسال سيرة ذاتية مختصرة تتضمّن الخلفية العلمية، وأبرز الأعمال المنشورة، ووسائل الاتصال الشخصية.

ت. تحتفظ الدوريّة بحقّ إجراء تعديلات في الصياغة التحريرية للمادة المقدّمة، حسب مقتضيات النشر، على ألّا تؤثّر هذه التعديلات في محتوى النص.

ث. تقدّم الدوريّة خمس نسخ من العدد لكل مؤلف مشارك في العدد.

رابعاً: الهوامش والمراجع:

يتبع في كتابة الهوامش والمصادر والمراجع الأسـلوب التالي:

الكتب	(رقم الهامش). اسم المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.
البحوث المنشورة في كتب	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان البحث" في عنوان الكتاب، اسم المحرر (مكان النشر: اسم الناشر، سنة الناشر)، رقم الصفحة.
الدوريات العلمية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان البحث" اسم الدورية رقم المجلد، رقم العدد، (تاريخ سنة النشر)، رقم الصفحة.
الصحف	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان المقال أو التقرير، "اسم الصحيفة، تاريخ النشر، قسم النشر، الطبعة.
الأوراق العلمية المقدمة في المؤتمرات والمحاضرات	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان الورقة" (عنوان المؤتمر، الجهة المنظمة للمؤتمر، مكان انعقاده، تاريخ انعقاده).
الرسائل الجامعية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان الرسالة" (الدرجة ماجستير أو دكتوراه، اسم الجامعة، السنة)، الصفحة.
الموسوعات	(رقم الهامش). اسم الموسوعة، اسم المحرر (مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)، اختصار "عنوان البحث".
الوثائق الرسمية	(رقم الهامش). الجهة الحكومية الصادرة للوثيقة، عنوان الوثيقة، اسم المؤلف، رقم النشر (مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر)، أرقام الصفحات.
المصادر الإلكترونية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان المرجع،" صاحب الموقع، الرابط أو الوصلة الالكترونية الكاملة على الانترنت (تاريخ دخول الموقع).

المصادر والمراجع:

الكتب	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف، العنوان. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
البحوث المنشورة في كتب	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "العنوان". في عنوان الكتاب، اسم المحرر الكامل، الصفحات. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
الدوريات العلمية	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان المقال". اسم الدورية (رقم المجلد، العدد)، تاريخ النشر : الصفحات.

الصحف	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان المقال". اسم الصحيفة تاريخ النشر، القسم، الطبعة.
الأوراق العلمية المقدمة في المؤتمرات والمحاضرات	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان الورقة". عنوان المؤتمر، الجهة المنظمة، مكان انعقاده، تاريخ انعقاده.
الرسائل الجامعية	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان الرسالة". الدرجة ماجستير أو دكتوراه، اسم الجامعة، سنة الإجازة
الموسوعات	اسم العائلة لمؤلف البحث المنشور داخل الموسوعة، الاسم الأول للمؤلف. اسم الموسوعة، مكان النشر: اسم الناشر. سنة النشر.
الوثائق الرسمية	الجهة الحكومية الصادرة للوثيقة. اسم الوثيقة، اسم المؤلف. رقم النشر. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
المصادر الإلكترونية	اسم المؤلف. "عنوان المرجع"، صاحب الموقع، الرابط أو الوصلة الإلكترونية الكاملة على الإنترنت.

خامساً: قواعد الاستكتاب للدوريّة:

أ. يُشترط في الاستكتاب أنْ يتناول موضوعات ذات العلاقة بأولويات الدوريّة، وتهمّ المنطقة، وتنسجم مع أهداف المركز.

ب. يكون اقتراح موضوعات الاستكتاب من قبل هيئة التحرير، كما يجوز أن يتقدّم بها المُستكتب لمدير التحرير، وفي الحالتين يكون إقرارها من قبل هيئة التحرير.

ت. يقدّم المؤلف إقراراً لمدير التحرير بعدم سبق نشر البحث، أو أجزاء مهمّة منه، وعدم تقديمه للنشر إلى جهة أُخرى.

ث. يُبرم بالاستكتاب عقد بين المركز والمؤلف يتضمّن حقوق الطرفين وواجباتهما.

ج. صرف مكافأة المؤلف بعد التحكيم، كما هو موضح بعقد الاستكتاب.

ح. يلتزم المؤلف بالقواعد والأصول العلمية المذكورة في اللائحة التنفيذية.

خ. يُرفق بالعمل ملخّصان، أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية.

د. الأعمال المستكتبة تخضع للتحكيم العلمي وفقاً للقواعد المذكورة في اللائحة التنفيذية.

ذ. يحتفظ المركز بحقوق النشر والتوزيع للمادة المستكتبة لمدة (5) سنوات من تاريخ نشره.

ر. يُطبع الاستكتاب ضمن أعداد الدوريّة.

سادساً: الإسهامات البحثية:

أ. ترحّب دوريّة "دراسات" بإسهامات المؤلفين في الشأن البحريني والخليجي والعربي.

ب. جميع الآراء الواردة في هذه الدوريّة تعبّر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الدوريّة أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

ت. لا تلتزم الدوريّة بإعادة أي مادة تتلقّاها للنشر.

ث. جميع حقوق النشر والتوزيع محفوظة للدورية.

ج. لا يسمح بإعادة نشر الأعمال المنشورة في الدوريّة "تقليدياَ أو إلكترونياً" دون الحصول على إذن خطّيّ مسبق من الدورية.

سابعاً: الاشتراك السنوي

يرسل طلب الاشتراك الى عنوان الدوريّة باسم مدير التحرير بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

ثامناً: الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في الدورية يمكن الاتصال الإلكتروني المباشر بمدير التحرير على العنوان التالي
akhsik@derasat.org.bh

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، StrategicJournal@derasat.org.bh.

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية "دراسات"
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
ص. ب. 39443 ، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17752762 – 00973 - فاكس: 17754678 - 00973

دراسات
DERASAT

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

www.derasat.org.bh

T: (+973) 17 754 757
F: (+973) 17 754 678
P.O.BOX: 39443, Riffa, Kingdom of Bahrain
www.derasat.org.bh